**الجمهورية التونسية**

**مهمة الشؤون الاجتماعية**

**وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف**

# المشروع السنوي للأداء

# لمهمة الشؤون الإجتماعية

# لسنة 2025

**أوت 2024**

# الفـهـــرس


**المحورالأول : تقديم المهمة** 4

1. استراتيجية المهمة 5
2. برامج المهمة 6
3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى 7

**المحور الثاني : تقديم برامج المهمة** 13

**برنامج الشغل و العلاقات المهنية** 14

1. تقديم البرنامج 15
2. أهداف و مؤشرات الأداء 19
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 24

**برنامج الضمان الإجتماعي** 26

1. تقديم البرنامج 27
2. أهداف و مؤشرات الأداء 31
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 46

**برنامج النهوض الإجتماعي** 48

1. تقديم البرنامج 49
2. أهداف و مؤشرات الأداء 52
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 62

**برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج** 64

1. تقديم البرنامج 65
2. أهداف و مؤشرات الأداء 68
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 75

**برنامج القيادة و المساندة** 77

1. تقديم البرنامج 78
2. أهداف و مؤشرات الأداء 80
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 82

**الملاحق** 84

1. بطاقات مؤشرات الأداء **85**
2. بطاقات الفاعلين العموميين **127**
3. بطاقة النوع النوع الاجتماعي- تعهدات **145**
4. بطاقة حقوق الطفل- تعهدات **189**

# المحور الأول:تقديم المهمة

# 1. استراتيجية المهمة:

تتمثل مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وبناء مجتمع متماسك ومسؤول ومتضامن من أجل تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة لجميع الأفراد ضمانا لمبدأ المساواة.

وتتنزل استراتيجية مهمة الشؤون الاجتماعية ضمن جملة من التعهدات الدولية وخاصة منها الإتفاقيات الدولية في المجال الاجتماعي بما في ذلك جميع الفئات و مجال الشغل و العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة 2030 . ويترجم ذلك باستراتيجيات مهمة الشؤون الاجتماعية وخاصة منها مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية والإدماج الاجتماعي، مشروعي الاستراتيجية الوطنية للهجرة والتونسيين بالخارج والاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم غير النظامي إضافة إلى النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة والتي تمكن من تأطير وتوجيه التدخلات القطاعية لفائدة الفئات الاجتماعية في إطار ما تفرضه مبادئ حقوق الانسان. وفي نفس السياق الضامن لحقوق الإنسان والقضاء على جميع أشكال التمييز بين فتيات ونساء وفتيان ورجال، إلتزمت المهمة بتفيذ الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي تنزيل الأولويات المتعلقة بحقوق الطفل ضمن برامجها وذلك من خلال إعداد خطتين قطاعيتين والتي تم تفصيلها ضمن ملاحق الوثيقة.

وتتميز مهمة الشؤون الاجتماعية في هذا الصدد بثراء المنظومة القانونية المعتمدة وطنيا وتنوع الخدمات الاجتماعية وتيسير النفاذ لها من قبل الفئات الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالفئات الهشة والمهمشة والفقيرة (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل، الاشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال الفاقدي السند والاطفال في نزاع مع القانون والأطفال في حالة خطر...) أو بالأجيرات والأجراء بالقطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى العاملات والعاملين في القطاعات غير المهيكلة والمنتفعات والمنتفعين بتدخلات هياكل الشغل والصحة والسلامة المهنية (زيارات التفقد) وتدخلات مؤسسات الضمان الاجتماعي (التغطية الاجتماعية بالنسبة للمنخرطين) و التونسيات والتونسيين المقيمين بالخارج وأفراد عائلاتهم المقيمة بالتراب التونسي إضافة الى ثراء شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي. كما تتميز المهمة بتدخلاتها الأفقية وتقاطع خدماتها مع هياكل وزارية أخرى على غرار وزارة الصحة والتربية والمرأة والأسرة وكبار السن ...

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتعلق أساسا بضرورة تحسين المؤشرات الإجتماعية للفئات الضعيفة من خلال المساهمة في التقليص من نسب الفقر والأمية والتقليص من عجز صناديق الضمان الإجتماعي إضافة إلى استقطاب القطاع غير المهيكل للانخراط في المنظومة الاجتماعية وتوطيد العلاقات والإحاطة بالتونسيات والتونسيين بالخارج وعائلاتهم. كما تولي المهمة الأولوية الضرورية للإشكاليات المتعلقة بالفوارق بين الجنسين على غرار استفحال مظاهر التشغيل الهش للنساء والفتيات سيما بالقطاعات غير المهيكلة وكافة أشكال العنف المسلط عليهن سواء في المحيط العائلي والمجتمعي أو أماكن العمل إضافة إلى النساء المهاجرات من الجالية المقيمة بالخارج سواء عبر الإحاطة بهن وبعائلتهن من خلال شبكة الملحقين الاجتماعين أو من خلال تدعيم روابطهن بالوطن من خلال دعم تشغيلتهن ومساهمتهن في نسق التنمية الوطني.

كما تعمل المهمة على تحسين المنظومات الإعلامية وتوفير المعطيات الإحصائية الضرورية خاصة تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي وآليات التنسيق بين السياسات العمومية الأفقية.

وتهدف مهمة الشؤون الاجتماعية إلى توفير الحماية الاجتماعية والدعم المتواصل للفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخصوصية والرعاية اللازمة لهم ومزيد تمكين هذه الفئات اقتصاديا لضمان مشاركتها الفعالة في التنمية الاقصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة تثمينا لقيمة الفرد في المجتمع.

وقد تمّ في هذا الصدد تحديد المحاور الإستراتيجية التالية :

- ✓ تطويرالعلاقة الشغلية وتدعيم ظروف العمل اللائق والسلم الاجتماعي عبر تحيين المنظومة التشريعية في مجال الشغل ومزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الإجتماعي داخل المؤسسات إضافة الى مواصلة مسار المفاوضات الاجتماعية ومتابعة الرقابة على ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية.
- ✓ تطوير التغطية الاجتماعية وتحسين خدمات الصناديق الاجتماعية والعمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي والحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي .
- ✓ دعم سياسة النهوض الاجتماعي وتصويب التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والنهوض بالفئات الضعيفة والهشة وذات الاحتياجات الخصوصية وبلورة وتنفيذ برامج لإدماجها وتطويرآليات الدفاع الاجتماعي ومراجعة مسار استراتيجيات محو الأمية وتطوير مردوديتها.
- ✓ تدعيم سياسات الهجرة والإحاطة بالتونسيين بالخارج وتعزيز مساهمتهم في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي.
- ✓ تدعيم الحوكمة و التصرف في الموارد المالية و البشرية بالمهمة.
- ✓ العمل على تقليص الفوارق بين الجنسين وتحسين المؤشرات الاجتماعية في هذا المجال.

## 2. برامج المهمة:

تتكون مهمة "الشؤون الإجتماعية" من خمس برامج وهي :

- ✓ **برنامج الشغل والعلاقات المهنية** .
- ✓ **برنامج الضمان الإجتماعي .**
- ✓ **برنامج النهوض الإجتماعي .**
- ✓ **برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج.**
- ✓ **برنامج القيادة والمساندة.**

# 3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى:

## أ- ميزانية المهمة :

### جدول عدد 1:

### تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025

### حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة:ألف دينار)

| بيـــــــــان النفقات | | قانون المالية 2024 (1) | تقديرات 2025 (2) | التطور | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| نفقات التأجير | اعتمادات التعهد | 284000 | 262000 | 22000- | -%7,75 |
| | اعتمادات الدفع | 284000 | 262000 | 22000- | -%7,75 |
| نفقات التسيير | اعتمادات التعهد | 23000 | 24000 | 1000 | %4،35 |
| | اعتمادات الدفع | 23000 | 24000 | 1000 | %4،35 |
| نفقات التدخلات | اعتمادات التعهد | 2531000 | 3167000 | 636000 | %25,13 |
| | اعتمادات الدفع | 2531000 | 3167000 | 636000 | %25,13 |
| نفقات الاستثمار | اعتمادات التعهد | 10235 | 13900 | 3655 | %35,81 |
| | اعتمادات الدفع | 14000 | 15000 | 1000 | %7,14 |
| نفقات العمليات المالية | اعتمادات التعهد | | | | |
| | اعتمادات الدفع | | | | |
| المجموع | اعتمادات التعهد | **2848235** | **3466900** | **618665** | **%21,72** |
| | اعتمادات الدفع | **2852000** | **3468000** | **616000** | **%21,60** |

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

## جدول عدد 2:

## تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025

## حسب البرامج

(الوحدة:ألف دينار)

| البرامج | | قانون المالية 2024 (1) | تقديرات 2025 (2) | التطور | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| برنامج 1: الشغل والعلاقات المهنية | اعتمادات التعهد | 33125 | 29687 | 3438- | -%10,38 |
| | اعتمادات الدفع | 31090 | 30887 | 203- | -%0،65 |
| 02 : برنامج الضمان الإجتماعي | اعتمادات التعهد | 1226525 | 1471650 | 245125 | %19,99 |
| | اعتمادات الدفع | 1226525 | 1471650 | 245125 | %19,99 |
| 03 : برنامج النهوض الإجتماعي | اعتمادات التعهد | 1491239 | 1866108 | 374869 | %25,14 |
| | اعتمادات الدفع | 1490039 | 1863008 | 372969 | %25،03 |
| 04 : برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج | اعتمادات التعهد | 34160 | 28436 | 5724- | -%16،76 |
| | اعتمادات الدفع | 34160 | 28436 | 5724- | -%16،76 |
| 09 : برنامج القيادة والمساندة | اعتمادات التعهد | 63186 | 71019 | 7833 | %12,40 |
| | اعتمادات الدفع | 70186 | 74019 | 3833 | %5,46 |
| المجموع العام | اعتمادات التعهد | **2848235** | **3466900** | **618665** | **%21,72** |
| | اعتمادات الدفع | **2852000** | **3468000** | **616000** | **%21,60** |

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

### ـ تحليل اهم التطورات التي طرأت على تقديرات الاعتمادات لسنة 2025 :

بلغت تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية دفعا لسنة 2025 ( 3468000 أد) مقابل ( 2852000 أد ) سنة 2024 مسجلة بذلك زيادة بـ (616000 أد ) .

1- **التأجيـر**:

بلغت تقديرات نفقات التأجير 262000 أد لسنة 2025 أد مقابل 284000 أد سنة 2024 أي بتخفيض يقدر بـ 22000 أد ويفسّر الفارق بين تقديرات سنة 2025 واعتمادات سنة 2024 بـــ :

- مغادرة عدد من الأعوان (التقاعد–الالحاق–النقل...)

- ارجاء احتساب الترفيع في المنحة المسندة للمدرسين المتعاقدين ببرنامج تعليم الكبار والمقدرة بـ 16 م.د على حين صدور الأمر المتعلق بها.

2- **التسيير**:

بلغت تقديرات نفقات التسيير 24000 أد لسنة 2025 أد مقابل23000 أد سنة 2024 أي بزيادة قدرها 1000 أد ويفسّر الفارق بين تقديرات سنة 2025 واعتمادات سنة 2024 بـــــ :

- الترفيع في الإعتمادات المخصصة لتسيير مصالح الوزارة مركزيا وجهويا نتيجة ارتفاع نسبة التضخم وسعر الصرف وأسعار المواد الإستهلاكية.
- تغطية نفقات تسيير مختلف البرامج على المستوى المركزي والجهوي.
- تغطية نفقات تسيير مختلف مراكز الدفاع والرعاية الاجتماعية ومراكز التكفل بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى تتمكن من الإيفاء بتعهداتها تجاه منظوريها.

3- **التدخلات**:

بلغت تقديرات نفقات التدخلات 3167000 أد لسنة 2025 أد مقابل 2531000 أد سنة 2024 أي بزيادة تقدر بـــــ 636000 أد ويفسّر الفارق بين تقديرات سنة 2025 واعتمادات سنة 2024 بـــــ :

- منحة تكميلية لفائدة أصحاب الجرايات الدنيا : زيادة بـــ 90 م د.
- التعديل الآلي للجرايات : زيادة بـــــ 53 م.د تبعا للزيادات المقررة في الأجور وحتى يتمكن الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية من استخلاص كامل المتخلدات والايفاء بتعهداته تجاه منظوريه من المتقاعدين .
- تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي : زيادة بـــ 27.5 م د .
- برنامج التقاعد المبكر : زيادة بـــ 70 م د باعتبار العدد المتوقع للإحالات على التقاعد المبكر في إطار الأمر عدد 542 لسنة 2022 وذلك في حدود 15000 جراية مع اعتماد معدل تنفيل تمتد حتى 03 سنوات.
- إحداث صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية: 5 م.د
- إحداث حساب يتعلق بالحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات : 5 م.د
- المنح القارة المسندة للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل : زيادة بـــ 190 م د وذلك في إطار برنامج الأمان الاجتماعي وباحتساب 360 ألف منتفعا سنة 2025 مع إضافة منحة للأبناء في سن التحضيري .
- مساعدات لفائدة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل بمناسبة الأعياد والمناسبات الدينية ( زيادة بـــــ 5،8 م د) وذلك باحتساب 360 ألف منتفع خلال 3 مناسبات ( 60 د عن كل مناسبة دينية ) .
- المنح العائلية للأطفال أقل من 6 سنوات ) باعتبار استيفاء تحمل الممول الأجنبي لهذه النفقة منذ شهر ماس 2024 : ترسيم 72 م د
- المنح العائلية للأطفال المتمدرسين من 6 إلى 18 سنة : ترسيم 150 م د .

- برنامج عملة الحضائر : زيادة بـ 3،8 م د ( تطبيقا للأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر ) وتبعا للاتفاق الممضي بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل حول تسوية وضعيتهم على مدى 5 سنوات ( معدل الـ 1/5 كل سنة ).
- برنامج العودة المدرسية والجامعية : زيادة بـــ 26،6 م د نظرا لتطور عدد التلاميذ والطلبة للفئة المستهدفة وتوسيعها لتشمل التلاميذ بمرحلة التحضيري والتكوين والتدريب المهني بمراكز التكوين المهني العمومي .
- منحة التكفل بالأشخاص المعوقين : زيادة بـــ 0،450 م د
- زيادة في المنحة المسندة لفائدة جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة بـــ 10 م د وذلك تبعا الزيادة في الأجور وفقا للملحق التعديلي عدد 03 للاتفاقية المشتركة القطاعية وانضمام هذه الجمعيات للمركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة .
- تدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي : زيادة بـــ 1،3 م د
- بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة ( زيادة بـــــ 2 مليون دينار ) وذلك لتدعم سياسة الادماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات الفقيرة من خلال إحداث مشاريع موارد رزق لها بهدف الحدّ من عدد الأسر المنتفعة بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة .

4 - **<u>الإستثمار</u>**:

بلغت تقديرات نفقات الاستثمار 15000 أد لسنة 2025 أد مقابل 14000 أد سنة 2024 أي بزيادة تقدّر بـــ 1000 أد ويفسّر الفارق بين تقديرات سنة 2025 واعتمادات سنة 2024 بـــــ :

- استكمال إنجاز المشاريع والبرامج التي استوفت الدراسات الفنية اللازمة ( أساسا مشروع بناء المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية وبناء مقر قسم تفقدية الشغل والمصالحة بمدنين وقسم النهوض الاجتماعي بالقيروان وبناء الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي ووحدات تفقد الشغل التي انطلقت أشغال بنائها خلال السنوات 2023 و2024 ).
- استكمال برامج التهيئات المختلفة للهياكل والمصالح التابعة للمهمة.
- استكمال تنفيذ مكونات مشروع الاستراتيجية الاتصالية التي تمّ الشروع في إنجازها والتي تهدف إلى الترويج لهوية وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال التعريف بسياساتها العمومية وبمجالات تدخلها وتثمين أليات تنفيذ البرامج وما يتطلبه من اقتناء معدات وأدوات وتركيز تطبيقات إعلامية .
- تركيز الشبكات وتطوير التطبيقات تماشيا مع سياسة الرقمنة وتطوير البرامج الإعلامية.
- التحضير لبرنامجي مجابهة الشح المائي والانتقال الطاقي .

## ب- إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

بيان توزيع الإعتمادات الخاصة بالمهمة حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة على المدى المتوسط بالإعتماد على الجدولين التاليين:

**جدول عدد 3:**

**إطار النفقات متوسط المدى (2025- 2027):**

**التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)**

(الوحدة : ألف دينار)

| البيان | إنجازات 2023 | قانون المالية 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2027 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 250119 | 284000 | 262000 | 271955 | 287030 |
| نفقات التسيير | 22141 | 23000 | 24000 | 24910 | 26300 |
| نفقات التدخلات | 2377434 | 2531000 | 3167000 | 3287560 | 3470220 |
| نفقات الاستثمار | 6121 | 14000 | 15000 | 15575 | 16450 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 2655815 | 2852000 | 3468000 | 3600000 | 3800000 |
| المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 2657071 | 2853745 | 3469715 | 3601830 | 3802030 |

بلغت تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025 : 3468.000 أد وبلغت تقديرات سنة 2026 ما يناهز 3600.000 أد في حين بلغت تقديرات 2027 : 3800.000 أد.

ويعزى الارتفاع في ميزانية 2025 إلى التطور في تدعيم التدخلات الاجتماعية أساسا التي ترتكز عليها ميزانية المهمة من خلال مساندة الفئات الهشة والنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والترفيع سنويا في عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي وما ينجرّ عنه من ارتفاع في المنح المرتبطة بمنح العائلات المعوزة ومحدودة الدخل ( المنح المسندة بعنوان الأعياد والمناسبات الدينية – برامج الحماية الاجتماعية من خلال المنح المسندة للأطفال أبناء العائلات المعوزة في سن 0-6 سنوات والأطفال المتمدرسين في سن 6-18 سنة ...) كما يعزى التطور إلى ضمان الحماية الاجتماعية للمتقاعدين من خلال التعديل الألي للجرايات والمنحة التعديلية بعنوان جرايات التقاعد الدنيا وحماية الطبقة الشغيلة الهشة من خلال إحداث خطي تمويل جديدين يتعلقان بالتأمين على فقدان مواطن الشغل لاسباب اقتصادية والحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات ...

## جدول عدد4:

## إطار النفقات متوسط المدى (2025- 2027):

## التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة:ألف دينار)

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

| البيان | إنجازات 2023 | قانون المالية 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2027 |
|---|---|---|---|---|---|
| برنامج 1: الشغل والعلاقات المهنية | 27567 | 31090 | 30886 | 32060 | 33790 |
| برنامج 2: الضمان الاجتماعي | 1252934 | 1226525 | 1471651 | 1527789 | 1613165 |
| برنامج 3: النهوض الاجتماعي | 1282166 | 1490039 | 1863008 | 1933802 | 2040845 |
| برنامج 4: الهجرة والتونسيين بالخارج | 33433 | 34160 | 28436 | 29518 | 31135 |
| برنامج 9: القيادة والمساندة | 59715 | 70186 | 74019 | 76831 | 81065 |
| المجموع | **2655815** | **2852000** | **3468000** | **3600000** | **3800000** |

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

من خلال توزيع الاعتمادات بين البرامج تتضح استراتيجية المهمة في دعم وتطوير السياسة الاجتماعية للدولة وتحقيق أهداف السياسات العمومية خاصة على مستوى برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي اللذان يمثلان 96،16% واللذان يقومان على التدخلات والتحويلات باعتبار ان تفقات التدخلات تمثل 91،32% من مجموع تقديرات المهمة لسنة 2025 .

كما تساهم البرامج الأخرى (الشغل والعلاقات المهنية والهجرة والتونسيين بالخارج والقيادة والمساندة) في تطوير استراتيجية المهمة من خلال تحقيق السلم الاجتماعي وإنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة الجالية التونسية بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني ومرافقة برنامج القيادة والمساندة لكل البرامج العملياتية لتوفير وسائل العمل البشرية والمادية واللوجيستية وتعصير الخدمات الإدارية ورقمنتها وتركيز استراتيجية اتصالية تهدف إلى التعريف بمجالات تدخل السياسات العمومية للمهمة وتقريب الخدمات وتبسيطها لكلّ المتعاملين مع الوزارة .

# المحور الثاني:تقديم برامج المهمة

- **برنامج الشغل والعلاقات المهنية**
- **رئيس البرنامج** : السيدة حياة بن اسماعيل
- **تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج:** بداية من تاريخ 28 أوت 2023

# 1- تقديم البرنامج :

## 1.1 الاستراتيجية :

تولي مهمة الشؤون الاجتماعية مكانة متميزة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية باعتبار الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعمل هياكل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على المساهمة في ضمان توفير بيئة عمل منظمة ومستقرة وأمنة ومتطورة وفق أفضل معايير السلامة والصحة المهنية، وتضمن رفاهية واستقرار المجتمع لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتستمد استراتيجية برنامج الشغل والعلاقات المهنية توجهاتها من جملة المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تولت الدولة التونسية المصادقة عليها على غرار منظمة العمل الدولية، واتفاقية العمل العربية عدد 7 والاتفاق القطري لبرنامج العمل اللائق الممضى بين وزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سنة 2017 (PPTD) وتوصيات المنظمات الدولية المنضوية ضمنها على غرار:

- التحالف 8.7 وهو شراكة دولية مندمجة بين الدول المتعهدة بتحقيق الهدف 8.7 من اهداف التنمية المستدامة (ODD 2030) من خلال اتخاذ إجراءات آنية وفعالة للقضاء على العمل الاجباري ووضع حد للعبودية الحديثة والاتجار بالبشر (بحدود سنة 2030) ومنع أسوا اشكال عمل الأطفال ووضع حد لعمل الأطفال بكل اشكاله (تولت الانضمام للتحالف سنة 2018 وإعداد التقاريرالسنوية لمتابعة التزاماتها للسنوات 2022/2021 و2023/2022).
- الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها (AICES IS) .
- اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة والذي يمثل فضاء لارساء قواعد الحوار الاجتماعي على المستوى العربي والوطني كأداة للحوكمة وتعزيز القدرة على مجابهة التحديات الراهنة والمستقبلية للبلدان العربية.

إضافة إلى مقتضيات الفصل 46 من الدستور وجملة القوانين الأساسية الخاصة بالحقوق والحريات الأساسية ومكافحة اشكال التمييز في أماكن العمل ومكافحة العمل الجبري والسخرة الممنوعة والتي تحتوي على جانب موجه للوسط المهني . ومنها القانون الأساسي عدد 61 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر (الفصلين 14 و46) والقانون الأساسي عدد 58 المتعلق بمقاومة العنف ضد المرأة (الفصول 21/20/19/18/17) والقانون الأساسي 37 لسنة 2021 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي والقانون عدد 28 لسنة 1994 المتعلق بجبر اضرار حوادث الشغل.

**وتعتبر من اهم نقاط قوة البرنامج :**

- استهدافه فئة الاجراء بالقطاعين العام والخاص، والعاملين في أنشطة الاقتصاد غير المنظم، والمنتفعين بتدخلات هياكل التفقد وتفقد طب الشغل من خلال زيارات التفقد والمراقبة
- تمثيليته المنتشرة جهويا ومحليا لهياكل تفقد الشغل وهياكل تفقد طب الشغل من خلال تفرعها الى 25 قسم تفقدية الشغل والمصالحة و25 قسم لتفقدية طب الشغل والسلامة المهنية و69 وحدة محلية لتفقدية الشغل.

- التنسيق المنتظم مع المتدخلين من ذلك المجلس الوطني للحوار الاجتماعي ومعهد الصحة والسلامة المهنية.
- مواكبته للمتغيرات: مراجعة بعض النصوص القانونية بمجلة الشغل في اتجاه مقاومة العمل الهش (مشروع مراجعة الفصول المتعلقة بعملة المناولة والعملة المتعاقدين بعقود عمل لوقت جزئي).

**إلا أنه يلاحظ عدة نقاط ضعف بالبرنامج** تؤثر على مستوى نجاعة خدماته وخاصة منها:

- صعوبة مراقبة ظروف الشغل في القطاع الغير مهيكل وعدم القدرة على مواكبة تطور ظاهرة تفشي اشغال العمل الهش في بعض القطاعات.
- عدم التاقلم السريع مع الأنماط الجديدة للعمل.
- غياب المقرات المادية الملموسة لبعض المؤسسات وتعويضها "بمقرات افتراضية" يصعب معها انجاز مهمة المراقبة خاصة في مجال الصحة والسلامة المهنييتين (مثل العمل عن بعد والعمل من المنزل)
- تطور الاشكال القانونية للمؤسسة الذي يستوجب حتما تطور اشكال المراقبة. (المؤسسات الاهلية)
- عدد زيارات التفقد وعدد العملة المشمولين بهذه الزيارات تمثل مؤشر منهجي لكن يعبر بصورة جزئية عن نشاط المهمة (يمكن لمتفقد واحد أن يزور مؤسسة تشغل 20000 عاملا ثلاث مرات في السنة زيارة حول تركيز اللجان الاستشارية والثانية الزيادة في الأجور والثالثة حول منحة الإنتاج) وبالتالي من المفيد دعم هذا المؤشر بمؤشرات أخرى تترجم النجاعة وقياس الأثر الذي تركه متفقد الشغل بعد الزيارة مثلا: مؤشر التغطية الاجتماعية عدد العمال المشمولين بتعديل الأجور عدد المنشآت التي تحولت إلى القطاع المنظم إثر زيارة التفقد....
- من المهام الرئيسية للمراقبة تمكين كافة العمال من التغطية الاجتماعية والأجور القانونية إلا أن بعض العمال يتمتعون بالإعانات القارة أو العلاج بالتعريفة المنخفضة، وفي إطار وحدة الدولة وتكامل هياكلها فان تمكين متفقد الشغل من الولوج إلي منظومة الأمان الاجتماعي للتثبت من مدى تمتع العامل غير المصرح به من احدى المنافع الاجتماعية تسمح من تقليص التسرب الاجتماعي واسناد هذه المنافع لمستحقيها الفعليين.
- عدم المصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية التي من شانها ان تدعم المبادئ الواردة بالتشريع التونسي (وبعض القوانين الأساسية) كالاتفاقية المتعلقة بالتحرش رقم 190 بشان العنف والتحرش في عالم العمل الهادفة الى خلق بيئة عمل خالية من العنف والتحرش خاصة وان الترسانة القانونية التونسية تكاد تكون متطابقة كليا مع معايير العمل الدولية المضمنة في هذه الاتفاقية باستثناء عدد قليل من النصوص القانونية الوطنية (بعض نصوص مجلة الالتزامات والعقود، بعض نصوص مجلة الأحوال الشخصية، مجلة واجبات الطبيب وغيرها) التي يجب ملاءمتها مع الاتفاقية المذكورة عبر اصدار قانون خاص بمقاومة العنف والتحرش في ميدان العمل او ادراج ذلك بالأحكام المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية داخل العمل.

- عدم مراجعة مجلة الشغل مراجعة شاملة بما من شانه ان يعزز حقوق العملة ويوفر لهم حماية أكثر عن طريق تطوير العقوبات المضمنة بمجلة الشغل والاخذ بعين الاعتبار المستجدات الحديثة كمكافحة تغير المناخ ومكافحة التحرش والاستغلال لكل من المرأة والطفل.
- عدم تحيين العديد من الاتفاقيات القطاعية المشتركة التي تجاوزها الزمن والتطورات في اتجاه إضافة بنود موازية للتطورات الحديثة في عالم الشغل كحماية المراة من التحرش في الوسط المهني وحماية الطفل من الاستغلال وحث المؤسسة على التغيير الإيجابي في طرق العمل والإنتاج بما من شانه ان يحافظ على البيئة ومكافحة تغير المناخ.
- غياب التنسيق بين هياكل البرنامج وبعض الهياكل المتدخلة الأخرى (مصالح الضمان الاجتماعي ومصالح المراقبة المالية والهياكل القضائية وكل من يتقاطع في العمل وتوفير المعطيات والاحصائيات مع هياكل البرنامج) .
- عدم مواكبة تشريع الشغل لأنماط العمل الجديدة (العمل عن بعد، التسوق والتجارة الالكترونية، العمل عن بعد مع شركات اجنبية بعقود تشغيل اجنبية ...) ما يضعف من تدخل متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل خاصة في بعض المجالات الحساسة ذات العلاقة بإرساء العمل اللائق كمجال الصحة والسلامة المهنية ومجال حوادث الشغل.
- عدم تمكين سلك متفقدي الشغل من آليات العمل اللازمة حسب معايير العمل الدولية مثل بطاقات الالزام وبطاقات الجبر التي تساهم في التدخل الحيني في حالة المخالفات.

وترمي استراتيجية المهمة في مجال الشغل والعلاقات المهنية إلى العمل على ضمان توفر مقومات العمل اللائق وفقاً لأفضل المعايير ومبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص بين الأجراء والأجيرات والعاملين والعاملات من خلال مراقبة ناجعة وفعالة لتطبيق تشريع الشغل ومواكبة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وفق نهج تشاركي مع جميع الشركاء الاجتماعيين قصد إرساء السلم الاجتماعية والحد من النزاعات.

**وتتمثل أهم المحاور الاستراتيجية للبرنامج** على المدى المتوسط في:

- دعم وتطوير كل اشكال الرقابة.
- العمل على ملاءمة التشريعات القانونية والترتيبية للمستجدات في مجال العمل والصحة والسلامة المهنية (العنف والاستغلال الاقتصادي، التمييز، حقوق الطفل، التغيرات المناخية)
- تدعيم وتطوير مهمة النصح والإرشاد بصفتها مهمة وقائية بالأساس (الوقاية من النزاعات الجماعية، الوقاية من الاخطار المهنية .....) عبر الانطلاق في انجاز منظومة معلوماتية خاصة بالنصح والإرشاد موجهة لكافة المتداخلين في العلاقة الشغلية (الاجراء والمؤجرين)
- تفعيل وإدارة الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج.
- تنفيذ السياسة الوطنية للصحة والسلامة المهنية التي تهدف الى ضمان تغطية شاملة وعامة ومنصفة وادماجية و مزيد النهوض بالصحة والسلامة المهنية من خلال تطوير المنظومة التشريعية والترفيع في

التغطية بخدمات طب الشغل وتحسينها في القطاع الخاص والعام بفرعيه الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت والدواوين العمومية وإعطاء الأولوية للوقاية الأولية من خلال تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية وقواعد الممارسات الجيدة وتقييم المخاطر المهنية وتعزيز ثقافة الصحة والسلامة المهنية على جميع المستويات.

## 2.1 الهياكل المتدخلة :

يشتمل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على برنامج فرعي مركزي وحيد وهو **تفقد الشغل والصحة والسلامة المهنية** وعلى تمثيليات مركزية وهي:

- الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية: الإدارة العامة لتفقدية الشغل، الإدارة العامة لإدارة نزاعات الشغل والنهوض بالعلاقات المهنية، الإدارة العامة لتشريع الشغل والمفاوضة الجماعية والأجور.
- خلية الإحاطة بالمستثمرين.
- الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية .
- معهد الصحة والسلامة المهنية .
- المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

كما يشتمل البرنامج على تمثيلات جهوية وهي:

- اقسام تفقد الشغل والمصالحة .
- اقسام تفقد طب الشغل.

# 2- أهداف ومؤشرات الأداء :

## 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء :

### الهدف 1-1: ضمان توفر شروط العمل اللائق:

يساهم هذا الهدف في التخفيف من التوتر داخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية، كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

- ✓ **المؤشر 1-1-1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد:**

يعتبر مؤشر نسبة الاجراء المشمولين بزيارات التفقد **مقياسا احصائيا وكميا ونوعيا** ذو بعد اقتصادي واجتماعي ويرتكز على بيانات تتكون من ارقام واحصائيات وقياسات للفئة المستهدفة وهو معيار لتقييم أداء البرنامج وقياس مدى بلوغ الهدف بطريقة موضوعية لاتخاذ القرارات المناسبة بخصوص السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية للمهمة ككل.

وقد تم اعتماد هذا المؤشر استنادا على خصائصه الهامة وهي: **الدقة** (احصائيات العمال بطرق دقيقة)، **التوافق مع الهدف** (ضمان العمل اللائق لهذه الفئة) **واستيعاب التغييرات** التي تكون عادة موثقة ومثبتة ببطاقات الزيارة .

كما تم اعتماده بهدف تقييم مدى تغطية زيارات التفقد للشغالين الخاضعين لمجال تدخل هياكل تفقدية الشغل والمصالحة وهياكل تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية ولتدعيم تطبيق الاحكام التشريعية والترتيبية الضابطة لعلاقات الشغل او المنجرة عنها في كل مجالات النشاط في القطاعين العام والخاص ولاحقا في القطاع الفلاحي.

- ✓ **تقديرات المؤشر 1-1-1:**

| مؤشرات الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **المؤشر1.1.1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (قيمة تراكمية valeur cumulative)** | % | **59.41%** | **%50,25** | **42.49%** | **42.91%** | **43.33%** |
| **مؤشر فرعي** 1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل | % | 63.62% | %54 | 41.66% | 41.66% | 41.66% |
| **مؤشر فرعي** 2: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية | % | 55.2% | % 42,5 | 43.33% | 44.16% | 45% |

تم تقدير 52% نسبة أداء سنة 2023 وذلك بناء على ما يتوفر للبرنامج من وسائل عمل ومن موارد بشرية وتم تحقيق إنجازات بـ 59.41% سنة 2023 أي بزيادة قدرت ب 7.41% ويعود ذلك الى ارتفاع العدد الجملي لعدد العملة المشمولين بالزيارة في مجالي تفقد الشغل وتفقد طب الشغل الذي يعود بدوره الى انجاز حملتي مراقبة (الأجانب و ذوي الإعاقة) والى الدعم اللوجستي من طرف الإدارة العامة للصناديق الاجتماعية المتمثل في توفير عدد 51 سيارة للقيام بالزيارات خلال الحملات المذكورة وقد جاءت هذه الحملات في اطار تنفيذ جملة الأهداف و الأوليات التي اقرها سيادة رئيس الجمهورية والتي سيتواصل العمل بها خلال سنة 2025 (العاملات الفلاحيات )

اما تقديرات سنة 2025 و 2026 و 2027 فقد تمت بناء على الاعتماد على الوسائل الذاتية الخاصة بالبرنامج والتي واصلت في التراجع (إحالة عدد هام من متقدي الشغل على التقاعد + عدم تدعيم البرنامج بوسائل نقل + عدم سد

شغورات اقسام تفقديات طب الشغل ...) وعليه تمت برمجة تقديرات حسب وسائل العمل الذاتية المتاحة وان تم تغيير في هذا الشأن فسيكون لذلك تاثير إيجابي على نسبة الأداء.

شهدت نسبة الاجراء المشمولين بزيارات التفقد خلال سنة 2023 في المجالين (تفقد الشغل وتفقد طب الشغل) تطورا هاما بلغ 59.41% مقارنة بتقديرات نفس السنة التي قدرت ب 52% وهذا راجع الى:

- ارتفاع عدد الاجراء المشمولين بالزيارة في مجال تفقد الشغل ما أدى الى تطور نسبة الإنجاز من 54% تم تقديرها الى 63.62% تم إنجازها.
- انخراط ما يقارب 70% من متفقدي الشغل على اختلاف خططهم في حملة مراقبة تشغيل ذوي الإعاقة.
- ارتفاع عدد الاجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل الناتج عن التركيز على زيارات لمؤسسات كبرى ذات تشغيلية عالية في كل من ولاية صفاقس وسوسة والمنستير وزغوان وبن عروس.

لكن رغم القيمة المحققة خلال سنة 2023 إلا أنه من المحتمل أن تشهد تقديرات المؤشر متوسطة المدى (2027/2025) تراجعا . حيث ان عمل متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل هو عمل ميداني بحت يرتبط النجاح في اداءه بتوفر أسباب وظروف ووسائل معينة وهامة من ذلك:

- **الوسائل اللوجستية**: تراجع عدد السيارات المخصصة للعمل الميداني سواء بالنسبة لمجال تفقد الشغل او مجال تفقد طب الشغل تراجعا هاما وعدم التمكن من اقتناء سيارات للبرنامج بسبب تعطل صفقة اقتناء السيارات منذ سنة 2019 مما أدى الى مزيد تهرأ الاسطول التابع للبرنامج وزوال الانتفاع ببعض السيارات بالجهات ( قبلي ، تونس 2 ، نابل، بنزرت، سوسة و صفاقس) و التأخر في اصلاح السيارات المتوفرة اما بسبب تواضع الاعتمادات الموجهة للغرض بالادارات الجهوية أو بسبب تأخر صرفها. كما يعود الى تراجع عدد متفقدي الشغل الراجع بدوره الى توقف الانتدابات امام ارتفاع عدد المحالين على التقاعد من سنة الى أخرى وكذلك تراجع عدد السواق لنفس السبب. الى جانب عدم انتداب أطباء متفقدي شغل لسد الشغورات الحاصلة ببعض الجهات الى حدود سنة 2024.
- **العوامل التكنولوجية والتقنية**: عدم التمكن من انهاء التطبيقة الخاصة بمجال تفقد الشغل وعدم انجاز تطبيقة خاصة بمجال تفقد طب الشغل.
- **الإطار البشري اللازم والمناسب من حيث العدد والتكوين**: عدم التناسب بين عدد المكلفون بالرقابة الميدانية (من متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل)، والنسيج الاقتصادي المتزايد من حيث عدد المؤسسات ومن حيث عدد العملة ومن حيث نوعية القطاعات (قطاعات مهيكلة وقطاعات غير مهيكلة) ومن حيث التطور في اشكال التشغيل وبروز اشكال تشغيل جديدة ما يضعف من الأداء.
- **التكوين الملائم والمواكب للتطورات الاقتصادية، الاجتماعية، التشريعية (التشريعات المحلية والدولية) والسياسية**: محدودية الاعتمادات المرسمة للتكوين مما أدى لعدم تنمية قدرات الإطار البشري في مجال المستجدات في عالم العمل (مثال: العمل عن بعد، ادراج التغيرات المناخية ...) .
- **التشريعات والقوانين**: عدم تحيين مجلة الشغل بما يتماشى والتشريعات الدولية في مجال العمل وما يتماشى والمستجدات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية. عدم المصادقة على بعض المعاهدات الدولية (مثل الاتفاقية رقم 190) التي من شانها ان تدعم العديد من التشريعات الوطنية.

## 2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف و مؤشرات الأداء :

### جدول عدد 1:

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية

الوحدة:ألف دينار

| الأهداف | المؤشرات | تقديرات المؤشرات لسنة 2025 | الأنشطة | التقديرات المالية 2025 | دعائم الأنشطة |
|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف: ضمان توفر شروط العمل اللائق** | **المؤشر: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد** | **42.49%** | ن 1: القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل | **5563** | • مواصلة العمل على تحيين المنظومة المعلوماتية الخاصة بجهاز تفقد الشغل.<br>• اعداد تصور لتحيين مجلة الشغل تحيينا شاملا (حاليا يتم تحيين بعض الفصول الخاصة بعقود العمل الهش (عقود المناولة، العقود محددة المدة، عقود العمل لوقت جزئي ) يقع فيه الاخذ بعين الاعتبار ترسيخ أسس مناخ اجتماعي يروم تدعيم ركائز العمل اللائق والذي يجد مرجعيته من السياسة الاجتماعية للدولة التي تستند الى مفهوم العدالة الاجتماعية الراعية لكل الفئات على حد السواء.<br>• مواصلة مشروع تحيين دليل الإجراءات الخاص بمهام المراقبة والمصالحة والنهوض بالحوار الاجتماعي في اتجاه تناغمه وتلائمها مع ما تتطلبه تدخلات متفقدي الشغل في المواضيع المستجدة (الجندرة والمساواة بين الجنسين، تشغيل الأطفال، التغيرات المناخية ). |
| | | | ن 2: الرقابة والمصالحة | **16350** | • تدعيم آليات المراقبة المتعلقة باستهداف القطاع الغير مهيكل.<br>• تدعيم آليات الرقابة في القطاع الفلاحي بنوعيه: المهيكل وغير المهيكل<br>• تدعيم قدرات متفقدي الشغل في سبل الحد من النزاعات الجماعية من خلال برمجة دورات تكوينية (تشمل ما بين 40 الى 60 متفقد شغل) حول دور هياكل الحوار داخل المؤسسة و دور متفقد الشغل في تنشيط الحوار داخل المؤسسة إضافة إلى |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | محورتكامل المراقبة والمصالحة لضمان تسوية نزاعات الشغل الجماعية . | |
| | | | ن 3: التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوارالاجتماعي | • تعزيز الحوار الاجتماعي والتركيز على المواضيع المستجدة في عالم العمل : التغيرات المناخية، مكافحة تشغيل الأطفال، مقاومة اشكال العمل الهش، المناولة مثال على ذلك<br>• برمجة جلسات تفاوضية مع الأطراف الاجتماعية لتحيين بعض الاتفاقيات المشتركة القطاعية في جانبيه الترتيبي والمالي على غرار اتفاقية النزل والسياحة، اتفاقية الحراسة، الملابس الجاهزة.... | |
| | | | ن 4: القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية | • تنفيذ السياسة الوطنية والبرنامج الوطني للصحة والسلامة المهنية تطبيقا لبنود اتفاقية العمل الدولية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين.<br>• إحداث المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية بما يمكّن بالخصوص من اقتراح مراجعة التشريعات الوطنية وإعداد النصوص التطبيقية، وضبط البرامج الوطنية وتقييمها، واقتراح البحوث والدراسات الدورية حول منظومة الصحة والسلامة المهنية لتطويرها.<br>• وضع برنامج وطني حول "الوقاية من الأخطار المهنية بالمؤسسات الخطرة والمخلة بالصحة والمزعجة من الصنف الأول"، وذلك لما يتميز به هذا الصنف من المؤسسات من أنشطة خطرة يمكن أن تكون مصدرًا لحوادث كبيرة (على شكل انفجارات وحرائق) على غرار الحادث الذي وقع مؤخرا في موقع إحدى الشركات بمنطقة رادس النفطية،<br>• رقمنة أنشطة الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وأقسامها الجهوية.<br>• العمل على دعم التنسيق بين الهياكل المتدخلة في مجال الصحة والسلامة المهنية، لا سيما من خلال الرقمنة قصد تحسين تشبيكها وضمان جودة الخدمات المقدّمة والبيانات المجمّعة،<br>• إعداد أدلة وبروتوكولات صحية للوقاية من الأخطار المهنية. | **1678** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | ن 5: تفقد طب الشغل والسلامة المهنية | **7295** | • تكثيف زيارات التفقد لتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية خاصة بالمؤسسات ذات خطورة عالية.<br>• إعداد وتنفيذ برامج جهوية للوقاية من الاخطار المهنية بمختلف القطاعات لتشمل 12 بالمائة من جملة العمال.<br>• تعزيز ثقافة الوقاية من الاخطار المهنية لدى أطراف الإنتاج عبر القيام بحملات |
| | | | **المجموع** | **30886** | |

# 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027:

## جدول عدد 2

## تقديرات ميزانية البرنامج

## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

| بيـــــــان النفقات | انجازات 2023 | قانون المالية 2024 (1) | تقديرات 2025 (2) | الفارق | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| نفقات التأجير | 25566 | 28464 | 27920 | 544- | -%1,91 |
| نفقات التسيير | 1244 | 1211 | 1326 | 115 | %9,50 |
| نفقات التدخلات | 37 | 60 | 60 | 0 | %0 |
| نفقات الاستثمار | 720 | 1355 | 1580 | 225 | %16,61 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع | 27567 | 31090 | 30886 | 204- | -%0،66 |

## جدول عدد 3:

## إطارالنفقات متوسط المدى (2025-2027)

## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2023 | قانون المالية 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2027 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 25566 | 28464 | 27920 | 28980 | 30540 |
| نفقات التسيير | 1244 | 1211 | 1326 | 1376 | 1450 |
| نفقات التدخلات | 37 | 60 | 60 | 64 | 70 |
| نفقات الإستثمار | 720 | 1355 | 1580 | 1640 | 1730 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 27567 | 31090 | 30886 | 32060 | 33790 |
| المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 27737 | 31590 | 31386 | 32600 | 34365 |

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2025 بـــــ 30.886أ.د مقابل 31.090 أ.د سنة 2024 أي بتخفيض قدره 204 أ.د يمثل 0.66 % وذلك نتيجة :

**مقابل :**

- الترفيع في نفقات التسيير نتيجة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية لتأمين تسيير مصالح البرنامج خاصة على مستوى اقسام تفقد الشغل واقسام تفقد طب الشغل بالجهات .
- برمجة نفقات الاستثمار لبناء أقسام تفقدية الشغل والوحدات المحلية لتفقد الشغل (1200 أد) والقيام ببرامج تهيئة وصيانة مختلفة لمقرات وهياكل البرنامج ( 300 أد ) وتدعيم البرنامج بتجهيزات إدارية .

حيث يساهم تدعيم البرنامج ببناء أقسام ووحدات تفقد الشغل وتهيئة المقرات في تحسين مردودية النشاط وتقريب الخدمات من الأجراء والمستثمرين وإنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **برنامج الضمان الاجتماعي**
- **رئيس البرنامج :** السيد نادر العجابي
- **تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج:** بداية من 08 أفريل 2022

# 1- تقديم البرنامج :

## 1.1 الاستراتيجية :

يكتسي قطاع الضمان الاجتماعي في تونس أهمية كبرى كأحد الركائز الأساسية للسياسة الاجتماعية المتبعة باعتبار دوره البارز في تحسين مستوى عيش الأفراد والأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي. وتتجلى أهميته من خلال مساهمته في توفير دخل قار لنسبة هامة من التونسيين والوقاية من الفقر والتقليص منه وتذليل الفوارق بين فئات المجتمع بصفة تمكن من الإدماج الاجتماعي وحفظ كرامة الفرد هذا إضافة إلى مساهمته الهامة في النهوض بالتشغيل ومعاضدة البرامج الوطنية للتنمية.

كما يساهم الضمان الإجتماعي في معاضدة مجهود الدولة لتجاوز الصعوبات الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم لتمكين المؤسسات الاقتصادية من تجاوز الصعوبات التي تمر بها.

وتتنزل استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها **العقد الاجتماعي** و**توصية منظمة العمل الدولية عدد 202** لسنة 2012 إضافة إلى **أهداف التنمية المستدامة 2030** وخاصة منها الهدف 1 المتعلق بالقضاء على الفقر والهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين والهدف 10 المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة بما يضمن حياة كريمة للجميع من خلال العمل على القضاء على الفقر وتوفير حماية اجتماعية شاملة لمختلف الفئات، على اعتبار أن الضمان الاجتماعي يشكل أداة فعالة لمكافحة التمييز وأداة أساسية للحد من الفقر وتعزيز الادماج الاجتماعي فضلا عن تأمين الحد الأدنى من الدخل.

وترتكز سياسة الضمان الاجتماعي في تونس على جملة من التعهدات أهمها:

- شمولية التغطية الاجتماعية لكافة السكان النشطين
- تحسين المنافع المسداة وتقريب الخدمات ورقمنتها
- السهر على المحافظة على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي لضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والقادمة
- وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي واستقطاب القطاع غير المنظم.

وباعتبار أن دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة عامة وللمرأة الريفية خاصة يعتبر من الأولويات المرتبطة بالخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي، ونظرا لوضعية النساء العاملات بالقطاع غير المنظم وخاصة العاملات بالقطاع الفلاحي، فإن خطة عمل مهمة الشؤون الاجتماعية في قطاع الضمان الاجتماعي تستهدف توسيع التغطية الاجتماعية والعمل على استقطاب القطاع غير المنظم وخصوصا النساء العاملات بالقطاع الفلاحي بما يسمح بالحد من الفوارق بين الجنسين ومكافحة الظواهر الاجتماعية الناتجة عنه.

ويعتبر إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي من أهم البرامج التي تعمل مهمة الشؤون الاجتماعية على استكمالها بالشراكة مع الأطراف الاجتماعية بهدف الحفاظ على التوازنات المالية لهذه الأنظمة والعمل على إيجاد الحلول الهيكلية التي تضمن تحقيق استدامتها المالية وتحافظ على المكاسب المحققة للأجيال الحاضرة والقادمة.

**وتعتبر من أهم نقاط قوة البرنامج:**

- تحقيق نسب تغطية اجتماعية هامة بلغت سنة 2023 ما يعادل 87,14 في القطاع الخاص، ليصل بذلك عدد الأشخاص المنضوين تحت مظلة الضمان الاجتماعي بالقطاعين العمومي والخاص إلى 4434274 شخصا منهم 3079674 نشيطا و1354600 متقاعد، أي ما يعادل تقريبا 8 مليون منتفع (المضمونين الاجتماعيين وأولي حقهم). وبالتوازي مع تحسن نسبة التغطية الاجتماعية سجل حجم المنافع التي تسديها صناديق الضمان الاجتماعي لفائدة المضمونين وعائلاتهم تطورا هاما حيث بلغت حوالي 10% من الناتج الداخلي الخام.
- مواصلة العمل على تدعيم التغطية الاجتماعية لفائدة العمال التونسيين بالخارج وأولي الحق منهم، وحرصا على تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي وحماية حقوق جاليتنا بالخارج تمّ توقيع 21 اتفاقية ثنائية للضمان الاجتماعي مع بلدان تشغل يد عاملة تونسية. وتغطي هذه الاتفاقيات المنافع الأساسية التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي كالتأمين على المرض والمنح العائلية والجرايات وحوادث الشغل والأمراض المهنية.

- اتخاذ إجراءات للمحافظة على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي في القطاع العام والخاص من أهمها إحداث حساب خاص في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" بمقتضى أحكام الفصل 12 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 تخصص موارده بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي بما يمكنها من تأمين الخدمات الاجتماعية لفائدة المضمونين الاجتماعيين وأولي حقهم.

- تعزيز سياسة اللامركزية التي تنتهجها الصناديق الاجتماعية منذ إحداثها في إسداء الخدمات وفق معادلة تهدف إلى تقريب الخدمات من منظوريهم والعمل على تحسين جودتها والتقليص من آجالها وذلك من خلال توسيع شبكة هياكل الضمان الاجتماعي على مختلف مناطق الجمهورية عبر إحداث مكاتب ومراكز جهوية ومحلية جديدة باعتماد مقاييس موضوعية على غرار الكثافة السكانية والتباعد الجغرافي (78 مركزا جهويا ومحليا للصندوق الوطني للتأمين على المرض، 37 مركزا جهويا ومحليا للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، 56 مكتبا جهويا ومحليا للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية)، إلى جانب احداث دور الضمان الاجتماعي والانخراط في برنامج دور الخدمات الإدارية والرقمية وتدعيم عمل الوحدات المتنقلة المجهزة التي توفر خدمات على عين المكان وهو ما يساهم في تدعيم المجهودات الرامية إلى تقريب الخدمات لفائدة المضمونين الاجتماعيين.

- في إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتحديث الإدارة العمومية والرفع من جودة الخدمات الإدارية المسداة وتقريبها من المواطنين، تواصلت المجهودات لرقمنة خدمات الضمان الاجتماعي والتعريف بها والعمل على تطوير استغلالها. حيث تمّ في هذا الإطار الشروع الفعلي سنة 2023 في استغلال منظومة الحسابات الفردية بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية التي تمكن من مواكبة الحياة المهنية للأعوان العموميين وتصفية جرايات التقاعد بصفة آلية، تطوير خدمة التصريح بالأجور ودفع المساهمات عن بعد بالنسبة للقطاع الخاص، تطوير منصة e-cnam بالصندوق الوطني للتأمين على المرض التي تخول النفاذ الإلكتروني لعديد الخدمات لفائدة المضمونين الاجتماعيين (متابعة عمليات كل مراحل تصفية ملفاتهم، تغيير المنظومة العلاجية، تحميل قرارات التكفل بالأدوية الخصوصية...) ولفائدة مقدمي الخدمات الصحية (التحويل الإلكتروني للفواتير، متابعة جدوال الخلاص بصفة حينية، متابعة سجلات مرضاهم...).

**إلا أنه يلاحظ عدة نقاط ضعف بالبرنامج** والتي تؤثر على مستوى نجاعة خدماته وخاصة منها:

- الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي وتأثيراتها على المدى القصير في مواصلة الإيفاء بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها بما يمكنها على المدى المتوسط والبعيد من المحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية .

- ضعف نسبة التغطية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي التي بلغت 17 % سنة 2023 بالمقارنة مع بقية الأنظمة (نسبة التغطية لمجموع الأنظمة 87,14%) وذلك نتيجة لجملة من العوامل من أهمها عدم ملائمة أنظمة الضمان الاجتماعي لخصوصيات هذا القطاع (عمل موسمي وظرفي، اختلاف المؤجرين وفقا لمتطلبات العمل، الهشاشة الاقتصادية للعاملات الفلاحيات وضعف مواردهن

- التفاوت الكبير في نسب التغطية بين الإناث ( 25.37% ) والذكور (61.77 %) مما يتطلب مضاعفة الجهود لدفع هذه الشريحة للإنخراط.

- عدم استقرار موارد الصندوق الوطني للتأمين على المرض المحولة من صندوقي الضمان الاجتماعي مقابل تطور حجم المصاريف الصحية تشكل ضغوطات حادة على السيولة المالية للصندوق وعلى جودة الخدمات المسداة وهو ما يتطلب سنّ إجراءات فعالة تضمن التدفقات المالية للصندوق المتأتية خاصة من استخلاص المساهمات المستوجبة بعنوان نظام التأمين على المرض وبما يجسم الاستقلالية المالية للصندوق.

وقد تطورت منظومة الضمان الاجتماعي بمرور الزمن ضمن أطر استراتيجية عامة ترتكز على :

- توسيع التغطية الاجتماعيّة تدريجيّا لتشمل كافة السكّان النشيطين مع العمل على تحسين التغطية الفعليّة للفئات المشمولة قانونا،
- تحسين المنافع المسداة،
- الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي على المدى القصير والمتوسّط والطويل،

- مؤازرة المجهود الوطني للتنمية ومساندة السياسات والبرامج الاقتصاديّة والاجتماعيّة لا سيما فيما يتعلّق بالتشغيل والاستثمار والإحاطة الاجتماعيّة،
- إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصناديق الاجتماعية وفق المبادئ التوجيهية لمكتب العمل الدولي والتجارب الناجحة في المجال وذلك قصد تحسين نوعيّة الخدمات المسداة للمضمونين الاجتماعيين ومزيد التّحكم في تكاليف التصرّف.
- توسيع التغطية الاجتماعية لفائدة النساء العاملات بالقطاع الفلاحي من خلال تكريس نظام تحفيزي يشجع على الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على نشر ثقافة الضمان الاجتماعي بالأوساط الريفية، لتوفير التغطية الاجتماعية والصحية لفائدتهن بما يساهم في حمايتهن من وضعية الهشاشة الاقتصادية.

## 2.1 الهياكل المتدخلة :

يشتمل البرنامج على **وحدة عملياتية مركزية** وهي الإدارة العامة للضمان الاجتماعي و**أربع فاعليين عموميين** وهم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين على المرض إضافة إلى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

## 2- أهداف ومؤشرات الأداء :

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء :

**الهدف 2-1: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:**

يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف الإستراتيجية لقطاع الضمان الاجتماعي حتى نحافظ على ديمومته على المدى المتوسط والمدى البعيد خاصة في ظل الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ونظام التأمين على المرض. وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

- ✓ على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،
- ✓ على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

**المؤشرات:**

- ✓ **المؤشر 2-1-1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل**

يهدف هذا المؤشر الى **مقاربة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل،** ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر. كما يهدف الى متابعة مدى ملائمة الأعباء الخاصة بأنظمة التقاعد في القطاعين العام والخاص ونظام التأمين على المرض للمداخيل الخاصة بكل نظام مع تفسير تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف المعني وذلك بناء على تحليل انجازات المؤشر بعنوان سنة 2023 وما هو متوقع لسنة 2024.

- ✓ **تقديرات المؤشر 2-1-1:**

| مؤشرات الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** | | | | | | |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق | % | %127 | %130,9 | %133 | %137 | %140 |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات | % | %147 | %160,6 | %154 | %158 | %162 |
| **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية** | | | | | | |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق | % | % 116.4 | %109 | %110 | %110 | %110 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات | % | %116.8 | %108.7 | %110 | %110 | %110 |
| **الصندوق الوطني للتأمين على المرض** | | | | | | |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق | % | 72.4% | %76.5 | %71,9 | %78,8 | %86,9 |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض | % | 71.6% | % 71.9 | %77,3 | %84,3 | %91,9 |

شهد المؤشر المتعلق بنسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصناديق تحسنا ملحوظا ويفسر ذلك بتطور نسبة الإيرادات بنسق أسرع من تطور الأعباء، إضافة إلى الانخفاض الملحوظ للأعباء المتعلقة بنظام حوادث الشغل والأمراض المهنية وتطور حجم الإيرادات مقابل التطور النسبي في إيرادات نظام التأمين على المرض مما أنتج تحسنا في الأداء مقارنة بالهدف المرسوم بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض.

أما بخصوص المؤشر المتعلق بنسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات فقد تمّ تسجيل تراجع للمنحى السلبي لهذا المؤشر بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث بلغت الإنجازات 147 سنة 2023 مقابل 165.9 سنة 2022 في حين بلغت 116.8 سنة 2023 مقابل 120.5% سنة 2022 بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وذلك دون احتساب مناب الصندوق من المساهمة الاجتماعية التضامنية.

وتؤكد كل المؤشرات على مدى الثلاث سنوات القادمة (2025-2026-2027) أن النتائج المحاسبية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ستعرف إستقرارا في نتائجه مع إمكانية التحسن إذا اتخذت بعض الإجراءات الإصلاحية و الترفيع في منابه من عائدات "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" أما بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ينتظر أن تشهد نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق ارتفاعا نتيجة تحيين الأجر الأدنى المضمون (ماي 2024 وجانفي 2025) وتداعياته السلبية على نسق ارتفاع نفقات فرع الجرايات وتدهور المؤشر الديموغرافي ونقص عائدات النظام التكميلي للجرايات. حيث تذهب التقديرات أن سنة 2025 ستكون النسبة في حدود 133% أي بزيادة في الأعباء بحوالي 3 % مقارنة بسنة 2024 وتذهب كل التقديرات إلى مواصلة هذا المنحى التصاعدي في سنتي 2026 و2027 وتبقى إمكانية تحسين هذه المؤشرات قائمة إذا وقع تفعيل بعض الإجراءات ودعم السياسة المتبعة للإستخلاص. أما الصندوق الوطني للتأمين على المرض فمن المنتظر أن تسجل نسبة الأعباء على المداخيل الجملية للصندوق تطورا سلبيا خلال الثلاث سنوات المقبلة 2025-2026-2027 وذلك بسبب توقع ارتفاع الأعباء نتيجة مراجعة الاتفاقيات والزيادة في تعريفات بعض الأعمال وارتفاع كلفة بعض الأعمال الطبية مقابل إستقرار المداخيل. كما أنه من المتوقع أن ترتفع نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الفنية الخاصة بنظام التأمين على المرض لتبلغ حوالي 91,9% سنة 2027 بعد أن كانت في حدود % 71,6 سنة 2023 وذلك بسبب ارتفاع أعباء نظام التأمين على المرض والاستقرار النسبي للمداخيل.

ويعزى تحسن الواردات إلى :

- تحسن موارد الحساب خاص في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي"

- تحسن نسب الاستخلاص بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نتيجة للجهود المبذولة في مجال المراقبة واستخلاص الديون مما مكّن من دفع المداخيل بنسق أكثر من نسق أعبائه، حيث تمّ تسجيل تراجع للمنحى السلبي للمؤشر المتعلق بنسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات إذ بلغت الإنجازات 147 % سنة 2023 متجاوزة بذلك الأهداف المرسومة (170 %)، ويعزى ذلك إلى تطور نسبة إيرادات الصندوق بنسق أسرع من تطور الأعباء.

- الدور الهام للعفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرّخ في 26 جانفي 2022 والذي مكن من توفير سيولة مالية بالرغم من الظرف الصعب التي تمر به بلادنا اقتصاديا إذ بلغت المبالغ المستخلصة في إطار هذا العفو 545 م د سنة 2022 بواقع 74566 روزنامة دفع تم إبرامها واستخلاص 495,8 مليون دينار سنة 2023 بنسبة تطور بلغت بـ 2.9 % مقارنة بسنة 2022. وفي إطار حرص الصندوق على استخلاص ديونه تمّ ابرام 8959 روزنامة جدولة للديون بمبلغ جملي يقدر بـ334,980 م د منها 671 في إطار العفو الاجتماعي.

ولكن كل هذه الإنجازات لم تحقق التوازن بين الأعباء والمداخيل حيث تذهب كل التوقعات أن نتائج سنوات 2025 و2026 2027 ستحافظ على النتيجة السلبية للمؤشر (الأعباء أكبر من المداخيل) خاصة في أنظمة التقاعد ويعود ذلك أساسا إلى:

✓ **العوامل الديمغرافية:**

- انخفاض المؤشر الديمغرافي (من 5,9 منخرط نشيط عن كل منتفع بجراية سنة 1985 إلى 1.89 سنة 2023 بالنسبة للقطاع العمومي، ومن 10,86 سنة 1985 إلى 2,8 سنة 2023 بالنسبة للقطاع الخاص)
- تحسن مؤمل الحياة عند الولادة مما جعل متوسط مدّة الانتفاع بالجراية أطول مما كان عليه سابقا (من 13 سنة في سنوات 90 الى 20 سنة حاليا)

✓ **العوامل المتصلة بالخصائص الفنية لأنظمة التقاعد**

- طريقة احتساب الجراية (احتساب الجراية في القطاع العمومي على أساس آخر أجر أو أعلى أجر تقاضاه المنخرط خلال حياته المهنية لمدة سنتين متتاليتين)
- طريقة تعديل الجرايات (مراجعة الجراية كلما أقرت زيادة في الأجور للمنخرط النشيط)
- سخاء الأنظمة (إمكانية بلوغ مبلغ الجراية 90 % من الأجر المعتمد لاحتسابها في القطاع العمومي و80% في القطاع الخاص ( تصل نسبة المنتفعين بجراية تتراوح بين 80 و90% من الأجر المرجعي الى 44% من العدد الجملي للمنتفعين بجراية في القطاع العمومي )
- التمتع الفوري بالجراية في سنّ الـ 57 سنة بالنسبة لبعض الأصناف من الأعوان على غرار أعوان السلك النشيط من قوات الأمن الداخلي والحرس الوطني والحماية المدنية،
- انتفاع هذه الأصناف بالتنفيل وهو ما يعنى إضافة سنوات أقدمية تتراوح بين سنتين وخمس سنوات إلى سنوات العمل الفعلية (40 % من المنتفعين بجراية في القطاع العمومي يتمتعون بالتنفيل وبمتوسط أقدمية يقدر بـ 4 سنوات إضافية).

كل هذه العوامل تتطلب البحث على حلول إضافية وإصلاحات عميقة ومعالجة شاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي لعل أهمها:

- البحث على تنويع مصادر تمويل حساب تمويل الضمان الاجتماعي،
- مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص وخاصة نظام الجرايات ومزيد التحكم في كلفة التقاعد المبكر في القطاع الخاص حيث تمّ في هذا الإطار إعداد مشروع أمر يتعلق بتنقيح الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي بهدف مراجعة شروط اسناد جراية التقاعد المبكر لأسباب اقتصادية،
- مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية في قطاع الفلاحة والصيد البحري،
- تقييم ومراجعة نظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي (قانون 2002/32)،
- مواصلة مراجعة النظام التكميلي للجرايات ونظام الضمان الاجتماعي للعملة التونسيين بالخارج.

ومن جانب آخر وبهدف مزيد التحكم في نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل ستتواصل المجهودات لتدعيم التحول الرقمي لخمات الضمان الاجتماعي الموجهة لمنظوري الصناديق الاجتماعية من مضمونين اجتماعيين ومؤجرين وتوسيع خدمات المنصات الإلكترونية والتشجيع على استغلالها وذلك بهدف الارتقاء بطرق التصرف في منظومة الضمان الاجتماعي وحوكمتها وتحديثها والتحكم في تكاليف التصرف فيها. وفي نفس هذا الإطار سيعمل الصندوق الوطني للتأمين على المرض خلال الفترة القادمة على مزيد ترشيد نفقاته بهدف المحافظة على توازناته المالية من خلال اتخاذ الإجرءات الضرورية الكفيلة بالمتابعة الدقيقة للخدمات والنفقات المنجرة عنها.

✓ **المؤشر 2-1-2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)**

يساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.

تعتبر وظيفة استخلاص المساهمات ومراقبة الامتثال لقوانين الضمان الاجتماعي من بين الوظائف الأساسية لضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق توازناتها المالية. وقد تم اعتماد نسبة الاستخلاص كمؤشر ثان لمتابعة الهدف المتعلق بتحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك باعتبار الترابط الوثيق بين الاستخلاص والتوازن المالي للصندوق.

✓ **تقديرات المؤشر 2-1-2:**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية** | | | | | | |
| • نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي | % | 93.50% | %91 | %94 | %95 | %96 |
| • نظام لعملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي | % | 52.56% | %52 | %53 | %54 | %54.5 |
| **نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة** | % | **21.80%** | **%21** | **%23** | **%23** | **%23** |

تمّ سنة 2023 تسجيل تحسن في مقارنة بالمتوقع ويرجع ذلك بالأساس إلى مساعي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى تنفيذ عقود الأهداف خاصة فيما يتعلق بجانب المراقبة والاستخلاص وحرصه على استخلاص ديونه.حيث تمّ في هذا الإطار ابرام 74566 روزنامة دفع في إطار العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرّخ في 26 جانفي 2022 والتي مكنت سنة 2023 من استخلاص 495,8 مليون دينار وبنسبة تطور تقدر بـ 2.9 مقارنة بسنة 2022. كما تمّ سنة 2023 ابرام 8959 روزنامة جدولة للديون بمبلغ جملي يقدر بـ334,980 م د منها 671 في إطار العفو الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك فقد شهدت عمليات استخلاص المساهمات عن طريق الدفع الإلكتروني بعنوان سنة 2023 تطورا من ثلاثية إلى أخرى:

- الثلاثية الأولى : 34%
- الثلاثية الثانية: 36%
- الثلاثية الثالثة 40%
- الثلاثية الرابعة 42%

## الهدف 2-2:تحسين التغطية الاجتماعية:

تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به وذلك وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.

**- المؤشرات:**

✓ **المؤشر 2-2-1: :نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية**

يساوي هذا المؤشر: عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية) على عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم).

**تقديرات المؤشر 2-2-1:**

| مؤشرات الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | | | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | ذكور | إناث | المجموع | 2025 | 2026 | 2027 |
| - نظام الأجراء غير الفلاحيين | % | % 84.11 | %59,92 | %24,6 | %84,52 | %84.94 | %85.37 | %85.79 |
| - نظام الأجراء الفلاحيون | % | %17 | %12,11 | %4,97 | %17,08 | %17.17 | %17.25 | %17.34 |
| - نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن | % | % 99.37 | %70,51 | %28,95 | %99,46 | %99.57 | %99.66 | %99.76 |
| - نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين | % | %90.34 | %64,36 | %26,43 | %90,79 | %91.24 | %91.69 | %92.15 |
| - نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون | % | % 96.21 | %68,54 | %28,15 | %96,69 | %97.17 | %97.65 | %98.14 |
| **المجموع** | % | **% 87.14** | **%61,78** | **%25,37** | **% 87.15** | **%87.55** | **%87.96** | **%88.37** |

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية لمجموع الأنظمة تحسنا خلال سنة 2023 والنصف الأول من سنة 2024 مقارنة بالسنوات السابقة مما ساهم في تجاوز الهدف المرسوم لنفس السنة. وويفسر هذا التحسن بالارتفاع في نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية للنظام الأجراء في القطاع الفلاحي من 10.14 % سنة 2022 إلى 17 % سنة 2023 وتذهب كل التقديرات لسنوات 2025 و2026 و2027 إلى مزيد التحسن لهذه النسبة.

حيث ستعمل الوزارة على اتخاذ الإجراءات الضرورية للترفيع في نسبة التغطية في نظام الأجراء الفلاحيين سيما مع صدور المرسوم عدد 04 لسنة 2024 المؤرخ في 22 أكتوبر 2024 المتعلق بنظام الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات والذي سيمكن من توفير التغطية الاجتماعية والصحية للعاملات الفلاحيات وتأمينهن ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية وذلك عبر احداث نظام خاص للضمان الاجتماعي للعاملات الفلاحيات يتولى ادارته الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ويشمل اسداء منافع التأمين على المرض وجرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة بعد وفاة المنتفع بجراية بالنسبة للعاملات الفلاحيات غير الأجيرات اللاتي يقمن بصفة أساسية بنشاط مهني فلاحي لحسابهن الخاص والعاملات الفلاحيات الأجيرات لدى مؤجر واحد أو أكثر لفترة تساوي أو تفوق خمسة عشر يوما في الشهر وبمعدل لا يقل عن خمسة وأربعون يوما في الثلاثية أو مائة وثمانون يوما.

كما تسعى هياكل الوزارة إلى مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين عبر إحداث تمثيليات جديدة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية والانخراط بدور الخدمات الإدارية والرقمية، علاوة على تنظيم فرق متنقلة للضمان الاجتماعي لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي والتشجيع على الانخراط على عين المكان وذلك بتكثيف حملات المراقبة الميدانية من قبل مراقبي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك بالشراكة مع تفقدية الشغل في إطار الاتفاقية الاطارية للتّعاون والتّنسيق التي تمّ توقيعها بين الهيئة العامة للشّغل والعلاقات المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي سنة 2023 بغاية تحسين مراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحدّ منه.

**الهدف 2-3:تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين:**

تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة صناديق الضمان الاجتماعي وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالاضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة وذلك سعيا منها لتنفيذ إستراتيجية الدولة لتحسين الخدمات وتقريبها من مستحقيها ودفع عجلة التنمية و تحسين المنافع المسداة لتشمل كل الفئات.

**- تقديم المؤشرات:**

✓ **المؤشر 2-3-1: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال**

يهدف هذا المؤشر الى متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها.

ولقياس هذا الهدف تم اعتماد مؤشر **آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال**.

**تقديرات المؤشر 2-3-1:**

| مؤشرات الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** | | | | | | |
| آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1) | يوم | 32 | - | 25 | 20 | 15 |
| **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)** | | | | | | |
| إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1) | % | 74.64% | % 75 | %80 | %85 | % 90 |
| تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2) | % | 99.21% | % 99 | % 99 | % 99 | % 99 |
| تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3) | % | 97.95 % | % 97.5 | % 98 | % 98.5 | % 99 |
| تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4) | % | 90.75 % | % 89 | % 92 | % 94 | % 96 |
| **الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)** | | | | | | |
| آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم) | يوم | 27.1 | 34 | 29 | 29 | 29 |
| آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم) | | | | | | |
| • خلاص أتعاب الأطباء | يوم | 96 | 100 | 90 | 80 | 80 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| • خلاص الصيادلة | يوم | 94 | 100 | 90 | 80 | 80 |
| • خلاص أخصائي العلاج الطبيعي | يوم | 93 | 100 | 90 | 80 | 80 |
| آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم) | | | | | | |
| • التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة | يوم | 9.1 | 9 | 7 | 7 | 7 |
| • زرع الكلى | يوم | 29.6 | 10 | 8 | 8 | 8 |
| • زرع النخاع الشوكي | يوم | 23.3 | 13 | 8 | 8 | 8 |
| • التكفل بمصاريف العمليات الجراحيةعلى القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب | يوم | 11.9 | 9 | 7 | 7 | 7 |
| • تفتيت حصى الكلى | يوم | 6.2 | 6 | - | - | - |
| • السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي | يوم | 10.9 | 11 | 8 | 8 | 8 |
| • التكفل بمصاريف الآلات الطبية | يوم | من 4 إلى 38 | 15 | 7 | 7 | 7 |
| • تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية | يوم | 7.8 | 6 | 5 | 5 | 5 |
| • التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي | يوم | 13 | 11 | 8 | 8 | 8 |

قد شهدت آجال صرف المنافع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة تحسنا ملحوظا، حيث بلغ معدل آجال صرف الجرايات 32 يوم سنة 2023 مقابل 39 يوم سنة 2022 وتتجاوز بذلك الهدف المرسوم، ويعود ذلك أساسا إلى تدعيم سياسة لامركزية خدمة تصفية ملفات الجرايات التي ينتهجها الصندوق مما مكن من مزيد التحكم في الآجال، وتذهب كل المؤشرات إلى تحسين الآجال خلال سنوات 2025 و2026 و2027 وذلك نتيجة التحسن الكبير في موارد الصندوق الوطني للتأمين على المرض تبعا للالتزام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدفع إقتطاعات التغطية الصحية في آجالها وكذلك الإقتطاع الآلي لحصة الصندوق الوطني للتأمين على المرض كما ساهم حساب دعم الضمان الاجتماعي من توفير السيولة لخلاص مسدي الخدمات الصحية .

كما تجاوزت إنجازات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية في مجال تصفية ملفات جراية التقاعد سنة 2023 الأهداف المرسومة لتبلغ بذلك نسبة الملفات المنجزة في الآجال بالمقارنة مع العدد الجملي للملفات 99.21 % مقابل 98.76 % سنة 2022. ويرجع هذا الارتفاع إلى شروع الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بداية من شهر أفريل 2023 في تصفية جرايات التقاعد بالاعتماد على منظومة الحسابات الفردية وذلك عملا بمقتضيات الفصل 12 من الأمر الحكومي عدد 153 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 المتعلق بضبط طرق وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية.

أما بالنسبة لخدمات الصندوق الوطني للتأمين على المرض فقد سجلت آجال استرجاع المصاريف تحسنا ملحوظا حيث بلغت 27.1 يوم سنة 2023 في حين كانت في حدود 42.2 يوم سنة 2022 وقد تجاوزت بذلك الأهداف

المرسومة، وفيما يتعلق بآجال خلاص مسدي الخدمات الصحية فقد تجاوزت بدورها نسبة الإنجاز الأهداف المرسومة وتعود هذه النتائج الإيجابية التي تمّ تحقيقها إلى قيام الصندوق بتكوين فرق تولت القيام بحملة مستمرة على مستوى المراكز الجهوية والمحلية التي تمر بصعوبات في معالجة الملفات العالقة ،هذا إضافة إلى تحسن السيولة لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض على إثر التدابير التي تمّ اتخاذها لاستحثاث نسق التحويلات المالية لمستحقاته والإرادات المتأتية من حساب "تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" والبالغة 394 م د وهو ما مكنه من تحسين آجال خلاص مسدي الخدمات.

وبخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة، فقد قاربت التقديرات الإنجازات، ولكن تبقى عمليات زرع الكلى والنخاع الشوكي دون الأهداف المرسومة وذلك لارتباطها بصحة المريض والاستعداد للعملية، في حين قاربت التقديرات لبقية المؤشرات نسبة الإنجاز وسيتواصل هذا المنحى الإيجابي خلال السنوات الثلاث القادمة نتيجة الإجراءات العديدة التي اتخذت سواء على مستوي تقريب الخدمات أو من خلال تطوير أساليب العمل وخاصة التكنولوجيات الحديثة التي ساعدت في سرعة الإنجاز.

## 2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

### جدول عدد 1 :

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الضمان الاجتماعي

الوحدة:ألف دينار

| الأهداف | المؤشرات | تقديرات المؤشرات لسنة 2025 | الأنشطة | التقديرات المالية 2025 | دعائم الأنشطة |
|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف 1: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي** | **المؤشر1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل** | **انظر جدول تقديرات المؤشر 2-1-1** | ن 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي | **1040845** | • تعزيز موارد الصناديق الاجتماعية من غير المساهمات بإحداث أداءات ومعاليم جبائية إضافية توظف على بعض الخدمات أو المواد الاستهلاكية تخصص لدعم الحساب المحدث في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" (أداء رمزي على القيمة المضافة اجتماعية).<br>• مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي وخاصة نظام الجرايات.<br>• مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية بالقطاع الخاص.<br>• مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.<br>• تقييم ومراجعة نظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي (قانون 2002/32).<br>• إتمام مراجعة النظام التكميلي للجرايات.<br>• الشروع في مراجعة نظام الضمان الاجتماعي للعملة التونسيين بالخارج.<br>• إدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجراية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجرايات....).<br>• عدم تحميل النظام العام للتقاعد الكلفة المالية المنجرة عن التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة (النظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجرايات...).<br>• تنقيح بعض الفصول من القوانين المتعلقة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي ( جمع أكثر من جراية). |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | • تنقيح نظام رأس المال عند الوفاة في القطاع العام والخاص. |
| | **المؤشر2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)** | **انظر جدول تقديرات المؤشر 2-1-2** | ن 2 : التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnss) | **9200** | • مراجعة طريقة احتساب خطايا التأخير الموظفة على المساهمات المستوجبة بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باحتسابها عن كل يوم تأخير عوضا عن كل شهر أو جزء من الشهر.<br>• التفكير في آلية لتمكين بعض القطاعات من التحويل المباشر لمساهمات التأمين على المرض إلى الصندوق الوطني للتأمين على المرض.<br>• تكثيف المراقبة.<br>• التنسيق مع جميع هياكل الرقابة الأخرى خاصة في تبادل المعطيات والمعلومات.<br>• متابعة آلية ودورية لوضعية كبار المدينين.<br>• سن مشروع أمر في إجبارية التصريح والدفع عن بعد.<br>• إصدار مجلة إجراءات الإستخلاص والمراقبة في مجال الضمان الاجتماعي.<br>• إمكانية الإعتماد التدريجي للتصريح الشهري بالأجور وخلاص المساهمات المستوجبة شهريا وذلك بصفة اجبارية بالنسبة لبعض القطاعات.<br>• إقرار أحكام على مستوى قانون المالية تتعلق بتكفل الدولة بديون المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات هيكلية. |
| **الهدف 2: تحسين التغطية الاجتماعية** | **المؤشر3: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية** | **انظر جدول تقديرات المؤشر 2-2-1** | ن 3 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي و بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnrps) | **421106** | • اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان بهدف تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية واستقطاب القطاع الموازي.<br>• تكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم سلك المراقبين.<br>• دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل ومواصلة الأعمال التحضيرية لاقتناء وحدات متنقلة للضمان الاجتماعي واستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض تجاه منظوريهم.<br>• تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها.<br>• وضع نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الاستشفائيّة وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعليّة.<br>• مراجعة سياسات تسعير الأدوية من خلال إشراك المانحين المعتمدين والصندوق الوطني للتأمين على المرض بصفته الطرف الدّافع.<br>• تطبيق مقتضيات المرسوم عدد 04 لسنة 2024 المؤرخ في 22 أكتوبر 2024 المتعلق بنظام الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات فيما يتعلق بالتغطية الاجتماعية والصحية والتأمين ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية. |
| **الهدف 3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين** | **المؤشر4: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال** | **انظر جدول تقديرات المؤشر 2-3-1** | ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam) | **500** | • إحداث نظام للتبادل الالكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتامين على المرض ومسدي الخدمات الصحيّة والمضمونين الاجتماعيين.<br>• تحديث المنظومات الإعلامية الخاصة بالصناديق الاجتماعية نحو منظومات متكاملة ومندمجة.<br>• تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج.<br>• التحكّم في نفقات الأدوية من خلال مراجعة عمليّة منح تراخيص تسويق الأدوية وإعطاء الأولويّة المطلقة للأدوية الجنيسة وbio similaire.<br>• وضع نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الصحية في القطاع العمومي وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعليّة.<br>• استحثاث نسق تأهيل القطاع العمومي للصحة بهدف تحسين جودة الخدمات المسداة وترشيد نفقاتها. |
| | | | **المجموع** | **1471651** | |

## 3.2– مساهمة الفاعليين العموميين في اداء البرنامج :

## جدول عدد 2 :

### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
### وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

| الفاعل العمومي | أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها) | أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج | الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025 |
|---|---|---|---|
| الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي | تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي | • دعم وتعزيز استخلاص ديون الصندوق من خلال إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،<br>• الشروع في مراجعة بعض الأنظمة الخصوصية على غرار منظومة التغطية الاجتماعية للمرأة الريفية ومنظومة التغطية الاجتماعية للصيادين البحريين<br>• الإسراع في إصدار مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي.<br>• إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مساهمات التقاعد من منح الدعم المخصصة للمؤسسات المشغلة للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي،<br>• دعم الرقابة<br>• تطهير ديون الصندوق تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض والتي مافتئت تتفاقم سنة بعد أخرى.<br>• إيجاد صيغ كفيلة بتحقيق المعادلة بين متطلبات التوازن المالي للأنظمة والتوازنات الاقتصادية والمالية الوطنية العامة.<br>- ملائمة الإصلاح لمتطلبات :<br>- سوق الشغل،<br>- القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية،<br>- المالية العمومية،<br>- القدرة الشرائية للمتقاعدين. | 9200 |
| | تحسين التغطية الاجتماعية: | • وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.<br>• وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين<br>• تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي مع دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل من خلال<br>• اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من خلال تشديد العقوبات المالية في صورة التخلف عن واجب الإنخراط .<br>• تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها .<br>• وضع نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الاستشفائيّة وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعليّة.<br>• مراجعة سياسات تسعير الأدوية من خلال إشراك المانحين المعتمدين والصندوق الوطني للتأمين على المرض بصفته الطرف الدّافع. | | |
| | **تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين** | • إحداث نظام للتبادل الالكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتامين على المرض ومسدي الخدمات الصحيّة والمضمونين الاجتماعيين.<br>• تحديث المنظومات الإعلامية الخاصة بالصناديق الاجتماعية نحو منظومات متكاملة ومندمجة.<br>• تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج. | |
| **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية** | **تحسين التوازنات المالية للصندوق :** | • تنقيح نظام رأس المال عند الوفاة.<br>• مراجعة النظام العام للتقاعد :<br>• إدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجراية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجرايات....)<br>• عدم تحميل النظام العام للتقاعد الكلفة المالية المنجرة عن التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة (إحداث مساهمة إضافية من العون ومن المشغل والنظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجرايات...)<br>• تنقيح بعض الفصول من القوانين الخاصة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي (جمع أكثر من جراية.....)<br>• تحسين مستوى السيولة المالية الآنية حتى يتمكن الصندوق من صرف الجرايات في الآجال المعتادة، وتتضمن هذه المقترحات أساسا النقاط التالية :<br>- اقتراح إقرار أحكام على مستوى قوانين المالية تتعلق بالتكفل بديون المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات مالية و المتخلدة بذمتها لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.<br>- مواصلة إيقاف إجراءات التتبع فيما يتعلق ببطاقات الإلزام الصادرة ضد الصندوق لعدم خلاص الضرائب وذلك إلى حين تحسن الوضع المالي لهذا الأخير،<br>- إقرار عفو على خطايا التأخير المثقلة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية. | **421106** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | • تحمل ميزانية الدولة للأعباء المالية المنجرّة عن لجوء الصندوق إلى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجرايات. | |
| | **تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين** | • تعزيز الترابط البيني بين الهياكل العمومية وتحقيق الانتقال الرقمي للصندوق تم التخلي عن شهادات الانخراط وعدم الانخراط والإدلاء بمضامين الولادة، والاستعانة بما توفره الصناديق الاجتماعية وكذلك المركز الوطني للإعلامية من خدمات فيما بينها. كما تم إبرام اتفاقية تعاون وشراكة مع كل من هيئة النفاذ للمعلومات والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك بهدف تعزيز القدرات المؤسساتية للصندوق في مجالات الحق في المعلومة وحماية المعطيات الشخصية للمضمونين الاجتماعيين وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة .<br>• تحسين التصرف في مجالي مواكبة الحياة المهنية للمنخرطين ومعالجة ملفات جرايات التقاعد | |
| **الصندوق الوطني للتأمين على المرض** | **تحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للتأمين على المرض** | • وضع آلية للاستخلاص المباشر بواسطة الصندوق الوطني للتامين على المرض للمساهمات العائدة له بعنوان الأنظمة الخاضعة لإشرافه في القطاع الخاص<br>• إحداث نظام للتبادل الالكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتامين على المرض ومسدي الخدمات الصحيّة والمضمونين الاجتماعيين (مشروع في طور الإنجاز)<br>• تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج...<br>• مراجعة سياسات تسعير الأدوية من خلال إشراك المانحين المعتمدين والصندوق الوطني للتأمين على المرض بصفته الطرف الدّافع.<br>• تدعيم الوقاية والتقصّي المبكّر لبعض الأمراض الثقيلة والمكلفة.<br>• وضع نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الاستشفائيّة وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعليّة | **500** |
| | **تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين** | • وضع نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الصحية في القطاع العمومي وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعليّة.<br>• التحكّم في نفقات الأدوية من خلال مراجعة عمليّة منح تراخيص تسويق الأدوية وإعطاء الأولويّة المطلقة للأدوية الجنيسة و bio similaire.<br>• تحديث المنظومات الإعلامية الخاصة بالصناديق الاجتماعية نحو منظومات متكاملة ومندمجة. | |

*** لم يتم احتساب :**

- 800000 أد بعنوان تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية حيث يتم توزيعها بين الصناديق الثلاثة حسب حاجياتها ومحافظة على التوازنات المالية للصناديق

- 165000 أد بعنوان جرايات التقاعد الدنيا التي توزع بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي تسند إليه نسبة هامة ثم الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تسند إليه جزء منها .

# 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027:

## جدول عدد 2

## تقديرات ميزانية البرنامج

## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

| بيـــــــان النفقات | انجازات 2023 | قانون المالية (1) 2024 | تقديرات 2025 (2) | الفارق | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| نفقات التأجير | 672 | 781 | 766 | 15- | -%1,92 |
| نفقات التسيير | 49 | 54 | 60 | 6 | %11،11 |
| نفقات التدخلات | 1252203 | 1225680 | 1470805 | 245125 | %20 |
| نفقات الاستثمار | 10 | 10 | 20 | 10 | %100 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع | 1252934 | 1226525 | 1471651 | 245126 | %19,99 |

## جدول عدد 3:

## إطارالنفقات متوسط المدى (2025-2027)

## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2023 | ق م 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2027 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 672 | 781 | 766 | 795 | 840 |
| نفقات التسيير | 49 | 54 | 60 | 64 | 70 |
| نفقات التدخلات | 1252203 | 1225680 | 1470805 | 1526906 | 1612230 |
| نفقات الإستثمار | 10 | 10 | 20 | 24 | 25 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 1252934 | 1226525 | 1471651 | 1527789 | 1613165 |
| المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 1252934 | 1226525 | 1471650 | 1527789 | 1613165 |

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2025 بـــــ 1471.651 أ.د مقابل 1226.525 أ.د سنة 2024 أي بزيادة 245.126 أ.د تمثل نسبة 19،99 % وتبرر الزيادة الحاصلة في النفقات التدخلات أساسا بـــ :

- التعديل الآلي للجرايات (53 م د) منحة تكميلية لفائدة أصحاب الجرايات المسندة من قبل الصناديق الاجتماعية التي يساوي أو يقل مبلغها الشهري عن 180 دينارا ( 90 م د) .
- برنامج التقاعد المبكر ( 70 م د ) .

وتنصهر الزيادات المسجلة في إطار الهدف الإستراتيجي المتعلق بالمساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الإجتماعي وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

- **برنامج النهوض الاجتماعي**
- **رئيس البرنامج** : السيد إبراهيم بن إدريس
- **تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج:** بداية من 04 نوفمبر 2021

# 1- تقديم البرنامج :

## 1.1 الاستراتيجية :

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية لذلك تعمل المهمة على دعم تدخلاتها الاجتماعية لتحقيق مزيد من الرفاه الاجتماعي للفئات الفقيرة والهشة والمهمشة وتدعيم ادماجها الاجتماعي والاقتصادي.

ويتم العمل على تجسيم التوجهات الإستراتيجية للبرنامج في إطار تنفيذ السياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية وعبر برامج وآليات ترمي إلى توفير الحماية والرعاية الاجتماعية والنهوض بالتشغيل وخلق فرص العمل وتعزيز نفاذ المواطنين إلى الخدمات الإجتماعية وتقريبها منه وتبسيط الإجراءات في إطار مقاربة مبنية على حقوق الإنسان والتمييز الإيجابي للجهات بناء على مؤشرات التنمية الجهوية ولبعض الفئات مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال... وتمثل سياسة الحماية الاجتماعية في القطاع غير المساهماتي بمختلف برامجها وآلياتها أهمّ ركائز هذه التوجهات الاستراتيجية.

وقد تمّ خلال السنوات الأخيرة إدخال جملة من الإصلاحات الهيكلية على الخطط والمشاريع والبرامج الاجتماعية الجاري بها العمل من خلال تعديلها وتطويرها وحوكمة آليات التصرّف فيها وتحسين أدائها وذلك في إطار رؤية جديدة للسياسة الاجتماعية منسجمة مع التوجّهات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 وإرساء "الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية" التي ضبطتها منظّمة العمل الدوليّة سنة 2012 والتي تعتمد على توسيع وتدعيم منظومة الحماية الاجتماعية بما يسهم في تأمين حقّ المواطن في التّغطية الاجتماعية والصحيّة الملائمة وحدّ أدنى من الدخل للفئات ذات الاحتياجات الخصوصية وخاصة منها الأشخاص المعوقين والنساء والأطفال، كما تستجيب بالتوازي مع ذلك إلى إلتزامات الدولة التونسية وتنفيذها للمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الإختياري الملحق بها، بالإضافة إلى التعهدات على مستوى دستور الجمهورية التونسية (الفصول 22 و 43 و54)، وأهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها الهدف 1 و 4 و8 و10 إضافة إلى جملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمجال النهوض الاجتماعي (القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والقانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم كما تم تنقيحه بالقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 وجملة النصوص اتشريعية والترتيبية المتعلقة به).

**وتعتبر من اهم نقاط قوة البرنامج** :

- اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي ومقاربة حقوق الطفل في تنفيذ برامج النهوض الاجتماعي.
- تطور نسبة الفئات الهشة المنتفعة بخدمات النهوض الاجتماعي.
- نجاعة وفاعلية برنامج النهوض الاجتماعي خلال الازمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية .

- شمولية الانتفاع ببرامج النهوض الاجتماعي من قبل مختلف الفئات الاجتماعية على قدم المساواة.

**إلا أنه يلاحظ عدة نقاط ضعف بالبرنامج** تؤثر على مستوى نجاعة خدماته وخاصة منها:

- الحاجة إلى مراجعة وتطوير الإطار التشريعي المنظم للمجال الاجتماعي.
- ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات العاملة في مجال النهوض الاجتماعي.
- عدم اعتماد مقاربة التغيرات المناخية في تنفيذ البرامج .
- تفاقم عديد الظواهر الاجتماعية على غرار الفقر والأمية ومظاهر العنف المسلط على الفئات الهشة نتيجة لتأثيرات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.
- ضعف الإمكانيات اللوجستية و نقص الموارد البشرية والمالية.

ويهدف البرنامج على المدى المتوسط إلى تدعيم الادماج الاقتصادي والإجتماعي للفئات المستهدفة و الحد من مظاهر الإقصاء الإجتماعي و المساهمة في القضاء تدريجيا على الفقر وعلى كافة مظاهر اللامساواة بين فئات المجتمع خاصة من خلال مزيد تعميم موارد الرزق للعائلات الفقيرة إضافة إلى دعم مساهمة الهياكل الاجتماعية في مقاومة مظاهر العنف خاصة تجاه النساء والأطفال وأخيرا المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة واستهداف النساء الأميات بالمناطق الداخلية والريفية من خلال اعتماد برامج خصوصية والعمل على إرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية.

وتترجم استرتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الأساسية:

- **ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة والفقيرة ومحدودة الدخل** من خلال تصويب المساعدات الاجتماعية.
- **تحسين مقومات عيش الفئات الهشة** وذلك من خلال العمل على إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي عبر بعث موارد الرزق للقادرين على العمل منهم (خاصة الأسر من الفئات المعوزة والأشخاص ذوي الإعاقة).
- **ضمان تغطية عادلة بالهياكل والإطارات** العاملة في المجال الاجتماعي.
- **الحد من الأمية** خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية.

## 2.1 الهياكل المتدخلة :

كما يتميز برنامج النهوض الاجتماعي بتنوع هياكله المركزية و الجهوية والمتمثلة في :

- **الهياكل المركزية**:
  - الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي
- **المؤسسات ذات الصبغة الإدارية تحت الإشراف**:
  - المركز الوطني لتعليم الكبار
  - المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة (11)
  - المؤسسات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية (7)
  - مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي(24)
- **الهياكل الجهوية**:
  - أقسام النهوض الاجتماعي (25)
  - الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي (274)
- **الفاعليين العموميين**:
  - المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة
  - الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة
  - الجمعيات العاملة في مجال الإجتماعي
  - الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

# 2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج:

## - تقديم أهداف ومؤشرات الأداء :

## - الهدف 3-1 : المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

يرمي الهدف الاستراتيجي إلى ضمان الإحاطة بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والمساهمة في ادماجهم الاجتماعي والاقتصادي من خلال حسن توجيه البرامج والمساعدات الاجتماعية لفائدتهم.

**المؤشرات:**

- **المؤشر 3-1-1: :نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة:**

يعتمد هذا المؤشر على الترفيع في نسق إحداث موارد الرزق لفائدة العائلات المعوزة وإدماجها إقتصاديا بما ينسجم مع السياسة الاجتماعية للدولة والمقتضيات التي أقرها القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الإجتماعي والتي تقوم على الحدّ من التّواكل وتكريس مبدإ التعويل على الذات والحد من الفقر والارتداد إليه وتوارثه عبر إدماج القادرين على العمل والتّشجيع على العمل المستقل وخلق موارد الرّزق.

**تقديرات المؤشر 3-1-1:**

| مؤشرات الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة** (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة) | % | %0.09 | %0.50 | 0.4% | 0.39% | 0.38% |

بالنظر في الارتفاع المتواصل لعدد الأسر المنتفعة بالمنحة المالية الشهرية للعائلات المعوزة والتي من المنتظر ان يصل هذا العدد إلى حوالي 360 ألف سنة 2025 و370 ألف سنة 2026 و380 ألف سنة 2027 وبهدف ضمان استقرار نسق احداث مشاريع موارد رزق لفائدة هذه الفئات في حدود 1500 مشروع سنويا (بما يعني اسناد حوالي 6000 مشروع بعنوان الفترة 2024-2027) أي حوالي 60 مشروع سنويا لكل قسم نهوض اجتماعي باعتمادات سنوية جملية تقدر بـ 24 مليون دينار (بمعدّل 16 ألف دينار للمشروع الواحد).

ويعود هذا التحديد في عدد المشاريع إلى محدودية الموارد البشرية المكلفة للبرنامج وذلك لتيسير عمليات المرافقة والمتابعة والمساندة على ضمان ديمومة هذه المشاريع بهدف ضمان الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المنتفعة بموارد الرزق، فضلا عن الصعوبات والعراقيل التي قد تعيق تنفيذ جميع المشاريع المبرمجة.

علما وأنه إثر صدور المرسوم عدد 04 لسنة 2024 المؤرخ في 22 أكتوبر 2024 المتعلق بنظام الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات ستعمل مصالح النهوض الاجتماعي على استهداف العاملات الفلاحيات المتمتعات بالمنح المالية والمساعدات الظرفية من خلال تمكينهن من آليات التمكين الاقتصادي في إطار برنامج الأمان الاجتماعي إضافة إلى التمويلات المتاحة في إطار التعاون الدولي والشراكة مع المجتمع المدني وبالتالي المرور

من منظومة "الأمان الاجتماعي" إلى منظومة "الضمان الاجتماعي" . وذلك بتنفيذ برامج المرافقة والتأطير والتأهيل المهني وإحداث خط لتمويل المشاريع التي سيقع إقتراحها من قبلهن ودراسة جدواها الاقتصادية ووقعها على تحسين ظروف العيش ومؤشرات التنمية المحلية والجهوية.

- **المؤشر 3-1-2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية:**

يعتبر توجيه المساعدات والخدمات الاجتماعية لفائدة الفئات الأكثر تعرضا لتأثيرات الفقر من بين العوامل الرئيسية للمساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة، وحيث انّ استهداف الفئات الأكثر هشاشة وتأثرا بالأزمات وبتغيّر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد يعتبر من بين مؤشرات نجاعة استهداف البرامج الاجتماعية من منظور جندري. ومن هذا المنظور سنركز على وضعية النساء المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية.

ويهدف المؤشر "نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية" إلى تدعيم إستهداف وتمكين النساء من العائلات المعوزة من المساعدات الاجتماعية في إطار برنامج الأمان الاجتماعي باعتبارهن الأكثر تعرضا لإنعكاسات الفقر.

**تقديرات المؤشر 3-1-2:**

| مؤشرات الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية | % | %53.5 | %56 | 56% | 56.3% | 56.5% |

يواصل مؤشر " نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية " اتباع النسق التنازلي منذ اعتماد الوزارة سياسة توسيع نطاق الانتفاع بالمنح المالية الشهرية وذلك باعتماد المنهجية الجديدة للاستهداف منذ شهر ماي 2022 من خلال اصدار منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12 المؤرخ في 10 ماي 2022 والتي ترتكز على اعتماد مخرجات نظام التنقيط PMT والاستئناس برأي الاخصائي الاجتماعي الميداني في تشخيص الاستحقاق للانتفاع بخدمات برنامج الأمان الاجتماعي. وقد افضت نتائج اعتماد هذا المنهج على استهداف فئات عمرية كانت تمثل أقلية ضمن المنتفعين بالبرنامج وهي فئتي الشباب والكهول في حين استأثر المنتفعين من الذكور على النسبة الكبيرة من المنتفعين الجدد مقابل تراجع نسبة المنتفعين من النساء التي واصلت التراجع بالرغم من تواصل ارتفاع عدد المنتفعات بالمنح المالية الشهرية وقد كان هذا التراجع من بين أسباب مراجعة المنشور المذكور وإصدار المنشور عدد 3 لسنة 2024 المؤرخ في 2 أفريل 2024 والذي افرد فئة النساء بفئتين إضافيتين من المنتفعات تخصان المرأة الفاقدة للسند والمرأة المطلقة أو الأرملة أو المفارقة أو المعنفة والتي في كفالتها أبناء قصر والمنجبات خارج إطار الزواج وذلك سعيا على الحفاظ على النسبة المتوقعة لسنة 2024 والعمل على تحسينها في السنوات اللاحقة.

**- الهدف 3-2 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية**

ضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخاصة عبر جملة الآليات المتاحة ومن خلال شبكة الهياكل الاجتماعية. على غرار إحداث برنامج للتمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى الأمر عدد 715 المؤرخ في 20 سبتمبر 2022.

**المؤشرات:**

- **المؤشر 3-2-1: نسبة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة (المسجّلين بمراكز التربية المختصة):**

يهدف هذا المؤشر إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعوقين ذوي الإعاقة (المسجلين بمراكز التربية المختصة) في إطار تفعيل أحكام القانون التوجيهي للأشخاص المعوقين.

**تقديرات المؤشر 3-2-1:**

| مؤشرات | الوحدة | الإنجازات | 2024 | لتقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة) | % | %5.76 | 0.28% | %0.30 | %0.32 | %0.34 |

يتم العمل حاليا على الترفيع في هذه النسبة من خلال التحسيس والتوعية بضرورة استثمار الشهائد المتحصل عليها من مراكز التربية المختصة في اتجاه تحقيق الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة والبحث عن اختصاصات تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل من خلال إصلاح منظومة التربية المختصة بالإضافة إلى العمل على التحسيس ببرنامج التمكين الاقتصادي للفئات الهشة والذي ينتفع منه الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 30% من جملة الاعتمادات المخصصة له.

كما يتم العمل كذلك على مراجعة برامج التكوين التي تقدّمها مراكز التربية المختصة لتستجيب لتطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة ومتطلبات سوق الشغل الحديثة وذلك لتوفير أفضل السبل للإدماج الاقتصادي لهذه الفئة.

**- الهدف 3-3: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية**

يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

**المؤشرات:**

- **المؤشر 3-3-1: :النسبة العامة للأمية:** يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية على المستوى الوطني

✓ **تقديرات المؤشر 3-3-1:**

| مؤشرات الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| النسبة العامة للأمية | % | % 16.67 | %16,4 | %16,07 | %15,74 | %15,41 |

- **المؤشر 3-3-2: :نسبة الأمية عند النساء:**

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية لدى النساء على المستوى الوطني.

✓ **تقديرات المؤشر 3-3-2:**

| مؤشرات الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| نسبة الأمية عند النساء | % | % 22.3 | %22.13 | %21.8 | %21.5 | %21.2 |

## 2.2تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

يرتكز برنامج النهوض الاجتماعي على 8 أنشطة محورية، فبالإضافة إلى نشاط القيادة والتخطيط والاشراف الذي يعنى بوضع الخطط والاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها مركزيا وجهويا ومحليا، يمثل نشاط "صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل" أهم نشاط من حيث كثافة التدخل العملياتي وثقله على المستوى المالي حيث تقدّر التقديرات المالية لسنة 2025 حوالي 1330 مليون دينار وتتمثل أهم التدخلات المنجزة في هذا النشاط اسناد التحويلات المالية لفائدة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل المسجلة ببرنامج الأمان الاجتماعي ونخصّ منها المنح المالية الشهرية للأسر الفقيرة والمساعدات الظرفية بعنوان المناسبات الدينية ومساعدات العودة المدرسية والجامعية والمساعدات الظرفية الاستعجالية والطارئة... ويمثل نشاط البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة من بين الركائز الأساسية لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج النهوض الاجتماعي، حيث يشمل هذا البرنامج البحوث الاجتماعية والتدخلات الميدانية والتعهد بالوضعيات الاجتماعية من الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات الهشة (المساجين المسرحين، الأمهات العازبات، الأطفال المهددين وفي الصراع مع القانون، النساء المعنفات، ضحايا الاتجار بالاشخاص، ....). ويمثل النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة من أهم الروافد التي يقوم عليها برنامج النهوض الاجتماعي من خلال تجسيم ثلاثة أنشطة رئيسية يتعلق الأول بالتكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية ويعمل الثاني على التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين ويمثل النشاط الثالث الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل فرصة لتجسيد الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة الأكثر هشاشة في المجتمع.

ويمثل نشاط تعليم الكبار بجميع جوانبه وتفصيلاته تتويجا لشمولية الأنشطة المدرجة ضمن برنامج النهوض الاجتماعي وذلك بالإحاطة بالفئة الاجتماعية الأكثر اقصاء اجتماعيا واقتصاديا والمتمثلة في فئة كبار السن الذين يشكلون النواة الصلبة لتدخلات الهياكل العاملة في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية. وتبلغ التقديرات بالنسبة لسنة 2025 حوالي 13,55 مليون دينار.

ويساند هذه الأنشطة الرئيسية المذكورة النشاط العملياتي "الشراكة مع الجمعيات" الذي يعتبر اهم أبواب الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني ومن بين ضمانات نجاح البرامج الاجتماعية نظرا لما تتميز به هذه الجمعيات من مرونة التصرف في الموارد في اطار مساندتها لمجهودات الدولة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والعملياتية ومن جهة أخرى سهولة إيجاد الحلول في الظروف الاستثنائية والطارئة ، وتبلغ الاعتمادات المرصودة بهذا العنوان حوالي 106 مليون دينار منها حوالي 53 مليون دينار موجهة لأهم فاعل عمومي المتمثل في الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.

# جدول عدد1 :

## الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج النهوض الاجتماعي

الوحدة:ألف دينار

| الأهداف | المؤشرات | تقديرات المؤشرات لسنة 2025 | الأنشطة | التقديرات المالية 2025 | دعائم الأنشطة |
|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة** | **المؤشر 1: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة**<br>**المؤشر 2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية** | **0.16%**<br>**56%** | ن 1 : القيادة والتخطيط والاشراف في مجال النهوض الاجتماعي | **279594** | • تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الهشة<br>• وضع مسألة الحدّ من الفقر والنفاذ إلى الخدمات الصحية الجيدة والتعليم دون إقصاء أو تهميش ضمن التحدّيات الكبرى لتونس والالتزام بتحقيق الأهداف التي تضمنتها أجندا التنمية المستدامة 2030<br>• بلورة آليات واضحة لرصد الفقر وإنتاج بيانات صحيحة وموثوق بها بما يمكن من وضع الحلول المناسبة للتخفيف من الفقر وزيادة الشفافية في تقديم المساعدات<br>• توظيف بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل في التصرّف واستهداف الفئات المعنيّة بمختلف المساعدات والتدخلات الاجتماعية<br>• دعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة ذات القدرات الانتاجية<br>• مزيد دعم المقاربة التشاركية وتعزيز جهود الحدّ من الفقر<br>• تفعيل التعاون الدولي والإقليمي بين البلدان للتخفيف من الفقر من خلال الاستفادة من الدعم الفني وانجاز البحوث والدراسات وبناء القدرات لوضع سياسات وبرامج ناجعة في مجال الحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي.<br>• وضع الإطار القانوني لبرنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة وتنفيذه |
| | | | ن 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل | **1330100** | |
| | | | ن 3 : الشراكة مع الجمعيات | **106688** | |
| | | | ن 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة | **88793** | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة<br>• المساهمة في استكمال عناصر مشروع بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والنظام المعلوماتي المعد للتصرّف في برنامج الأمان الاجتماعي.<br>• تطبيق مقتضيات المرسوم عدد 04 لسنة 2024 المؤرخ في 22 أكتوبر 2024 المتعلق بنظام الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات فيما يتعلق بضمان استقلاليتهن المالية وادماجهن كفاعل اقتصادي.<br>**تنفيذ آليات الوقاية والادماج الاجتماعي على غرار:**<br>• مزيد تطوير صيغ التعهد والإحاطة بالأسر المفككة والمهددة بالتفكك والمساهمة في الحد من قضايا الطلاق من خلال تفعيل دور مؤسسة المصالح العائلي<br>• العمل على تقييم وتطوير نشاط آلية الاسعاف الاجتماعي وتوسيعه ليشمل ولايات صفاقس وسوسة من خلال تنفيذ مشروع تعاون مع منظمة الإسعاف الاجتماعي الدولي وبتمويل من إمارة موناكو من خلال دعم القدرات للأعوان العاملين بمركزي الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بسوسة وصفاقس<br>• مزيد ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة المهنية اليومية للمتدخلين الاجتماعيين<br>• اعداد خطة اتصالية في مجال النهوض الاجتماعي |
| **الهدف: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية** | **المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين** | **%6.5** | ن 4: التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية | **5115** | • تطوير برامج التكوين ونوعيتها بما يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل،<br>• تأهيل الإطار العامل بمراكز التربية المختصة،<br>• الترفيع في الاعتماد المخصص لكل مشروع،<br>• العمل على تاهيل والرفع من قدرات الاخصائيين الاجتماعيين لمواكبة تطورات سوق الشغل ودراسة جدوى المشاريع، |
| | | | ن 5: التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين | **4970** | |
| | | | ن 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل | **34198** | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | • التشجيع على احداث مشاريع جماعية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني |
| **الهدف: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية** | **المؤشر 1: النسبة العامة للأمية** | **%16.07** | ن 6: تعليم الكبار | **13550** | |
| | **المؤشر 2: نسبة الأمية عند النساء** | **%21.8** | | | |
| | | | **المجموع** | **1863008** | |

## 3.2– مساهمة الفاعليين العموميين في اداء البرنامج :

### جدول عدد 2 :

### مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
### وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

| الفاعل العمومي | أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها) | أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج | الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025 |
|---|---|---|---|
| المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة | المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية | • المساهمة في وضع البرامج التربوية المختصة وملاءمتها مع برامج التعليم العام،<br>• متابعة تنفيذ المشاريع الإفرادية بمختلف مراكز التربية المختصة،<br>• المساهمة في وضع ومتابعة تنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم مع قدراتهم،<br>• المساهمة في إنجاز الدراسات المتعلقة بتطوير مناهج ومقاربات التربية المختصة،<br>• المساهمة في تكوين إطارات التربية المختصة وتطوير قدراتهم،<br>• تكوين المكونين والإطارات العاملة في مجال الإعاقة. | 2200 |
| الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة | المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية | • إعداد التلاميذ ذوي الإعاقة للادماج المدرسي ومرافقة المدمجين منهم،<br>• تقديم خدمات التربية المبكرة وفق احتياجات الفئة المتعهد بها<br>• تأمين خدمات التأهيل الوظيفي والحركي والنفسي والحسي<br>• تقديم حصص في التكوين المهني والإعداد للحياة المهنية. | 50000 |
| الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي | المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة | • إدماج الفئات الهشّة ومساعدتها على الانخراط في المنظومة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتّنمويّة عن طريق بعث موارد رزق، وهو ما يجعلها تعوّل على ذاتها ويرسّخ فيها ثقافة العمل بعيدا عن التّواكل والتّعويل على المساعدات والتّحويلات الاجتماعيّة الظّرفيّة أو القارّة.<br>• النّهوض بالواقع الاجتماعي للفئات الهشّة القادرة عن العمل، ودعم وتسهيل انخراطها في المسار التّنموي لتصبح عناصر منتجة وفاعلة وتكون الفائدة مضاعفة عندما ترتقي هذه الفئات من حالة العوز والخصاصة والفقر إلى حالة أكثر ميسوريّة ورفاهيّة، وبالتالي تكون لديها القدرة على مجابهة المخاطر طيلة دورة الحياة.<br>• التّمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشّة ودفع عجلة التّنمية من خلال خلق مواطن الشّغل وتقليص عدد المعوزين والفقراء وتوجيه المساعدات والتّحويلات الاجتماعيّة النّقديّة إلى الفئة غير القادرة عن العمل وتمرّ بحالة هشاشة عميقة | 3500 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ومتواصلة لأسباب صحيّة أو بيولوجيّة (إعاقة، تقدّم في السنّ، مرض مزمن...). | |
| **الاتحاد التونسي للتضمان الاجتماعي** | **المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة** | • اسناد مساعدات لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل<br>• اسناد مساعدات بعنوان الاعياد والمناسبات الدينية<br>• اسناد مساعدات بعنوان العودة المدرسية والجامعية<br>• بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة<br>• الموائد القارة للتضامن<br>• التدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي<br>• اسناد منح لفائدة جمعيات ذات صبغة اجتماعية | **53188** |

# 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027:

## جدول عدد 2

## تقديرات ميزانية البرنامج

## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

| بيـــــــان النفقات | انجازات 2023 | قانون المالية 2024 (1) | تقديرات 2025 (2) | الفارق | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| نفقات التأجير | 150020 | 177117 | 160103 | 17041- | -%9،61 |
| نفقات التسيير | 9760 | 9858 | 9687 | 171- | -%1،73 |
| نفقات التدخلات | 1118942 | 1299284 | 1690268 | 390984 | %30،09 |
| نفقات الاستثمار | 3444 | 3780 | 2950 | 830- | %21،96 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع | 1282166 | 1490039 | 1863008 | 372969 | %25،03 |

## جدول عدد 3:

## إطارالنفقات متوسط المدى (2025-2027)

## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2023 | قانون المالية 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2027 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 150020 | 177117 | 160103 | 166187 | 175500 |
| نفقات التسيير | 9760 | 9858 | 9687 | 10055 | 10600 |
| نفقات التدخلات | 1118942 | 1299284 | 1690268 | 1754498 | 1851495 |
| نفقات الإستثمار | 3444 | 3780 | 2950 | 3062 | 3250 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 1282166 | 1490039 | 1863008 | 1933802 | 2040845 |
| المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 1283184 | 1491186 | 1864155 | 1935003 | 2042180 |

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2025 بـــ 1863.008 أ.د مقابل 1490.039 أ.د سنة 2024 مسجلة زيادة قدرها 372.969 أ.د تمثل نسبة 25،03 %.

وتتمثل أهم الزيادات في النفقات التالية :

- نفقات التدخلات ( المنح المسندة للعائلات المعوزة ، مساعدات لفائدة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل بمناسبة الأعياد الدينية - دعم الحماية الاجتماعية منح بعنوان الأطفال في سن 0-6 سنوات والأطفال المتمدرسين 0-18 سنة – منح لفائدة جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة - تدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي– بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة – اقتناء آلات تعويضية – بعث موارد رزق للفئات الهشة ....
- بناء الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي .
- بناء قسم النهوض الاجاماعي بالقيروان .
- إعادة بناء قسم النهوض الاجتماعي بسوسة وتهيئة وتوسيع قسم النهوض الاجتماعي بالكاف.
- برمجة أشغال تهيئات مختلفة للوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي ومراكز الدفاع الاجتماعي وتركيز الطاقة البديلة وتهيئة الملاعب الرياضية بالمراكز .

وذلك لتحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بالمساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات الهشة في حين يتم العمل على على تحقيق الهدف الإستراتيجي المتعلق بالمساهمة في الإدماج الإجتماعي والإقتصادي للفئات الهشة وذات الإحتياجات الخصوصية في إطار الشراكة مع المجتمع المدني عن طريق المركز الدولي للنهوض بالاشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى الإعتمادات المخصصة لبعث موارد رزق للمعوقين واقتناء آلات تعويضية ميسرة للإدماج.

❑**برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج**

❑**رئيس البرنامج :** السيد توفيق كلثوم

❑**تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج:** بداية من 12 جانفي 2023

# 1- تقديم البرنامج :

## 1.1 الاستراتيجية :

يتبوأ قطاع الهجرة والتونسيين بالخارج مكانة هامة ومحورية في تحديد السياسات العمومية ومخططات التنمية للبلاد التونسية لكونه يستهدف فئة التونسيين المقيمين بالخارج والذين يمثلون رافدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، وهو ما يستوجب المحافظة على روابط هذه الفئة مع بلد المنشأ ومزيد تمتينها.

وترتكز استراتيجية البرنامج على المبادئ العامة لمشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة وجملة التعهدات والمواثيق الوطنية والدولية وخاصة منها دستور الجمهورية التونسية وتحديدا الفصل 32 منه وأهداف التنمية المستدامة 2030 في علاقة بمحور الهجرة (الهدف 8 و5 و9) إضافة إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال الهجرة التي تولت الدولة التونسية المصادقة عليها و التي تعهدت من خلالها بـ:

- النهوض بالهجرة المنظّمة وحماية وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين، والعمل بصفة تشاركية مع المنظمات والهيئات الدولية العاملة في مجال الهجرةاستنادا للاتفاق العالمي من اجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية .
- دعم القدرات المؤسساتية وتعزيز استجابتها للتحديات المرتبطة بتغيرات المناخ.
- تطوير سياسات وبرامج ترتكز على ضمان حقوق الطفل في جميع مراحل الهجرة.
- دمج مقاربة النوع الاجتماعى في سياسات الهجرة وجمع بيانات مصنفة حسب الجنس مما يوفر فرص متكافئة للمهاجرين.

وقد عرف ملف الهجرة وتنقل الأشخاص عدة تطورات على المستوى الوطني والدولي وذلك نتيجة:

- تغير الموازين على خلفية المستجدات العالمية الحالية (تنامي الأحزاب اليمينية التي تعادي المهاجرين والمهاجرات، الحرب بين فلسطين واسرائيل و روسيا وأوكرانيا ..) الشيء الذي يرفع من التحديات الاجتماعية،
- حدوث عدّة تغييرات على الجالية التونسية المقيمة بالمهجر سواء على مستوى تركيبتها الديمغرافية (تنامي فئات الأجيال الجديدة من الأطفال والشباب والمرأة وارتفاع عدد المسنّين وما يتطلبه من رعاية خاصة) أو توزيعها الجغرافي (التطور الملحوظ لعدد الجالية التونسية المتواجدة بدول أمريكا الشمالية ودول الخليج العربي وإفريقيا وشرق آسيا) أو المستوى التعليمي (تنامي عدد الكفاءات التونسية بالخارج) والوضعية العائلية (تنامي ظاهرة التجمع العائلي وارتفاع أعداد التونسيين بالخارج ذوي الجنسية المزدوجة)،
- تنامي عدة ظواهر (على غرار الهجرة غير النظامية، العنف الأسري، التبني، انتزاع الأطفال القصر، الزواج المختلط ببلدان الإقامة سواء زواج مدني أو عرفي ببلدان الخليج خاصة) الشيء الذي ينجر عنه تنامي مخاطر اجتماعية.

ومن **نقاط قوة البرنامج**:

- **استهداف فئة ذات خصوصيات هامة**، إذ يقيم أكثر من 15% من التونسيين بالمهجر سواء في إطار العمل أو الدراسة أو ضمن التجمعات الأسرية.
- **تأمين جملة من التدخلات** تراوح بين الجانب الاجتماعي والجانب الثقافي والجانب التنموي:

**-الجانب الاجتماعي:** الذي يرتكز أساسا على الرعاية الاجتماعية بالفئات ذات الوضعيات الخاصة (أمهات معيلات لأسر، وضعيات هشة، خلافات زوجية، حالات العنف، وحالات المرض و الموقوفين و المساجين... )

**-الجانب الثقافي:** الذي يرمي إلى تعزيز الروابط مع الوطن الأم عبر تدخلات وأنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية على غرار تعليم اللغة العربية، تنظيم التظاهرات الثقافية والدينية والوطنية وتنظيم الرحلات الاستطلاعية والمصائف لفائدة أبناء المهاجرين بتونس، وتأمين دراسة اللغة العربية للطلبة و لغير الطلبة بتونس .

**-الجانب التنموي والاقتصادي:** الذي يرتكز على دعم تواجد التونسيين بالخارج في الحياة العامة ومساهمتهم في التنمية الاقتصادية.

- **تنوع وتكامل شبكة المتدخلين الاجتماعيين** والتي تتميز بشبكة عمل ميدانية بالخارج وبالداخل تضم جملة من الملحقين الاجتماعيين والمرشدات الاجتماعيات ومديري "دور التونسي" إضافة إلى مندوبيين جهويين وسلك استقبال يتواجد في جميع مناطق العبور البرية والجوية والبحرية وهو ما يمكّن من التواصل المباشر مع أفراد الجالية والإحاطة بهم ومرافقتهم وإدماجهم،
- **مساهمة المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال** الهجرة إضافة إلى إمكانية اللجوء إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة على غرار المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تمويل وتنفيذ البرامج والمشاريع المنجزة في هذا الإطار.

ومن أهم **الصعوبات والإشكاليات** التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في:

- عدم بلورة الاستراتجية الوطنية للهجرة.
- وجود إشكاليات قانونية تعيق انطلاق المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج في نشاطه،
- تعدد الأطراف المتدخلة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج سواء بالداخل أو بالخارج وهو ما يطرح صعوبات في التنسيق بينها وفي التوصّل إلى المعلومة الموحدة بخصوص الجالية خاصة في ظل ضعف الرقمنة ومحدودية التواصل الرقمي.
- استقطاب بلدان الإقامة للكفاءات التونسية من خلال منحها مناصب شغل مهمة وامتيازات مادية وعينية قيمة الشيء الذي يؤدي غالبا إلى استقرار هذه الكفاءات ببلدان الإقامة ويقلل من فرص استغلال هذه الخبرات لفائدة البلاد التونسية.

- تنـــامي ظـــاهرة الهجـــرة غيـــر نظاميـــة وتطورهـــا بشـــكل يـــؤثر ويـــنعكس علـــى السياســـات العامـــة للهجرة.
- عـدم ملائمـة الإطـار المؤسسـاتي صـلب هـذا البرنـامج مـع المتغيـرات العالميـة المتعلقـة بـالهجرة وتنقل الأشخاص

**وتهدف استراتيجية برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج إلى:**

- إشـراك التونسـيين المقيمـين بالخـارج فـي مجهـودات التنميـة علـى الصـعيد الـوطني مـن خـلال اسـتحثاث مسـاهمتهم فـي المشـاريع التنمويـة والرفـع مـن حجـم التحـويلات الماليـة والعينيـة داخـل الـوطن بمـا يسـاهم فـي تـدعيم الرصـيد مـن العملـة الصـعبة وإضـفاء مزيـد مـن الديناميكيـة علـى الدورة الاقتصادية.
- ربـط الصـلة مـع التونسـيين المقيمـين فـي الخـارج ومزيـد اسـتقطابهم للمشـاركة فـي مختلـف التظـاهرات والأنشـطة التـي تشـرف عليهـا وتؤطرهـا شـبكة المراكـز الثقافيـة والاجتماعيـة مـع العمـل علـى مزيـد دعـم العنصـر البشـري الموضـوع علـى ذمـة هـذه المراكـز كميـا ونوعيـا والحرص على تطوير وتنويع أنشطتها.

## 2.1 الهياكل المتدخلة :

يضم برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج عدد من الهياكل وهي:

- ديوان التونسيين بالخارج
- المرصد الوطني للهجرة
- المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.

# 2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج:

## 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء :

### - الهدف 4-1: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية (ملحق عدد 1)

يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الاستثمار المباشر للتونسيين بالخارج .

**المؤشرات:**

- **المؤشر 4-1-1: نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية:**

يمكن المؤشر من معرفة نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في الاستثمار المباشر بتونس من خلال عمل كافة الأطراف المتدخلة لاتخاذ الإجراءات و الآليات الكفيلة بدفع الاستثمار.

✓ **تقديرات المؤشر:**

| مؤشرات الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 * | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية** | % | %5.65 | %10.6 | %6.3 | %6.5 | %6.7 |

(*) عدد المشاريع المصرح بها للتونسين بالخارج (في الصناعة والخدمات والفلاحة) لسنة 2023/ عدد المشاريع الجملية بتونس(في الصناعة والخدمات والفلاحة) لسنة 2023.

ومن المنتظرتسجيل ارتفاع طفيف في نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في المشاريع الاستثمارية خلال ثلاث السنوات القادمة (2025-2026-2027)لا تتجاوز 3 % بالنسبة لانجازات 2023 وذلك لـ:

- تطور نوايا الاستثمار بعد الركود الاقتصاد العالمي اثر جائحة الكوفيد
- تطور عدد التونسيين بالخارج وارتفاع عدد الكفاءات العالية والاطارات وأصحاب المشاريع ببلدان المهجر. وقد يتطلب هذا جهود متكاملة ومتضافرة من جميع الأطراف المتدخلة لتعزيز البيئة الاستثمارية وتوفير الدعم والتوجيه للتونسيين بالخارج. وسيتم العمل على:

- تعزيز العمل التحسيسي والإعلامي لفائدة أفراد الجالية للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار وحثهم على تفعيل مساهمتهم في تحقيق الأهداف التنموية لتونس وفق مناهج تراعي خصوصياتها وفئاتها.

- اعتماد الاتصال التظاهري حول الاستثمار كقناة اتصال مباشرة وفعالة وتنويع المواضيع المقترحة لتغطي كل القطاعات الاقتصادية.

- مرافقة المشاريع المنجزة ومحاولة تذليل الصعوبات المعترضة ورفع الإشكاليات إلى السلط المختصة.

- **المؤشر 4-1-2: نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية:**

يهدف المؤشر لمتابعة نسبة مشاركة التونسيات بالخارج في عملية التنمية داخل ارض الوطن مع العمل على استهدافهم بحوافز وآليات خصوصية للرفع من مساهمتهن.

✓ **تقديرات المؤشر:**

| مؤشرات الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية | % | %0.01 | % 1.82 | % 9.9 | % 10 | % 10.2 |

ومن المنتظرتسجيل ارتفاع طفيف في نسبة مشاركة التونسيات بالخارج في المشاريع الاستثمارية باعتبار تطور عدد التونسيين بالخارج وارتفاع عدد الكفاءات العالية والاطارات وأصحاب المشاريع ببلدان المهجر. وقد يتطلب هذا جهود متكاملة ومتضافرة من جميع الأطراف المتدخلة لتعزير البيئة الاستثمارية وتوفير الدعم والتوجيه للتونسيين بالخارج. كما من المؤمل أن تكون نسبة التطور نتيجة لـ:

- برمجة لقاءات تحسيسية بالحوافز وفرص الاستثمار لفائدة التونسيات بالمهجر.
- تعزيز الاتصال التظاهري بتونس وبالخارج (المراكزالاجتماعية والثقافية بالخارج).
- اقتراح اجراءات لتحفيز التونسيات بالخارج على الاستثمارباعتبار انه لا توجد حوافز جبائية أو مالية خاصة بالنساء.

**- الهدف 4-2 :تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج:**

يسعى هذا الهدف الى ربط الصلة مع التونسيين بالخارج عبر بناء قنوات تواصل فعالة و تطوير برامج وخدمات تستهدف الجالية بمختلف مكوناتها وخصوصياتها وذلك لغاية تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج

**المؤشرات:**

- **المؤشر 4-2-1: نسبة رضاء التونسيين المقيمين بالخارج بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.**

يعكس مؤشر "نسبة رضاء التونسيين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية و الثقافية " مدى نجاح المراكزالاجتماعية و الثقافية بالخارج على تقديم برامج و أنشطة قادرة على استقطاب اكبر عدد من الجالية مما يسهم في تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج

و بناء على نتائج المؤشر يمكن :

- تقييم جودة الخدمات المقدمة من قبل المراكز الاجتماعية بالاعتماد على تقنية الاستبيان
- تقييم مدى فاعلية و نجاعة قنوات التواصل و التفاعل مع التونسيين بالخارج
- **تقديرات المؤشر 4-2-1:**

| مؤشرات الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| نسبة رضاء التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية | % | 79.6% | % 34 | % 81 | % 82 | % 83 |

من المنتظر ارتفاع قيمة المؤشر "نسبة رضاء التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية" للسنوات القادمة وذلك نتيجة العمل على تطوير وبعث برامج تستهدف الجالية بمختلف مكوناتها وفقا لمخرجات دراسة تقييمة لجودة الخدمات التي تقدمها المراكز الاجتماعية و الثقافية .

## 2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف و مؤشرات الأداء :

### جدول عدد 1 :

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

الوحدة:ألف دينار

| الأهداف | المؤشرات | تقديرات المؤشرات لسنة 2025 | الأنشطة | التقديرات المالية 2025 | دعائم الأنشطة |
|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية** | **المؤشر 1 : نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية** | **%6.3** | ن 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج. | **1772** | • تجميع المعطيات حول التونسيين بالخارج والتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بتنظيم الهجرة على غرار الوكالة التونسية للتعاون الفني، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، وزارة التعليم العالي.<br>• تحيين قاعدة بيانات الكفاءات و أصحاب الأعمال و الجمعيات التونسية بالخارج .<br>• التشبيك بين الكفاءات التونسية وأصحاب الأعمال و مكونات المجتمع المدني .<br>• التنسيق مع الهياكل المختصة ومواصلة ابرام اتفاقيات وتفعيلها مع مختلف الهياكل الرسمية المعنية بمجال التنمية (على غرار الهيئة التونسية للاستثمار و وكالة الاستثمار الخارجي... ) لتبادل المعطيات الاحصائية حول المشاريع الاقتصادية لفائدة التونسيين بالخارج .<br>• تعزيز العمل التحسيسي والإعلامي لفائدة أفراد الجالية للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار |
| | **المؤشر 2 : نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية** | **%9.9** | ن 2 : البحوث في مجال الهجرة | **12** | • برمجة لقاءات تحسسيسية لفائدة التونسيات بالمهجر.<br>• دعم التشبيك بين الجمعيات الناشطة في المجال التنموي .<br>• ابرام اتفاقيات مع هياكل مساندة التنمية للحصول على الاحصائيات التي تخص التونسيات بالخارج .<br>• تجميع المعطيات الاحصائية الخاصة بالنساء المقيمات بالخارج صاحبات المشاريع والجمعيات او الكفاءات. |
| **الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج** | **المؤشر 3: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج** | **%81** | ن 3 :الإحاطة الاجتماعية والثقافية | **26652** | • توفير الاحصائيات حول الجالية بالخارج (توزيعها وتركيبتها) وحول الأسر المتبقية بتونس. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | **المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية** | | بالتونسيين بالخارج | | • انجاز الدراسات و البحوث حول أوضاع الجالية وتطلعاتها<br>• مراجعة الاتفاقيات الثنائية لضمان حقوق المهاجرين التونسيين.<br>• إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات والمنظمات للدفاع عن حقوق التونسيين ومتابعة قضاياهم داخل حدود الوطن وخصوصا خارجه ببلدان الإقامة.<br>• تطوير البرامج مواكبة مع المتغيرات التي تعرفها الجالية التونسية بالخارج .<br>• تطوير الخطة الاتصالية للتعريف بالبرامج والعمل على رقمنة الخدمات<br>• إعادة هيكلة ديوان التونسيين بالخارج وتوفير الاطار القانوني لعمل الاطار الاجتماعي بالخارج . |
| | | | **المجموع** | **28436** | |

## 3.2– مساهمة الفاعليين العموميين في اداء البرنامج :

## جدول عدد 2 :

## مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

| الفاعل العمومي | أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها) | أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج | الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025 |
|---|---|---|---|
| ديوان التونسيين بالخارج | الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية | • -تعزيز العمل التحسيسي والاعلامي للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار.<br>• اعتماد الاتصال التظاهري حول الاستثمار من خلال تنظيم الندوات الجهوية والاقليمية في مجال اللاستثمار.<br>• تعزيز العمل الشبكي مع الجمعيات والكفاءات وأصحاب الأعمال من خلال تحيين قاعدة بيانات الجمعيات والكفاءات التونسية بالخارجوبناء قواعد تواصل وشراكة معهم.<br>• إبرام اتفاقيات وأنشطة مشتركة لمزيد الإحاطة والتفاعل مع مشاغل المستثمرين.<br>• التعريف بالكفاءات والمبدعين التونسيين بالخارج.<br>• تشبيك العلاقات فيما بين الكفاءات والمبدعين ونقل الخبرات مع نظرائهم بتونس.<br>• متابعة مساهمة التونسيين (التونسيات) المقيمين (المقيمات) بالخارج في المشاريع الاستثمارية ومحاولة تذليل الصعوبات المعترضة عند انجاز المشاريع . | 26995 |
| | الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج | • وضع وتنفيذ برامج للرعاية والإحاطة الاجتماعيّة والثقافية لأفراد الجالية ولعائلاتهم المتبقية بتونس عبر :<br>*تامين تدخلات اجتماعية بالخارج (البحث لفائدة العائلات، تامين المساعدات الظرفيّة، المساعدة على السكن، حل الخلافات الزوجيّة ومسائل النفقة وإهمال العيال، متابعة وضعيات الفشل والانقطاع المدرسي والعنصريّة، معالجة ملفّات اعتناق الدين الإسلامي، زيارة المساجين والموقوفين، زيارة المرضى، متابعة ملفات الوفايات ونقل الجثامين، متابعة ملفّات الحجيج والمعتمرين، معالجة ملفّات المنح المخصّصة للطلبة، معالجة ملفّات التبنّي،التعهد بمسألة الأطفال المهددين والمنتزعين من عائلاتهم، توزيع إعانات لفائدة الفئات الهشة من التونسيين المقيمين بالخارج،القيام بحملات تحسيسية بخصوص مقاومة ظواهر عقود العمل المزيفة والاتجار بالبشر، تكثيف الاستشارات القانونية لفائدة العائلات التونسية بدور التونسي للتعريف بقانون بلد الإقامة...)<br>*التدخل لفائدة الأسر المتبقية في تونس عن طريق المندوبيات الجهوية(حل إشكاليات التفكك الأسري، الانقطاع المدرسي ...)، معالجة العرائض والتدخل لدى الهياكل المعنية لحل الإشكاليات المطروحة، | 1427 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | * استقبال الجالية بمناسبة العودة الوقتية أو النهائية وتقديم الخدمات والتدخل لدى المصالح المختصة لتبسيط الإجراءات،تسهيل عملية إعادة إدماج التونسيين العائدين من الخارج.<br>• وضع وتنفيذ برامج ثقافية تعزّز روابط الصلة بالوطن الأم :<br>• تامين أنشطة بالمراكز الاجتماعية الثقافية بالخارج (أنشطة قارة (تعليم اللغة العربية، مسرح، إعلامية، ورشات مختلفة...) وأنشطة ظرفية (الاحتفال بالتظاهرات الوطنية، الثقافية، الدينية، حسب المستجدات).<br>• تنظيم ملتقيات وندوات<br>• تامين برامج ثقافية وترفيهية وتعليمية بتونس (رحلات، مصانف، تعليم اللغة العربية...)<br>• تطوير الخطة الاتصالية للتعريف ببرامج الديوان . | |

## 3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027:

## جدول عدد 2

## تقديرات ميزانية البرنامج

## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

| بيـــــــــان النفقات | انجازات 2023 | قانون المالية (1) 2024 | تقديرات 2025 (2) | الفارق | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| نفقات التأجير | 27924 | 29075 | 23429 | 5646- | %19،42 |
| نفقات التسيير | 3572 | 3510 | 3861 | 351 | %10 |
| نفقات التدخلات | 1933 | 1575 | 1146 | 429- | -%27،24 |
| نفقات الاستثمار | 4 | - | - | - | - |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع | 33433 | 34160 | 28436 | 5724- | -%16،76 |

## جدول عدد 3:

## إطارالنفقات متوسط المدى (2025-2027)

## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

-4 الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2023 | قانون المالية 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2027 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 27924 | 29075 | 23429 | 24320 | 25650 |
| نفقات التسيير | 3572 | 3510 | 3861 | 4008 | 4230 |
| نفقات التدخلات | 1933 | 1575 | 1146 | 1190 | 1255 |
| نفقات الإستثمار | 4 | - | - | - | - |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 33433 | 34160 | 28436 | 29518 | 31135 |
| المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 33433 | 34190 | 28436 | 29518 | 31135 |

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج 2025 بـــــ 28.4367 أ.د مقابل 34.160 أ. د سنة 2024 أي بتخفيض قدره 5.724. أ. د يمثل 16،76% ويهم التخفيض نفقات التأجير ونفقات التدخلات .

وتبرز هيكلة ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج العلاقة القائمة بين الجانب الميزانياتي وجانب القدرة على الآداء ناهيك ان 94،9% ( 26995 د ) من إعتمادات البرنامج مخصصة إلى الفاعل العمومي (ديوان التونسيين بالخارج) الذي يسهر من خلال شبكة الملحقين الإجتماعيين على الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج وتعزيز مساهمتهم في التنمية بالإضافة إلى مساهمته في تعزيز علاقة التونسيين بالخارج بأرض الوطن عن طريق المراكز الإجتماعية والثقافية بالخارج.

❑**برنامج القيادة والمساندة**

❑**رئيس البرنامج :** السيد نزار المحسني
❑**تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج:** بداية من تاريخ 03 جانفي 2024

# 1- تقديم البرنامج :

## 1.1 الاستراتيجية :

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامجا أفقيا يهدف لتقديم الدعم اللوجستي وتوفير الخدمات الضرورية والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية والمالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الإجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" بما يضمن حسن تنفيذها لبرامجها الفنية وذلك في إطار مقومات ومبادئ الحوكمة وحسن التصرف في الموارد العمومية.

وترتكز تدخلات برنامج القيادة والمساندة على جملة من البرامج والتوجهات الوطنية والتي تولت مهمة الشؤون الاجتماعية الانخراط ضمنها على غرار الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025، استراتيجية رقمنة الإدارة وتبسيط الخدمات العمومية ، استراتيجية تحديث الوظيفة العمومية والخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي.

**ويتميز برنامج القيادة و المساندة** بـ:

- تفرعاته الجهوية (24 برنامج فرعي جهوي: الدعم اللامحوري) المتمثلة في الإدرات الجهوية والتي تتولى مساندة تدخلات المهمة على مستوى الجهات وتنفيذ تعهدات البرامج الفنية (التصرف الإداري والمالي).
- تنوع الوحدات العملياتية المركزية (مصالح الإشراف والقيادة على مستوى الديوان) والإشراف على المؤسسات (إشراف مزدوج في قطاع التعليم العالي).
- تطوير أساليب التصرف الإداري والمالي من خلال اعتماد أساليب العمل والتكوين عن بعد.
- تعزيز المنظومات الإعلامية المتعلقة بتعصير العمل الإداري: الموازنة الاجتماعية - التصرف في المقرات والتجهيزات - تطبيقة تفقد الشغل - التبادل البيني للمعلومات مع بقية القطاعات المتدخلة : الحالة المدنية- الجباية- النقل البري...
- تفعيل الخدمات الرقمية وتحسينها لمزيد من الشفافية في إطار البرنامج الشامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس من خلال الشروع في العمل ببطاقة " لاباس" للتأمين على المرض وببطاقة العائلات المعوزة الرقمية.

**غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات** التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

- عدم وجود مندوبيات جهوية مما يخلق إشكاليات على مستوى المرونة في التصرف في الاعتمادات (اعتمادات مفوضة)
- النقص في الإطارات المكلفة بالمتابعة والتقييم الذين بإمكانهم متابعة تنفيذ الهدف وتقييم المؤشرات بالتنسيق مع رئيس البرنامج
- غياب أدلة الإجراءات في التصرف الإداري والمالي.

- وجود اشكاليات على مستوى متابعة إجراءات تنفيذ الميزانية حيث تم تسجيل نقص في عملية متابعة صرف الإعتمادات وتدوين أسباب التحويلات التي شهدت نسقا سريعا بين الفقرات مما يؤثر على تحيين البرمجة السنوية للنفقات في الآجال.

وتترجم استرتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- التصرف التقديري في الموارد البشرية.
- حوكمة الموارد المالية والمادية المتاحة.
- تدعيم إستقلالية التصرف الإداري والمالي على المستوى الجهوي.

## 2.1 الهياكل المتدخلة :

يتضمن برنامج القيادة والمساندة عدد من الهياكل وهي:

- الديوان
- الادارة العامة للمصالح المشتركة
- الادارة العامة للاحصاء والتحليل و التخطيط الاستراتيجي
- وحدة تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات
- الادارة العامة للشؤون القانونية والنزاعات
- مكتب اللجنة القارة للصفقات العمومية
- المعهد الوطني للشغل و الدراسات الاجتماعية
- المعهد العالي للتربية المختصة
- الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية.

# 1- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج:

## 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء :

### - الهدف 9-1: التحكم في كتلة الأجور:

يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد البشرية و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتاجير.

**المؤشرات:**

- **المؤشر 9-1-1: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور:**

يهدف المؤشر لمتابعة تطور الفارق بين كتلة الاجور التقديرية وكتلة الاجور المنجزة لبيان مدى صحة التقديرات عند الإعداد لمشروع الميزانية للمهمة بما يضمن حسن التصرف في كتلة الأجور ومزيد التحكم فيها من خلال مزيد التدقيق في التقديرات وتقديرها على أسس ومعايير موضوعية.

- **تقديرات المؤشر 9-1-1:**

| مؤشرات الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم)** | **%** | **%98.30** | **%100** | **%98.85** | **%99.24** | **%100** |
| كتلة الاجور المنجزة | أ.د | 250119 | 284000 | 259000 | 263.000 | 270.000 |
| كتلة الاجور المرسمة بقانون المالية الاصلي | أ.د | 254.450 | 284000 | 262000 | 265000 | 270000 |

تمّ العمل على ضبط نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور بناء على توقعات بالتخفيض بين فارق كتلة الأجور المرسمة وتلك المنجزة وذلك خاصة إثر انخراط المهمة في مشروع التصرف التقديري في الموارد البشرية والتعهد بإنجاز برنامج الترقيات وتسوية الوضعيات لمزيد التحكم في كتلة الأجور.

### - الهدف 9-2 :فاعلية برنامج القيادة:

يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة وترشيد النفقات

**المؤشرات:**

- **المؤشر 9-2-1: حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**

يهدف المؤشر لمتابعة تطور نفقات البرنامج مقارنة باعتمادات المهمة

- **تقديرات المؤشر 9-2-1:**

| مؤشرات الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة** | % | **%2.36** | **2.46%** | **%2.13** | **%2.13** | **%2.13** |
| **حجم برنامج القيادة والمساندة** | أ.د | 59.633 | 70.186 | 019.74 | 436.64 | 552.67 |
| **ميزانية المهمة** | أ.د | 2530.154 | 2852.000 | 3468.000 | 3019.000 | 3165.000 |

إن وجود بعض النفقات المشتركة (الأكرية – الماء والكهرباء والغاز – الوقود – صيانة الشبكات ... ) المحمّلة على برنامج القيادة والمساندة أثقل حجم ميزانيته خاصة مع صعوبة توجيه الميزانية إلى البرامج العملياتية وتعمل مصالح البرنامج على مزيد إحكام التصرف في الاعتمادات والتخفيض من حجم ميزانيته على مدى السنوات المقبلة .

## 2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

## جدول عدد 1 :

### الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة:ألف دينار

| الأهداف | المؤشرات | تقديرات المؤشرات لسنة 2025 | الأنشطة | التقديرات المالية 2025 | دعائم الأنشطة |
|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف: التحكم في كتلة الاجور** | **نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز /المرسم بقانون المالية الأصلي)** | **%100** | ن 1 : القيادة | **310** | • استكمال تركيز منظومة الرقابة الداخلية وتركيز منظومة رقابة التصرف |
| | | | ن 2 : التصرف في الموارد البشرية | **24451** | • استغلال التطبيقة الإعلامية المتعلقة بضبط المسار المهني للأعوان وتصنيفهم بحسب الرتب والأسلاك<br>• استكمال صياغة المخطط المرجعي للتوزيع الوظيفي للأعوان تبعا لانخراط الوزارة في مشروع رئاسة الحكومة حول التصرف التقديري في الوظائف والأعوان والمهارات. |
| **الهدف:فاعلية برنامج القيادة والمساندة** | **حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة** | **%2.1** | ن 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية | **20783** | • استغلال التطبيقات الإعلامية |
| | | | ن 4 : التعليم العالي | **1730** | • توفير فرص تشغيل وإدماج مهني من خلال فتح مسارات جديدة للمربين<br>• التنسيق مع وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية لمراجعة برامج وشعل التكوين وجعلها أكثر ملائمة لسوق الشغل |
| | | | ن 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي | **26745** | |
| | | | **المجموع** | **74019** | |

# 2- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027:

## جدول عدد 2

## تقديرات ميزانية البرنامج

## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

| بيـــــــــان النفقات | انجازات 2023 | قانون المالية (1) 2024 | تقديرات 2025 (2) | الفارق | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (1) - (2) | النسبة % |
| نفقات التأجير | 45937 | 48563 | 49782 | 1219 | %2,51 |
| نفقات التسيير | 7516 | 8367 | 9066 | 699 | %8،35 |
| نفقات التدخلات | 4319 | 4401 | 4721 | 320 | %7,27 |
| نفقات الاستثمار | 1943 | 8855 | 10450 | 1595 | %18,01 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع | 59715 | 70186 | 74019 | 3833 | %5,46 |

## جدول عدد 3:

## إطارالنفقات متوسط المدى (2025-2027)

## التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

| البيان | إنجازات 2023 | قانون المالية 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2027 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات التأجير | 45937 | 48563 | 49782 | 51673 | 54500 |
| نفقات التسيير | 7516 | 8367 | 9066 | 9407 | 9950 |
| نفقات التدخلات | 4319 | 4401 | 4721 | 4902 | 5170 |
| نفقات الإستثمار | 1943 | 8855 | 10450 | 10849 | 11445 |
| نفقات العمليات المالية | | | | | |
| المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 59715 | 70186 | 74019 | 76831 | 81065 |
| المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات | 59783 | 70254 | 74087 | 76920 | 81185 |

تقدر الاعتمادات المقترحة لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2025 بـــ 74.019 أ.د مقابل 70.186 أ.د سنة 2024 أي بزيادة قدرها 3.833 أ. د تمثل نسبة 5،46 % .

وتتعلق الزيادة في:

- **تدعيم نفقات تسيير** البرنامج على المستوى المركزي والجهوي .
- **نفقات التدخلات**
- **<u>نفقات الاستثمار</u> :**

- استكمال بناء وتهيئة المشاريع المتواصلة المبرمجة ( أساسا المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية) بكلفة 7 م د وبناء مركب إداري بمدنين ( 1 م.د )
- دعم مشاريع الصيانة والتهيئة لمختلف هياكل البرنامج ( 0،5 م د )
- تدعيم هياكل البرنامج بالتجهيزات الإدارية المكتبية (0،450 م د)
- الشروع في تنفيذ برنامج الانتقال الطاقي (0،2 م د ) وبرنامج مجابهة الشح المائي ( 0،3 م د ).
- مواصلة إنجاز مشروع الاستراتيجية الاتصالية للمهمة ( 0،5 م د ).
- صيانة الشبكات الإعلامية وتطويرها وحماية السلامة المعلوماتية ( 0،4 م د ).

# الملاحق

# 1- بطاقات مؤشرات الأداء

# ـ بطاقة مؤشر الأداء

# لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد

**رمز المؤشر : 1-1-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**ضمان توفر شروط العمل اللائق
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق المؤشر بمراقبة مدى احترام المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل للتشريع الجاري به العمل من خلال زيارات تفقد أعوان تفقد الشغل وتفقد طب الشغل بهدف المساهمة في الحفاظ على سلامة المناخ الاجتماعي والحد من نزاعات الشغل الجماعية.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** تشمل زيارات التفقد الأجراء العاملين في المؤسسات الاقتصادية لاسيما في القطاعات التي تشغل عمالة هامة من النساء والتي تستوجب توفر جملة من معايير العمل اللائق واحترام ظروف الصحة والسلامة المهنية (القطاع الفلاحي)

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):القيمة A/ القيمة B**

$$\frac{A=\text{عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل +عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل) / 2}{B=\text{عدد العمال الجملي على المستوى الوطني حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء}}$$

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** بطاقة زيارة -الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية وأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**موفي كل شهر / كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 43.33% سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة والإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية.

## III- قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **المؤشر1.1.1:نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد(قيمة تراكمية valeur cumulative)** | % | **59.41%** | **%50,25** | **42.49%** | **42.91%** | **43.33%** |
| **مؤشر فرعي 1:** نسبةالأجراءالمشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل | % | 63.62% | %54 | 41.66% | 41.66% | 41.66% |
| **مؤشر فرعي 2:** نسبةالأجراءالمشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية | % | 55.2% | % 42,5 | 43.33% | 44.16% | 45% |

### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الإنجاز سنة 2023 ، 59.41% مقارنة بتقديرات نفس السنة المقدرة ب (52%) ويعود ذلك الى تغيير استراتيجية العمل خاصة في مجال تفقد الشغل التي أصبحت كما اوردنا سابقا في المشروع السنوي للاداء لسنة 2024، تنبني على شكلين من المراقبة وهما : مراقبة عادية ومراقبة استهدافية (ciblé) حسب ما يفرضه مستجدات عالم العمل. وكانت النتائج كالتالي:

- المراقبة العادية والروتينية في اطار انجاز متفقدي الشغل لمهمة المراقبة الموكولة لهم قانونيا والتي نتج عنها عدد 209910 عاملا مشمولا بالزيارة الى حدود شهر أكتوبر 2023.
- المراقبة الاستهدافية: وقد تمت في اطار حملات محددة في الزمن وموجهة لفئة معينة . خصصت الحملة الأولى مراقبة تشغيل الأجانب نتج عنها انجاز 641 زيارة شملت 206 عاملا اجنبيا . اما الحملة الثانية فقد خصصت لمراقبة تشغيل ذوي الإعاقة نتج عنها 2604 زيارة شملت 371788 عاملا من بينهم 101080 عاملا تابعا للمنشآت العمومية
- استهداف المؤسسات ذات التشغيلية العالية بالمراقبة من طرف الأطباء متفقدي الشغل في بعض الجهات لما لهذه المؤسسات من مشاكل وصعوبات وغموض في تطبيق تدابير الصحة والسلامة المهنية مقارنة بالمؤسسات ذات التشغيلية المنخفضة او المتوسطة.

وقد كانت نتائج هذه الاستراتيجية إيجابية نتج عنها ارتفاع في عدد العملة المشمولين بالزيارة وارتفاع في نسبة الإنجاز لسنة 2023 وللاشارة فان الحملة التي حققت اكثر نتائج إيجابية هي حملة مراقبة تشغيل ذوي الإعاقة بفضل الدعم اللوجستي من طرف الإدارة العامة للصناديق الاجتماعية المتمثل في عدد 51 سيارة إدارية تم العمل بها نظرا للنقص الفادح وتهرأ اسطول السيارات لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية.

في المقابل، نجد التقديرات على المدى المتوسط قد تراجعت سواء في مجال تفقد الشغل او في مجال تفقد طب الشغل ويعود ذلك الى الضبابية المتواصلة في حصول برنامج الشغل والعلاقات المهنية على عدد من السيارات كان مبرمجا منذ 2019 وتواصل تهرأ الاسطول الحالي للبرنامج وتراجع عدد سيارات العمل الميداني.

إضافة الى تراجع عدد متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل امام المغادرة في اطار الإحالة على شرف المهنة او الالحاق او أسباب أخرى (المرض، الوفاة) وتوقف انتداب أعوان مراقبة جدد في المجالين.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

-

# ـ بطاقات مؤشرات الأداء

# لبرنامج الضمان الاجتماعي

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

**رمز المؤشر : 2-1-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
2. **تعريف المؤشر:** مقاربة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): الأعباء/ المداخيل**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** القوائم المالية لصناديق الضمان الاجتماعي والميزانيات التقديرية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** انظر الجدول التالي
5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** | | | | | | |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق | % | %127 | %130,9 | %133 | %137 | %140 |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات | % | %147 | %160,6 | %154 | %158 | %162 |
| **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية** | | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق | % | % 116.4 | %109 | %110 | %110 | %110 |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات | % | 116.8% | %108.7 | %110 | %110 | %110 |
| **الصندوق الوطني للتأمين على المرض** | | | | | | |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق | % | 72.4% | %76.5 | %71,9 | %78,8 | %86,9 |
| -نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض | % | 71.6% | % 71.9 | %77,3 | %84,3 | %91,9 |

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تذهب كل التوقعات إلى تواصل المنحى السلبي لمؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل حيث ينتظر أن تفوق أعباء الصناديق مداخيلها ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض المؤشر الديمغرافي (من 5,9 منخرط نشيط عن كل منتفع بجراية سنة 1985 إلى 2 منخرط سنة 2023 بالنسبة للقطاع العمومي، ومن 10,86 منخرط سنة 1985 إلى 2.7 منخرط سنة 2023 بالنسبة للقطاع الخاص) كما أن تحسن مؤمل الحياة عند الولادة كان أحد العوامل لاختلال توازن المؤشر حيث أصبح متوسط مدّة الانتفاع بالجراية أطول مما كان عليه سابقا (من 13 سنة في سنوات 90 الى ما يزيد عن 20 سنة سنة 2023).

### 1. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق 127 % وتجاوزت بذلك الأهداف المرسومة (139 %) وبنسبة انجاز بلغت 91.36% مقارنة بالتقديرات وتعتبر هذه النسبة إيجابية على اعتبار خصوصية هذا المؤشر مثلما تمّت الإشارة إليه أعلاه، كما تمّ تسجيل تراجع للمنحى السلبي للمؤشر المتعلق بنسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات حيث بلغت الإنجازات 147 % سنة 2023 متجاوزة بذلك الأهداف المرسومة (170 %)، ويعزى ذلك إلى تطور نسبة إيرادات الصندوق بنسق أسرع من تطور الأعباء وذلك نتيجة للجهود المبذولة في مجال المراقبة واستخلاص الديون مما مكّن من دفع المداخيل بنسق أكثر من نسق الأعباء عموما حيث مكن العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرّخ في 26 جانفي 2022 من توفير سيولة مالية هامة للصندوق إذ بلغت المبالغ المستخلصة في إطار هذا العفو 545 م د سنة 2022 بواقع 74566 روزنامة دفع تم إبرامها و استخلاص 495,8 مليون دينار سنة 2023 بنسبة تطور بلغت بـ 2.9 % مقارنة بسنة 2022. وفي إطار حرص الصندوق على استخلاص ديونه تمّ ابرام 8959 روزنامة جدولة للديون بمبلغ جملي يقدر بـ334,980 م د منها 671 في إطار العفو الاجتماعي.

### 2. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

قاربت انجازات هذا المؤشر بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الأهداف المرسومة حيث بلغت نسبة الإنجاز بالمقارنة مع التقديرات 100.34% إلا أنه يلاحظ تواصل المنحى السلبي لنسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق بالمقارنة مع إنجازات سنتي 2021 و2022 حيث بلغت هذه النسب على التوالي 105 % و112.4 % مقابل 116.4% سنة 2023، ويعود ذلك إلى محدودية الإجراءات التي تمّ اتخاذها

لمزيد التحكم في التوازنات المالية للصندوق على غرار إصلاح نظام التقاعد في القطاع العمومي من خلال إصدار القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرّخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وذلك بالترفيع في نسب المساهمات من 20,7 % إلى 23,7%، والترفيع في السن القانونية للتقاعد بسنتين إجباريتين و3 سنوات إختيارية .

أما بخصوص نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات، فقد قاربت بدورها إنجازات سنة 2022 التقديرات وذلك دون احتساب مناب الصندوق من المساهمة الاجتماعية التضامنية وبنسبة انجاز بلغت 99.82 % سنة مقارنة بتقديرات نفس السنة.

ولمزيد التحكم في نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق تمّ تخصيص مبلغ قدره 420 مليون دينارا من موارد "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وهو ما مكن من تحقيق نسبة توزان تبلغ 109.5 % باحتساب المساهمة التضامنية مقابل 116.4 % دون احتساب هذه المساهمة، في حين بلغت بالنسبة لفرع الجرايات 109.6 % مقابل 116.8 % دون احتساب المساهمة.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة لاستعادة توازن نظام التقاعد في القطاع العام، تواترت النتائج السلبية بشكل متزايد مما أنتج ضغوطات مالية يتوقع إستمرارها بأكثر حدة خلال السنوات المقبلة مثلما تؤكده مختلف الدراسات الإكتوارية والمالية حيث تقدر النتائج المتوقعة للنظام العام للتقاعد (م د)

| 2024 | 2025 | 2026 | 2027 | 2028 | 2029 | 2030 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| -1403 | -1762 | -2160 | -2600- | -3086 | -3622 | -4213 |

كما أن تضخم خطايا التأخير المثقلة على الصندوق نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية زادت في تلأزم الوضع هذا دون أن ننسى الأعباء المالية المنجرة عن لجوء الصندوق إلى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجرايات.

**3. الصندوق الوطني للتأمين على المرض:**

شهدت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق الوطني للتأمين على المرض تحسنا طفيفا بالمقارنة مع تمّ إنجازه سنتي 2021 و2022، ويعود ذلك أساسا إلى الانخفاض الملحوظ للأعباء المتعلقة بنظام حوادث الشغل والأمراض المهنية ممقابل تطور حجم الإيرادات مما أنتج تحسنا في الآداء مقارنة بالهدف المرسوم.

كما عرفت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض سنة 2023 تحسنا هاما حيث بلغت 71.6 %متجاوزة بذلك مع ما تمّ تقديره (91,14%) ويعود هذا التحسن إلى التطور النسبي في إيرادات نظام التأمين على المرض والمبلغ المخصص للصندوق من حساب تنويع مصادر التمويل والبالغ 394 م د سنة 2023 والذي ساهم في توفير موارد إضافية للصندوق ولكن كل المؤشرات تؤكد أن هذه النسبة ستعرف تراجع في النتائج نتيجة توقع ارتفاع الأعباء نتيجة مراجعة الاتفاقيات وزيادة التعريفات وارتفاع بعض الأعمال الطبية.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

رغم أهمية المؤشر في قراءة منحى التوازنات المالية للصندوق فإنه يفتقر لتوقع للمخاطر الطارئة ولتأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية مما زاد في تفاقم تدهورالوضع المالي للصندوق وعجزه عن الإيفاء بتعهداته كاملة تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض أو تجاه الجباية. كما عجز الصناديق على إيجاد نوع من التوازن بين تطور الأعباء خاصة الجرايات والموارد التي إقتصرت على المساهمات وما تدره المساهمة الاجتماعية التضامنية.

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستخلاص

**رمز المؤشر : 2-1-2**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- **تعريف المؤشر:** يساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.
- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فعالية
- **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: :** معطيات مالية ومحاسبية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** انظر الجدول التالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **-نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية** | % | | | | | |
| • نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي | % | 93.50% | %91 | %94 | %95 | %96 |
| • نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي | % | 52.56% | %52 | %53 | %54 | %54.5 |
| **نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة** | % | **21.80%** | **%21** | **%23** | **%23** | **%23** |

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تمّ سنة 2023 تسجيل نسب استخلاص أرفع مقارنة بما تمّ تقديره، ويرجع ذلك بالأساس إلى مساعي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى تنفيذ عقود الأهداف خاصة فيما يتعلق بجانب المراقبة والاستخلاص وحرصه على استخلاص ديونه حيث تمّ في هذا الإطار ابرام 74566 روزنامة دفع في إطار العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرّخ في 26 جانفي 2022 والتي مكنت سنة 2023 من استخلاص 495,8 مليون دينار وبنسبة تطور تقدر بـ 2.9 % مقارنة بسنة 2022. كما تمّ سنة 2023 ابرام 8959 روزنامة جدولة للديون بمبلغ جملي يقدر بـ334,980 م د منها 671 في إطار العفو الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك فقد شهدت عمليات استخلاص المساهمات عن طريق الدفع الإلكتروني بعنوان سنة 2023 تطورا من ثلاثية إلى أخرى:

- الثلاثية الأولى : 34%
- الثلاثية الثانية: 36%
- الثلاثية الثالثة 40%
- الثلاثية الرابعة 42%

وهو ما يترجم الجهود المبذولة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مجال التحول الرقمي وحث منظوريه على خلاص المساهمات عن طريق الدفع الإلكتروني إضافة إلى الحرص على تنفيذ لعقود الأهداف خاصة فيما يتعلق بجانب المراقبة والاستخلاص وحرصه على استخلاص ديونه.

ويسعى الصندوق إلى مواصلة هذا المنحى الإيجابي خلال سنوات 2025 و2026 و2027 إذ تذهب كل التقديرات إلى إمكانية بلوغ نسبة إستخلاص 95% بحلول سنة 2027 خاصة في ظل الإجراءات التي يعمل الصندوق على تنفيذها وهي:

- مزيد إحكام تنظيم سلك المراقبة والاستخلاص بهدف تحقيق تغطية شاملة للخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي والحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي.

- اعداد استراتيجية لاستخلاص ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للفترة 2025-2027 تمكن من توفير الآليات الضرورية لاستخلاص مستحقاته بما يساهم في المحافظة على توازناته المالية والإيفاء بتعهداته تجاه منظوريه.

- تدعيم التحول الرقمي لخدمات الضمان الاجتماعي الموجهة لمنظوري الصناديق الاجتماعية من مضمونين اجتماعيين ومؤجرين وتوسيع خدمات المنصات الإلكترونية والتشجيع على استغلالها وذلك بهدف الارتقاء بطرق التصرف في منظومة الضمان الاجتماعي وحوكمتها وتحديثها والتحكم في تكاليف التصرف فيها.

- الحرص على استكمال تنفيذ العفو الاجتماعي لسنة 2024 لطرح خطايا التأخير تجاه مديني الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتعبئة موارد الصندوق وذلك بالنظر للنتائج الإيجابية التي حققها العفو الاجتماعي الذي تم إقراره سنة 2023 والذي مكّن من من توفير سيولة مالية هامة للصندوق.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر أعتمد لقيس نسبة الإستخلاص في القطاع الخاص ولم يتطرق لنسبة الإستخلاص في القطاع العام باعتبار فرضية أن نسبة الإستخلاص في القطاع العام تساوي 100 %، والحقيقة غير ذلك باعتبار أن عديد المؤسسات والمنشآت وحتى الوزارات عجزت عن الإيفاء بتعهداتها تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية. لذلك يجب ان نفرق بين نسبة الإستخلاص الفعلي ونسبة الإستخلاص الإعتبارية " fictive ".

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التغطية الاجتماعية

**رمز المؤشر : 2-2-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التغطية الإجتماعية
2. **تعريف المؤشر:** نسبة العمال المصرح بهم فعليا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فعالية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد العمال المصرح بهم(دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية )/ عدد السكان المشتغلين ( بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم )
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** سجلات الانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
8. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** انظر الجدول التالي
5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2024 | | | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | ذكور | إناث | المجموع | 2025 | 2026 | 2027 |
| - نظام الأجراء غير الفلاحيين | % | % 84.11 | %59,92 | %24,6 | %84,52 | %84.94 | %85.37 | %85.79 |
| - نظام الأجراء الفلاحيون | % | %17 | %12,11 | %4,97 | %17,08 | %17.17 | %17.25 | %17.34 |
| - نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن | % | % 99.37 | %70,51 | %28,95 | %99,46 | %99.57 | %99.66 | %99.76 |
| - نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين | % | %90.34 | %64,36 | %26,43 | %90,79 | %91.24 | %91.69 | %92.15 |
| - نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون | % | % 96.21 | %68,54 | %28,15 | %96,69 | %97.17 | %97.65 | %98.14 |
| **المجموع** | % | **% 87.14** | **%61,78** | **%25,37** | **%87.15** | **%87.55** | **%87.96** | **%88.37** |

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية لمجموع الأنظمة تحسنا خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 مما ساهم في تجاوز الهدف المرسوم لنفس السنة. ويعزي هذا التحسن إلى الارتفاع في نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية للنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي من 81.7 % سنة 2022 إلى 84.11 % سنة 2023، إضافة إلى التطور الهام لنسبة التغطية الاجتماعية الفعلية للأجراء الفلاحيون لتبلغ 17 % سنة 2023 مقابل 11.4 % فقط سنة 2022. ويعزى هذا التطور إلى:

- مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين عبر إحداث تمثيليات جديدة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية والانخراط بدور الخدمات الإدارية والرقمية، علاوة على تنظيم فرق متنقلة للضمان الاجتماعي لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي والتشجيع على الانخراط على عين المكان وذلك بعد امضاء بروتوكول تفاهم حول تبادل البيانات بين مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والديوان الوطني للصناعات التقليدية وذلك في إطار تنفيذ ملامح الاستراتيجية الوطنية لتحقيق شمولية التغطية الاجتماعية لكل المهنيين بكل القطاعات ولاسيما المهن التقليدية التي تتسم بضعف الانخراط بمنظومة الضمان الاجتماعي على غرار الحرفيين العاملين بقطاعات الصناعات التقليدية.

- اعداد استراتيجية المراقبة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للفترة 2024 -2026 تهدف إلى تحسين نسب التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وتوسيع قاعدة المنضويين تحت مضلة الضمان الاجتماعي ومراقبة حسن تطبيق التشريعات الاجتماعية واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحد منه.

- تكثيف حملات المراقبة الميدانية من قبل مراقبي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وحملات المراقبة بالشراكة مع تفقدية الشغل وذلك في إطار الاتفاقية الاطارية للتّعاون والتّنسيق التي تمّ توقيعها بين الهيئة العامة للشّغل والعلاقات المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي سنة 2023 بغاية وبرز ذلك من خلال تكثيف حملات المراقبة الميدانية بالشراكة مع تفقدية الشغل في إطار الاتفاقية الاطارية للتّعاون والتّنسيق التي تمّ توقيعها بين الهيئة العامة للشّغل والعلاقات المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي بغاية تحسين مراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحدّ منه.

- تحسين مراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحدّ منه بتكثيف الحملات التحسيسة لمزيد التعريف بمزايا الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي ودعم الوحدات المتنقلة للضمان الاجتماعي والتشجيع على التسجيل على عين المكان.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

-

# بطـاقة مؤشر الأداء: آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

**رمز المؤشر : 2-3-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : :** تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
2. **تعريف المؤشر:** متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** تختلف حسب الخدمة المقدمة:

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية
(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(1-2): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3) استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

2. **وحدة المؤشر :** عدد الأيام أو نسبة الملفات المنجزة في الآجال
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الصناديق الاجتماعية
4. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** انظر الجدول التالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشرات قيس الأداء | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** | | | | | | |
| آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1) | يوم | 32 | - | 25 | 20 | 15 |
| **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)** | | | | | | |
| إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1) | % | 74.64% | % 75 | %80 | %85 | %90 |
| تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2) | % | 99.21% | % 99 | % 99 | % 99 | % 99 |
| تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3) | % | 97.95 % | % 97.5 | % 98 | % 98.5 | % 99 |
| تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4) | % | 90.75 % | % 89 | % 92 | % 94 | % 96 |
| **الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)** | | | | | | |
| آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم) | يوم | 27.1 | 34 | 29 | 29 | 29 |
| آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم) | | | | آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم) | | |
| • خلاص أتعاب الأطباء | يوم | 96 | 100 | 90 | 80 | 80 |
| • خلاص الصيادلة | يوم | 94 | 100 | 90 | 80 | 80 |
| • خلاص أخصائي العلاج الطبيعي | يوم | 93 | 100 | 90 | 80 | 80 |
| آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم) | | | 120 | آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم) | | |
| • التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة | يوم | 9.1 | 9 | 7 | 7 | 7 |
| • زرع الكلى | يوم | 29.6 | 10 | 8 | 8 | 8 |
| • زرع النخاع الشوكي | يوم | 23.3 | 13 | 8 | 8 | 8 |
| • التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب | يوم | 11.9 | 9 | 7 | 7 | 7 |
| • تفتيت حصى الكلى | يوم | 6.2 | 6 | | | |
| • السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي | يوم | 10.9 | 11 | 8 | 8 | 8 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| • التكفل بمصاريف الآلات الطبية | يوم | من 4 إلى 38 | 15 | 7 | 7 | 7 |
| • تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية | يوم | 7.8 | 6 | 5 | 5 | 5 |
| • التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي | يوم | 13 | 11 | 8 | 8 | 8 |

**2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

**1. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:**

شهدت آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحسنا ملحوظا، حيث بلغ معدل آجال صرف الجرايات 32 يوم سنة 2023 مقابل 39 يوم سنة 2022 وتتجاوز بذلك الهدف المرسوم، ويعود ذلك أساسا إلى تدعيم سياسة لامركزية خدمة تصفية ملفات الجرايات التي ينتهجها الصندوق مما مكن من مزيد التحكم في الآجال.

**2. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:**

تجاوزت الإنجازات في مجال تصفية ملفات جراية التقاعد سنة 2023 الأهداف المرسومة لتبلغ بذلك نسبة الملفات المنجزة في الآجال بالمقارنة مع العدد الجملي للملفات 99.21 % مقابل 98.76 % سنة 2022. ويرجع هذا الارتفاع إلى شروع الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بداية من شهر أفريل 2023 في تصفية جرايات التقاعد بالاعتماد على منظومة الحسابات الفردية وذلك عملا بمقتضيات الفصل 12 من الأمر الحكومي عدد 153 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 المتعلق بضبط طرق وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية. وتمكن التصفية الآلية للجرايات باعتماد المنظومة من التقليص في آجال تصفية الجرايات وتحسين جودة الخدمات المقدمة لمنظوري الصندوق.

**3. الصندوق الوطني للتأمين على المرض:**

بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض، سجلت آجال استرجاع المصاريف تحسنا ملحوظا حيث بلغت 27.1 يوم سنة 2023 في حين بلغت 42.2 يوم سنة 2022 وتجاوزت بذلك الأهداف المرسومة، وفيما يتعلق بآجال خلاص مسدي الخدمات الصحية فقد تجاوزت بدورها نسبة الإنجاز الأهداف المرسومة وتعود هذه النتائج الإيجابية التي تمّ تحقيقها إلى قيام الصندوق بتكوين فرق تولت القيام بحملة مستمرة على مستوى المراكز الجهوية والمحلية التي تمر بصعوبات في معالجة الملفات العالقة هذا إضافة إلى تحسن السيولة لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض على إثر التدابير التي تمّ اتخاذها لاستحثاث نسق التحويلات المالية لمستحقاته والإرادات المتأتية من حساب "تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" والبالغة 394 م د وهو ما مكنه من تحسين آجال خلاص مسدي الخدمات.

وبخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة، فقد قاربت التقديرات الإنجازات ما عدى عمليات رزع الكلى والنخاع الشوكي نظرا لارتباطها بصحة المريض والاستعداد للعملية، في حين قاربت التقديرات لبقية المؤشرات نسبة الإنجاز.

وستعمل كل صناديق الضمان الاجتماعي خلال سنوات 2025 و2026 و2027 على مواصلة العمل على مزيد تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين للتمكن من التقليص من آجال إسداء الخدمات لفائدة منظوريها لتحقق الأهداف المرجوه وذلك عبر:

- توسيع شبكة هياكل الضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية والانخراط في بدور الخدمات الإدارية والرقمية،
- التوسيع الدريجي في شبكة الأقاليم الطبية وفق برنامج يتضمن إحداث 5 أقاليم فرعية بكل من نابل وجندوبة والقصرين وقابس وقفصة فضلا عن تعميم
- تعميم إحداث مصحات للأدوية الخصوصية بكل من مصحات الضمان الاجتماعي بحي الخضراء وبنزرت مع العمل على استكمال إحداث مصحة للأدوية الخصوصية بكل من ولاية قابس وولاية جندوبة وولاية القصرين.
- ضبط خطة اتصالية لمزيد التعريف بالخدمات الإلكترونية وخاصة المنصة الرقمية (ecnam) وتوسيع استغلالها على مقدمي الخدمات الصحية في القطاعين العمومي والخاص.
- مزيد الاعتناء بجودة الاستقبال وإعادة النظر في تهيئة المراكز الجهوية والمحلية بما يجعلها مستوفاة لشروط الحصول على علامة "مرحبا" وفقا للخطة التي تمّ تحديدها من قبل هياكل الضمان الاجتماعي، علما وأنه ابرام اتفاقية تعاون وتشارك في مجال الاشهاد لعلامة الجودة "مرحبا" بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض والمعهد الوطني
- والملكية الصناعية وذلك في إطار تمشي الصندوق الوطني القائم على مزيد تحسين الخدمات المقدمة لمختلف المتعاملين معه وضمان متطلبات جودة الاستقبال.

**3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

-

# ـ بطاقات مؤشرات الأداء

# لبرنامج النهوض الاجتماعي

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة

**رمز المؤشر : 3-1-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. **تعريف المؤشر:** يمكن المؤشر من متابعة **الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من خلال احتساب** عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق مقارنة بالعدد الجملي للعائلات المعوزة .
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** محاضر جلسات اللجان الجهويّة المختصة في إسناد المشاريع / تقارير المتابعة الدورية للمشاريع
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 0.38% سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي.

## I- قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة** (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة) | % | %0.09 | %0.50 | 0.4% | 0.39% | 0.38% |

## 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

نظرا للارتفاع المرتقب في عدد المنتفعين بالمنحة المالية الشهرية، وبهدف الحفاظ على معدل اسناد مشاريع موارد رزق في حدود 1500 مشروع سنويا من المنتظر ان ينخفض المؤشر بـ 0.1 نقطة مئوية سنويا لتصل سنة 2027 في حدود 0.38%.

## 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

-

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

**رمز المؤشر : 3-1-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. **تعريف المؤشر:** يرمي هذا المؤشر لاحتساب نسبة النساء المعوزات المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية واللاتي يمثلن فئة هشة ذات خصوصية (أرامل ، معيلات لأسر...)
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد النساء المنتفعات بالمساعدات/ العدد الجملي للمنتفعين
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة الأمان الاجتماعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 56.5% سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

## III- قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية | % | %53.5 | %56 | 56% | 56.3% | 56.5% |

### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

من المنتظر ان تساهم الإجراءات الجديدة التي جاء بها منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 3 لسنة 2024 المؤرخ في 2 أفريل 2024 وخاصة فيما يتعلق بالشروط التي تم اضافتها في تحسين نسبة استهداف النساء للانتفاع بالخدمات

والتحويلات الاجتماعية . وبالتالي فمن من المتوقع تسجيل تطور في نسبة النساء المنتفعات بالخدمات الاجتماعية بالنسبة لسنة 2025 مقارنة بالنتائج المرتقبة لسنة 2024 مع تطور طفيف بالنسبة للسنوات القادمة (2026 و2027).

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة التحكم في المؤشر باعتبار ان الفئة المنتفعة شهدت تغيرات ديمغرافية وفئوية مؤثرة على التركيبة السكانية المنتفعة بالمنح والمساعدات.

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

**رمز المؤشر : 3-2-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشّـــر إلى الرّفع من نسبة الإدماج الإقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرنامج التمكين الاقتصادي في علاقة بالعدد الجملي للأشخاص ذوي الإعاقة المنتفعين بهذا البرنامج.
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير أقسام النهوض الاجتماعي
4. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل وبرنامج التمكين الاقتصادي.
5. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثية الأولى للسنة الموالية
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 0.35% سنة 2027**
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي.

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة) | % | %5.76 | 0.28% | %0.30 | %0.32 | %0.35 |

**2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

التطور الطفيف في نسبة الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرنامج التمكين الاقتصادي يعود إلى نوعية التكوين الذي يتلقونه بمراكز التربية المختصة والذي يحتاج إلى مراجعة بما يجعله يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل. وسيتمّ العمل على تحسين نوعية هذا التكوين وعلى التحسيس بأهمية برنامج التمكين الاقتصادي في تحقيق الاستقلالية الذاتية للأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى إعطاء الأولية للأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة في بعث المشاريع.

**3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

-

# بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة العامة للأمية

**رمز المؤشر : 3-3-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
2. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** ( ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 15,41% سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المركز الوطني لتعليم الكبار

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| النسبة العامة للأمية | % | % 16.67 | %16,4 | %16,07 | %15,74 | %15,41 |

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

من المأمول أن تصل النسبة العامة للأمية خلال سنة 2027 إلى 15.41%. لكن يبقى هذا المؤشر دون تطلعات العاملين والفاعلين في المجال، في انتظار مزيد العمل على إيجاد حلول تتلائم والنظرة الاستشرافية لهذا البرنامج. . حيث أن العمل على تقليص النسبة العامة للأمية يعود إلى:

- تكثيف الجهود وطنيا وجهويا ومحليا لرسم خارطة لتوزيع مراكز محو الأمية وتعليم الكبار تأخذ بعين الاعتبار نسبة الامية خصوصا في مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي التي تسجل نسبة الامية تفوق 31 %.
- العمل على إحداث برامج خصوصية لفائدة الاحياء السكنية ذات الكثافة العالية القريبة من محيط المدن الكبرى ولتي شيدت بعد 2011 وتنج عنها نزوح الأميين من الارياف إلى المدن(مفهوم الأمية الوافدة).
- إعداد وتفعيل برنامج خصوصي لفائدة سكان المناطق الحدودية مع الجزائر بالتنسيق مع DVVI (تونس – الجزائر).
- العمل على تكثيف الجهود في أواسط المرأة العاملة في الصناعات المعملية والصناعات التقليدية والخدمات.
- تركيز مراكز مشتركة مع الاتحاد الوطني للمرأة خصوصا في المناطق الريفية.
- توظيف وسائل الاتصال للتحسيس بأهمية الاقبال على التعلم.
- استخدام طرق التعلم عن بعد(تجربة الهاتف الجوال نموذجا)
- توظيف المحتوى الرقمي التعليمي عبر الانترانيت وخصوصا في المراكز النموذجية.

**3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :**

-

# بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأمية عند النساء

**رمز المؤشر : 3-3-2**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
2. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية عند النساء
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الدارسات عدد الناجحات في امتحان شهادة التربية الإجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** ( ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 21.2% سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المركز الوطني لتعليم الكبار

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| نسبة الأمية عند النساء | % | % 22.3 | %22.13 | %21.8 | %21.5 | %21.2 |

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

من المأمول أن تبلغ نسبة الأمية لدى النساء خلال سنة 2027 حدود الـ 21,2% وتبقى هذه النسبة مرتفعة في انتظار المصادقة على الاستراتيجية التي تم ارساؤها من اجل انخراط المؤسسات العمومية والخاصة والمجتمع المدني في مجابهة آفة الأمية بصفة جدية. وللعمل على تقليص نسبة الأمية لدى النساء يتجه إلى:

- تفعيل اتفاقيات الشراكة والتركيز على المرأة بالريف مع المجتمع المدني ووزارة المرأة ووزارة الفلاحة
- إحداث مدارس حقلية موجهة لفائدة النساء في المراكز النموذجية.
- استقطاب 90 % من الدارسين في مراكز متعددة المهارات في صفوف النساء.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

-

# ـ بطاقات مؤشرات الأداء

# لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

# بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

**رمز المؤشر : 4-1-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم** مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. **تعريف المؤشر:** وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر: نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي-**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** ديوان التونسيين بالخارج

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية.**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**API-APIA
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l'indicateur): 6.7 %سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** ديوان التونسيين بالخارج.

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية | % | %5.65 | %10.6 | %6.3 | %6.5 | %6.7 |

**2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يسجل تراجع في انجاز المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين بالخارج سنة 2023 بالتوازي مع تراجع عدد المشاريع الاستثمارية بتونس بصفة عامة خلال السنوات الأخيرة (بلغت نسبة تراجع عدد المشاريع الجملية 8.2%)

ومن أهم أسباب تراجع نتائج المؤشر:

- الظرفية الاقتصادية المحلية والعالمية التي أثرت على النمو الاقتصادي بتونس .
- البيروقراطية وتعقد الاجراءات الادارية للحصول على الامتيازات الجبائية والديوانية لإقامة مشروع وارتباط عديد المشاريع بالتراخيص .
- ضعف الحوافر الاستثمارية و التسهيلات التي تقدم مزايا جبائية او مالية لجذب الاستثمارات بتونس مقارنة ببلدان أخرى .
- صعوبة الحصول على المعلومة المحينة والدقيقة نظرا لضعف رقمنة الإدارة ومحدودية التنسيق بين الأطراف المتدخلة.
- النظام المصرفي بتونس غير متطور وغير مواكب للتغييرات في العالم وخاصة للتجارة الالكترونية بالاضافة الى القيود المكبلة للتحويلات المالية والصعوبات في التمويل خاصة في ظل غياب الضمانات البنكية للتونسيين المقيمين .

ومن المنتظرتسجيل ارتفاع طفيف في نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في المشاريع الاستثمارية باعتبار تطور عدد التونسيين بالخارج وارتفاع عدد الكفاءات العالية والاطارات وأصحاب المشاريع ببلدان المهجر. وقد يتطلب هذا جهود متكاملة ومتظافرة من جميع الأطراف المتدخلة لتعزير البيئة الاستثمارية وتوفير الدعم والتوجيه للتونسيين بالخارج .

وسيتم العمل على:

- تعزيز العمل التحسيسي والإعلامي لفائدة أفراد الجالية للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار وحثهم على تفعيل مساهمتهم في تحقيق الأهداف التنموية لتونس وفق مناهج تراعي خصوصياتها وفئاتها.
- اعتماد الاتصال التظاهري حول الاستثمار كقناة اتصال مباشرة وفعالة وتنويع المواضيع المقترحة لتغطي كل القطاعات الاقتصادية.
- متابعة المشاريع المنجزة ومحاولة تذليل الصعوبات المعترضة ورفع الإشكاليات إلى السلط المختصة.

**2-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

يمكن هذا المؤشر من احتساب مدى تطور مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في الإستثمار، إلا أنه لا يعكس بصفة وفية ومباشرة الدور الحقيقي للديوان في المجال التنموي، على اعتبار ان تدخلات وأنشطة الديوان في هذا المجال ذات طابع نوعي وتحسيسي يتم تأمينها من قبل مختلف هياكله بالداخل وبالخارج وبالتنسيق مع كافة المتدخلين .

كما يتأثر هذا المؤشر بعدة عوامل خارجية على مجال تدخل الديوان على غرار كلفة التحويلات، الامتيازات الممنوحة في مجال الاستثمار، سعر الصرف...

بالاضافة الى أن احتساب هذا المؤشر ورصد عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة فعليا ونية بعث المشاريع تبقى إحصائية متوفرة لدى مختلف هياكل الدعم على الاستثمار باعتبارها الهياكل المخولة لإسناد التراخيص والامتيازات للتونسيين المقيمين بالخارج. مع عدم توفيرها لبعض المعطيات الإحصائية المطلوبة على غرار المشاريع المصادق عليها لفائدة الجالية في قطاعي الصناعة والخدمات.

# بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية

**رمز المؤشر : 4-1-2**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. **تعريف المؤشر:وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيات بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس**
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر: جودة**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): المشاريع الممولة من طرف التونسيات بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية للتونسيين بالخارج**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**API-APIA
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l'indicateur):10.2% سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** ديوان التونسيين بالخارج

## I- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات 2023 (*) | 2024 (**) | التقديرات 2025 | 2026 | 2027 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية | % | %0.01 | %1.82 | %9.9 | %10 | %10.2 |

(*) عدد المشاريع المصرح بها من قبل التونسيات بالخارج لسنة 2023/ **عدد المشاريع الجملية المصرح بها للتونسيين بالخارج** لسنة 2023.
(**) تقديرات غير ملاءمة مع الطريقة المعدلة لاحتساب المؤشر (تعتمد المقارنة مع عدد المشاريع الجملية للتونسيين بالخارج عوضا عن عدد المشاريع الجملية بتونس )

### 2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

ومن المنتظرتسجيل ارتفاع طفيف في نسبة مشاركة التونسيات بالخارج في المشاريع الاستثمارية باعتبار تطور عدد التونسيين بالخارج وارتفاع عدد الكفاءات العالية والاطارات وأصحاب المشاريع ببلدان المهجر .وقد يتطلب هذا جهود متكاملة ومتظافرة من جميع الأطراف المتدخلة لتعزير البيئة الاستثمارية وتوفير الدعم والتوجيه للتونسيين بالخارج .

### 3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يمكن هذا المؤشر من احتساب مدى تطور مساهمة التونسيات المقيمات بالخارج في الإستثمار، إلا أنه لا يعكس بصفة وفية ومباشرة الدور الحقيقي للديوان في المجال التنموي، على اعتبار ان تدخلات وأنشطة الديوان في هذا المجال ذات طابع نوعي وتحسيسي يتم تأمينها من قبل مختلف هياكله بالداخل وبالخارج وبالتنسيق مع كافة المتدخلين.

كما يتأثر هذا المؤشر بعدة عوامل خارجية على مجال تدخل الديوان على غرار كلفة التحويلات، الامتيازات الممنوحة في مجال الاستثمار، سعر الصرف...

# بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة نسبة رضا التونسيين المقيميين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية

**رمز المؤشر : 4-2-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج
2. **تعريف المؤشر:** يحصى هذاالمؤشر درجة رضا رواد المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج على الخدمات والبرامج المقدمة.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** تم توزيع استبيانات على رواد المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج لتحديد نسب الرضا على الخدمات .
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**ديوان التونسيين بالخارج
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l'indicateur): 83% سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** ديوان التونسيين بالخارج

## III- قراءة في نتائج المؤشر

### 1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية. | % | 79.6% | % 34 | % 81 | % 82 | % 83 |

**2-تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

من المنتظر ارتفاع في نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية وذلك نتيجة لـ:

- العمل على تطوير وبعث برامج تستهدف الجالية بمختلف مكوناتها .
- تقييم أو تشخيص لواقع الطفل (الأجيال الجديدة للهجرة) باعتبار المتغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة ببلدان الاقامة بغاية تصويب البرامج التي ترسخ الهوية التونسية وتعزز الصلة مع الأطفال بصفة خاصة وكافة فئات الجالية بصفة عامة.

**3-تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:**

- لا يعكس هذا المؤشر حجم الخدمات التي يقدمها ديوان التونسيين بالخارج في إطار تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج ،حيث لا يتم اعتبار خدمات الديوان لأفراد الجالية بالخارج عن طريق شبكة الملحقين الاجتماعيين بالمراكز الديبلوماسية والقنصلية أو بالداخل لفائدة الأسر المتبقية أو لفائدة التونسيين بالخارج عند العودة النهائية أو الصيفية او للطلبة و لغيره من فئات الجالية .
- كما ان تجميع الاستبيانات سنويا على مستوى الإدارة المركزية للديوان لتتمّ معالجتها واستنتاج نسب الرضا ، قد يؤخر الحصول على المعطيات اللازمة في أوانها.
- المؤشرات المتعلقة بنسبة الرضا على الخدمات تطرح بعض الإشكاليات حيث يغلب عليها الطابع الذاتي وتنقصها الموضوعية. كما يمكن طرح اشكالية عدم حياد المشرف على توزيع الاستبيان (مدير المركز) وامكانية تاثيره على نتائج الاستبيان ومستوى الجدية المطلوبة.

# بطاقات مؤشرات الأداء

# لبرنامج القيادة و المساندة

# بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور

**رمز المؤشر : 9-1-1**

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**التحكم في كتلة الأجور
2. **تعريف المؤشر:**يرمي هذا المؤشر لمتابعة صحة تقديرات كتلة الأجور عند الإعداد لمشاريع ميزانية المهمة من خلال مقارنتها بالأعتمادات المنجزة عند التنفيذ مما يسمح تحسين آليات ضبط التقديرات (ضبط وتحيين قوائم أعوان المهمة ، الانتدابات ، الانعكاس المالي للتغييرات المهنية للأعوان ..) ومتابعة الموارد البشرية للمهمة
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر جدوى**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**كتلة الأجور المنجزة/كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية الأصلي
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**منظومة أدب.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**سنوي / دوري
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100% سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم)** | **نسبة** | **%98.30** | **%100** | **%98.85** | **%99.24** | **%100** |
| كتلة الاجور المنجزة | أ.د | 250119 | 284000 | 259000 | 263.000 | 270.000 |
| كتلة الاجور المرسمة بقانون المالية الاصلي | أ.د | 254.450 | 284000 | 262000 | 265000 | 270000 |

**2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

سيتمّ التخفيض في نسبة صحة التقديرات لكتلة الأجور من خلال استغلال التطبيقة الإعلامية المتعلقة بضبط المسار المهني للأعوان وضبط مختلف العناصر المكونة لكتلة الأجور .

**3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :**

-

# بطـاقة مؤشر الأداء:حجم برنـامج القيـادة والمسـاندة مقارنـة بميزانيـة المـهمة

**رمز المؤشر : 9-1-2**

## IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**فاعلية برنامج القيادة
2. **تعريفالمؤشر:**يرمي المؤشر لمقارنة ميزانية برنامج القيادة و المساندة بالميزانية الإجمالية للمهمة بهدف متابعة نسق الاعتمادات المرصودة بعنوان التصرف و مزيد ترشيدها والتحكم فيها.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:مؤشر جدوى**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

## V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**ميزانية برنامج القيادة و المساندة/ ميزانية المهمة
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**منظومة أدب.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**سنوي / دوري
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): .2.1% سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| مؤشر قيس الأداء: | الوحدة | الإنجازات | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2023 | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة** | **%** | **%2.36** | **%2.46** | **%2.13** | **%2.13** | **%2.13** |
| ميزانية برنامج القيادة والمساندة | ا.د | 59.633 | 70.186 | 74.019 | 64.436 | 67.552 |
| ميزانية المهمة | ا.د | 2530.154 | 2852.000 | 3468.000 | 3019.000 | 3165.000 |

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يتم العمل بصفة متواصلة على التقليص من حجم النفقات ذات الصبغة المشتركة ( التهيئات المختلفة –التجهيزات المختلفة ...) عبر توزيعها على البرامج المعنية والتقليص من حجم الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة بمايمكن من معرفة الكلفة الحقيقية لمختلف السياسات العمومية رغم الصعوبات والاشكاليات المرتبطة بها والمتعلقة بالفوترة وتعدد وثائق التعهد والصرف.

### 3. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر :

-

# 2- بطاقات الفاعلين العموميين

# بطاقات الفاعلين العموميين

# برنامج الضمان الاجتماعي

# بطـاقة عدد1 : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

## I- التعريـــف

### 1. النشاط الرئيسي:

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إدارة أنظمة الضمان الاجتماعي لفائدة الشرائح الاجتماعية العاملة في القطاع الخاص والمنضوية قانونا تحت مظلة الضمان الاجتماعي من أجراء وعملة غير أجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وعملة تونسيين بالخارج وذوي الدخل المحدود وفنانين ومبدعين ومثقفين الى جانب الطلبة والمتربصين. كما يساهم الصندوق في التصرف في الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع دول تضم نسبة هامة من الجالية التونسية.

وتتمثل مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حاليا في التصرف في مجال استخلاص المساهمات وتسيير ثلاث فروع للضمان الاجتماعي وهي المنافع العائلية والمنح النقدية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة) وجرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة.

### 2. مرجع الإحداث :

- القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

### 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1. الإستراتيجية العامة :

تنبني الاستراتيجبة العامة للصندوق أساسا على المحاور التالية:

- توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية،
- تحسين التوازنات المالية للصندوق وضمان استدامته المالية حفاظا على حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

### 2- الأهداف الاستراتيجية :

- المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- تحسين التغطية الإجتماعية
- تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

يسعى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي إلى تنفيذ سياسة الدولة في مجال الضمان الإجتماعي بالنسبة للفئات المتعهد بها خاصة في القطاع الخاص كما يعمل على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في المجال وتنفيذ الأهداف المعلنة وذلك من خلال جملة من التعهدات والإجراءات لعل أهمها:

- ✓ مراجعة بعض الأنظمة الخصوصية على غرار منظومة التغطية الاجتماعية للمرأة الريفية ومنظومة التغطية الاجتماعية للصيادين البحريين،
- ✓ العمل على إصدار مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي.
- ✓ إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مساهمات التقاعد من منح الدعم المخصصة للمؤسسات المشغلة للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي،
- ✓ تطهير ديون الصندوق تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض والتي مافتئت تتفاقم سنة بعد أخرى.
- ✓ إيجاد صيغ كفيلة بتحقيق المعادلة بين متطلبات التوازن المالي للأنظمة والتوازنات الاقتصادية والمالية الوطنية العامة
- ✓ .دعم وتعزيز استخلاص ديون الصندوق من خلال إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،
- ✓ دعم الرقابة.
- ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي مع دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل.
- ✓ تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها.
- ✓ تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج.
- ✓ تعزيز الترابط البيني بين الهياكل العمومية وتحقيق الانتقال الرقمي للصندوق تم التخلي عن شهادات الانخراط وعدم الانخراط والإدلاء بمضامين الولادة، والاستعانة بما توفره الصناديق الاجتماعية وكذلك المركز الوطني للإعلامية من خدمات فيما بينها. كما تم إبرام اتفاقية تعاون وشراكة مع كل من هيئة النفاذ للمعلومات والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك بهدف تعزيز القدرات المؤسساتية للصندوق في مجالات الحق في المعلومة وحماية المعطيات الشخصية للمضمونين الاجتماعيين وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة .

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

**الوحدة : ألف دينار**

| البيان | إنجازات 2023 | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **ميزانية التصرف:** | | | | | |
| **منها:**<br>- منحة بعنوان التأجير<br>- منحة بعنوان التسيير<br>-منحة الدولة بعنوان التدخلات | 81344 | 51850 | 74200 | 85000 | 105000 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:** وإعادة هيكلة المؤسسة). | | | | | |
| **المجموع** | **81344** | **51850** | **74200** | **85000** | **105000** |

# بطـاقة عدد 2 : الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية

## I- التعريـــف

### 1. النشاط الرئيسي:

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:
  - ✓ أنظـــمة التقـــاعد
  - ✓ رأس المـــال عنـد الوفـاة

كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

### 2. مرجع الإحداث :

– القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي،

– القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلق بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيطة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

### 3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1. الإستراتيجية العامة :

- ❖ إرســاء منظومــة صــحية متكاملــة تشــمل الخــدمات المســداة بالقطــاعين العمــومي و الخــاص للصحة تنبني على مبادئ التضامن وتكافؤ الحقوق.

### 2- الأهداف الاستراتيجية

- ❖ المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- ❖ تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

يلعب الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية دورا رياديا في تنفيذ سياسة الدولة في مجال التغطية الاجتماعية للعاملين في القطاع العام وبتالي في تنفيذ السياسات المعتمدة من خلال جملة من الإجراءات أهمها:

- ✓ إدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجراية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجرايات....)

- ✓ تعزيز الترابط البيني بين الهياكل العمومية وتحقيق الانتقال الرقمي للصندوق تم التخلي عن شهادات الانخراط وعدم الانخراط والإدلاء بمضامين الولادة، والاستعانة بما توفره الصناديق الاجتماعية وكذلك المركز الوطني للإعلامية من خدمات فيما بينها. كما تم إبرام اتفاقية تعاون وشراكة مع كل من هيئة النفاذ للمعلومات والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك بهدف تعزيز القدرات المؤسساتية للصندوق في مجالات الحق في المعلومة وحماية المعطيات الشخصية للمضمونين الاجتماعيين وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة ومكافحة تنقيح نظام رأس المال عند الوفاة.
- ✓ تحسين التصرف في مجالي مواكبة الحياة المهنية للمنخرطين ومعالجة ملفات جرايات التقاعد،
- ✓ تحسين بعض المنافع من خلال تنقيح بعض الفصول من القوانين الخاصة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي ( جمع أكثر من جراية،.....)
- ✓ مراجعة النظام بعض أنظمة التقاعد لجعلها تتماشي والبعد الحقوقي للتغطية الاجتماعية مع مراعات الضغوطات المالية التي يشهدها الصندوق.
- ✓ تطوير الخدمات وتقريبها من خلال تعميم الرقمنة وتركيز المنظومات الإعلامية وتطوير أساليب العمل.

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

**الوحدة : ألف دينار**

| البيان | إنجازات 2023 | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **ميزانية التصرف:** | | | | | |
| **منها:**<br>- منحة بعنوان التأجير<br>- منحة بعنوان التسيير<br>-منحة الدولة بعنوان التدخلات | 421115 | 298130 | 421105 | 470000 | 492000 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:** وإعادة هيكلة المؤسسة). | | | | | |
| **المجموع** | **421115** | **298130** | **421105** | **470000** | **492000** |

# بطـاقة عدد 3 : الصندوق الوطني للتأمين على المرض

## I- التعريـــف

**1. النشاط الرئيسي:**

- إدارة نظام التأمين على المرض،
- إدارة الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل و الأمراض المهنية بالقطاعين العمومي والخاص،
- إدارة بقية الأنظمة القانونية للتأمين على المرض المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل،
- إسناد منح المرض و الوضع التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي.

**2. مرجع الإحداث :**

- القانون عدد 71 لسنة 2004 مؤرخ في 02 أوت 2004 يتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.
- الأمر عدد 1366 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 يتعلق بضبط مراحل تطبيق أحكام القانون عدد 71 لسنة 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض على مختلف أصناف المضمونين الاجتماعيين المنصوص عليهم بمختلف الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي

**4. تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي ( إذا وجد):**

## II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية العامة :**

- ❖ الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،
- ❖ إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

**2- الأهداف الاستراتيجية**

- ❖ المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
- ❖ تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

**3- تدخلات الفاعل العمومي :**

لأن الصحة من أولويات الإستراتيجية الوطنية في المجالين الإجتماعي والتنموي، ونظرا للدور الذي يلعبه الصندوق الوطني للتأمين على المرض كفاعل أساسي في تحسين الخدمات الصحية وخاصة في جعلها تشمل كل الفئات الإجتماعية المساهمة سعى الصندوق لمزيد تصويب تدخلاته وذلك من خلال:

- ✓ إحداث نظام للتبادل الالكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتامين على المرض ومسدي الخدمات الصحيّة والمضمونين الاجتماعيين (مشروع في طور الإنجاز)
- ✓ تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج، ...
- ✓ مراجعة سياسات تسعير الأدوية من خلال إشراك المانحين المعتمدين والصندوق الوطني للتأمين على المرض بصفته الطرف الدّافع.
- ✓ تدعيم الوقاية والتقصّي المبكّر لبعض الأمراض الثقيلة والمكلفة.
- ✓ وضع نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الاستشفائيّة وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعليّة
- ✓ وضع نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الصحية في القطاع العمومي وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعليّة.
- ✓ التحكّم في نفقات الأدوية من خلال مراجعة عمليّة منح تراخيص تسويق الأدوية وإعطاء الأولويّة المطلقة للأدوية الجنيسة وbio similaire.

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

**الوحدة : ألف دينار**

| البيان | إنجازات 2023 | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **ميزانية التصرف:** | | | | | |
| **منها:**<br>- منحة بعنوان التأجير<br>- منحة بعنوان التسيير<br>-منحة الدولة بعنوان التدخلات | 700 | 700 | 500 | 720 | 750 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:** وإعادة هيكلة المؤسسة). | | | | | |
| **المجموع** | **700** | **700** | **500** | **720** | **750** |

# بطاقة الفاعل العمومي

# برنامج النهوض الاجتماعي

# بطـاقة عدد1 : المركز الدولي للنـهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة

## I- التعريـــف

### 1. النشاط الرئيسي:

يكلف المركز بتنفيذ برامج التربية المختصة الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة غير القادرين على الاندماج في المسار المدرسي العادي وبإنجاز البحوث والدراسات والتوثيق والتكوين وذلك في إطار تنفيذ سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الإعاقة. وتتمثل مهام هذا المركز في:

- المساهمة في وضع البرامج التربوية المختصة وملاءمتها مع برامج التعليم العام وفقا للتشريع الجاري به العمل، -متابعة تنفيذ المشاريع الإفرادية بمختلف مراكز التربية المختصة على المستوى المحلي والجهوي والوطني،
- متابعة التسيير الإداري والمالي والفنّي لمراكز التربية المختصة،
- متابعة تنفيذ برامج المساعدة البيداغوجية والإرشاد الفني في مجال التربية المختصة،
- متابعة تقديم خدمات الرعاية الطبية وشبه الطبية للفئات المتعهد بها بمراكز التربية المختصة،
- المساهمة في وضع ومتابعة تنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتلاءم مع قدراتهم، وفقا للتشريع الجاري به العمل،
- متابعة تقديم خدمات الإحاطة النفسية والتوجيه والإرشاد للأشخاص ذوي الإعاقة ولأفراد أسرهم،
- متابعة تنفيذ الأنشطة الثقافية والترفيهية للأشخاص ذوي الإعاقة بمراكز التربية المختصة،
- المساهمة في إنجاز الدراسات المتعلقة بتطوير مناهج ومقاربات التربية المختصة،
- المساهمة في تكوين إطارات التربية المختصة وتطوير قدراتهم،
- المساهمة في وضع وإنجاز سياسة الوزارة المتعلقة بالبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في مجال الإعاقة،
- إحداث فضاء رقمي لتوثيق البحوث والدراسات التي ينتجها "المركز"،
- متابعة الدراسات والمستجدات الوطنية والدولية في مجال الإعاقة ووضعها على ذمة المتدخلين وخاصة الباحثين والبيداغوجيين،
- دعم البحث العلمي في مجال الإعاقة من خلال إجراء البحوث والدراسات العلمية في شتى مجالات الإعاقة،
- إحداث مخبر بحث حول الإعاقة، -توفير خدمات التكوين المهني والتأهيل وإعادة التـأهيل بـ "المركز" لفائدة منظوريه،
- تكوين المكونين والإطارات العاملة في مجال الإعاقة،
- ضبط إستراتيجية لتكوين المكونين في مجال التعهد بالأشخاص ذوي الإعاقة،
- توفير الفضاءات الملائمة وخدمات التكوين الحضوري وعن بعد لفائدة المتدخلين في المجال بمقابل، -تطوير التعاون والشراكة في مجال التربية المختصة مع المراكز المماثلة والمؤسسات العمومية والخاصة والمنظمات والجمعيات ذات الصلة بالإعاقة والتربية المختصة وطنيا ودوليا،
- إرساء علاقات شراكة مع جامعات ومعاهد البحث العلمي وخاصة التي تهتم بالإعاقة وطنيا ودوليا،

- تنظيم ندوات وملتقيات وطنية ودولية حول الإعاقة.

**2. مرجع الإحداث:**

- الأمر عدد 930 لسنة 2022 مؤرخ في 7 ديسمبر 2022 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة وبضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق تسييره.

**3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي ( إذا وجد):**

## II- الإستراتيجية والأهداف:

**1- الإستراتيجية العامة :**

- ❖ انجاز بحوث و دراسات حول الإعاقة.
- ❖ تنظيم دورات تكوينية و تربصات موجهة في المجال.
- ❖ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ❖ إحداث وحدة بحث.

**2- الأهداف الاستراتيجية :**

**3- تدخلات الفاعل العمومي :**

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

**1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):**

**الوحدة : ألف دينار**

| البيان | إنجازات 2023 | 2024 | التقديرات 2025 | 2026 | 2027 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ميزانية التصرف:** | | | | | |
| **منها:**<br>- منحة بعنوان التأجير<br>- منحة بعنوان التسيير<br>-منحة الدولة بعنوان التدخلات | 1000<br>1000<br>200 | 1000<br>1000<br>250 | 1000<br>1000<br>200 | 151620<br>1100<br>250 | 202160<br>1100<br>250 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:** وإعادة هيكلة المؤسسة). | | | | | |
| **المجموع** | **2200** | **2250** | **2200** | **152970*** | **203510*** |

* ستشهد تقديرات ميزانية المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة للسنوات 2026-2027 ارتفاعا نتيجة الشروع في إدماج مراكز التربية المختصة وتأهيل المعوقين بالمركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة.

# بطـاقة عدد 2 : الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

## I- التعريـــف

### 1. النشاط الرئيسي:

يتولى الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي القيام بعديد الأنشطة المتنوعة التي تهدف إلى رعاية الفئات التي تفتقر إلى السند المادي والعائلي وتحسين الأوضاع المعيشية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وذلك انسجاما مع الخطط والبرامج الوطنية في مجال التضامن والتنمية الاجتماعية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

### 2. مرجع الإحداث :

تأسس الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي منذ حوالي 60 سنة (1964 سنة الاحداث) وبدأ نشاطه بتاريخ 1 جانفي 1965.

### 3. تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي (إذا وجد):

## II- الإستراتيجية والأهداف:

### 1. الإستراتيجية العامة :

- العمل على تنمية روح التطوع لفائدة ضعاف الحال وافساح مجال البذل لذوي البر والاحسان
- المساهمة في إرساء وتحقيق سياسة شاملة ومتكاملة في مجال التضامن الاجتماعي

### 2- الأهداف الاستراتيجية :

- المساهمة في إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية في مجال التضامن الاجتماعي
- إرساء وتسيير المؤسسات ذات الطابع الوطني التي تخدم أهدافه
- توظيف موارد الاتحاد لحماية الفئات المعوزة والنهوض بها
- المساهمة في بعث موارد الرزق أو تحسينها لفائدة ضعاف الحال
- المساهمة في عمليات الإغاثة عند حدوث الكوارث
- العمل على ربط علاقات مع هيئات اجنبية لما نفس الأهداف للمساهمة معها في برامج ترمي إلى تدعيم التضامن بين الشعوب.

### 3- تدخلات الفاعل العمومي :

- برنامج المساعدات الاجتماعية والتدخلات الطارئة (المساعدات الظرفية والطارئة، الأعياد الدينية والمواسم الوطنية، العوجة المدرسية والجامعية، البنك الخيري للأدوية، المنح القارة للفئات محدودة الدخل، الموائد القارة)
- برنامج النهوض بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية (النهوض بالأطفال محدودي الدخل ما قبل الدراسة وفي مرحلة الدراسة والمصائف والمطاعم والمبيتات، الإحاطة بالأشخاص ذوي الإعاقة الفاقدين للسند وا ذوي الإعاقة صلب العائلة)
- برنامج التنمية وخلق مواطن الرزق (برنامج التنمية الجهوية والمحلية، وبرنامج خلق موارد رزق ودعم التشغيل)
- تنسيق ومتابعة وتقييم نشاط مختلف الجمعيات والهياكل المنخرطة به وإنجاز عمليات الرقابة المالية والفنية عليها.

## III- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

**الوحدة : ألف دينار**

| البيان | إنجازات 2023 | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **ميزانية التصرف:** | | | | | |
| **منها:**<br>- منحة بعنوان التأجير<br>- منحة بعنوان التسيير(*)<br>-منحة الدولة بعنوان التدخلات | 49507 | 52250 | 53188 | 60000 | 68000 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:** وإعادة هيكلة المؤسسة). | | | | | |
| **المجموع** | 49507 | 52250 | 53188 | 60000 | 68000 |

(*) هذا الاعتماد يتضمن التسيير والتجهيز للاتحاد والهياكل الراجعة له بالنظر

# بطاقة الفاعل العمومي

# برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج

# بطـاقة عدد1 : ديوان التونسيين بالخارج

## I- التعريـــف

### 1. النشاط الرئيسي:

- القيام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة لفائدة اليد العاملة من الجالية مع البلدان الأخرى
- القيام بتنظيم و متابعة هجرة التونسيين بالخارج
- القيام بتطوير وتنفيذ برامج تأطير التونسيين المقيمين بالخارج
- ضبط و تنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بالخارج و لفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة في تونس
- وضع و تنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي و يدعم تعلق أبناء التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم
- تسهيل عملية إعادة إدماج العملة التونسيين العائدين من الهجرة في الاقتصاد الوطني
- وضع نظام إعلام و تبليغ مستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج و متابعته.

### 2- مرجع الإحداث :

- قانون عدد 60 لسنة 1988 المؤرخ في 02 جوان 1988 المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 1988 وخاصة فصليه 12 و 14 .
- قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/30 و خاصة الفصل 58 منه و المتعلق بتغيير تسمية ديوان العملة التونسيين بالخارج إلى ديوان التونسيين بالخارج .

### 3- تـاريخ إمضـاء آخـر عقـد برنـامج أو أهـداف أو أداء بـين المهمـة والفاعـل العمـومي ( إذا وجد):

مشروع عقد أهداف الديوان 2023-2025

## I- الإستراتيجية والأهداف:

### 1- الإستراتيجية العامة :

- تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة.

### 2- الأهداف الاستراتيجية :

- ❖ ضبط وتنفيذ برامج للرعاية الاجتماعيّة لفائدة التونسيين بالخارج ولفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة وفي تونس.
- ❖ وضع وتنفيذ برامج ثقافية تعزّز روابط الصلة بالوطن الأم.
- ❖ تسهيل عمليّة إعادة إدماج التونسيين العائدين في الاقتصاد الوطني وحث الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار.
- ❖ الإعلام والتبليغ المستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج.
- ❖ مواكبة توجه الدولة في مجال الرقمنة وحوكمة الإدارة.

**3- تدخلات الفاعل العمومي:**

- ❖ **تعزيز تواجد الديوان بالخارج:**

– فتح 4 مراكز عمل جديدة بالخارج (مصالح اجتماعية) وذلك بكل من الولايات المتحدة(2)، لندن والمانيا.

– تعزيز سلك الملحقين بالدول ذات الكثافة المهجرية (تعزيزبالمانيا)،

– إحداث 3 مراكز اجتماعية ثقافية جديدة : المانيا، ميلانو والدوحة.

- ❖ **الرفع من جودة الخدمات:**

- تقييم البرامج والأنشطة ، حيث انطلق الديوان سنة 2024 في القيام باستبيانات لتحديد رضا الجالية على مختلف خدمات الديوان بغاية :

*العمل على الارتقاء بالأنشطة التي يؤمنها الديوان وتجديدها

*تمكين أفراد الجالية من المشاركة في صياغة البرامج والأنشطة.

*تكثيف البرامج الموجهة للطفل قصد تعزيز انتماءه لوطنه الأم والتعريف بتاريخة وحضارته .

-الانفتاح على المحيط الخارجي (كفاءات ، مجتمع مدني ،مؤسسات جامعية ...) واستغلال نتائج البحوث والدراسات المنجزة في مجال حقوق الطفل وواقع الطفل المهاجر.

– رقمنة الإدارة والرفع من جودة الخدمات والتقليص من الوثائق وتبسيط الإجراءات الإدارية.

– تمكين الملحق الاجتماعي من وسائل عمل ملائمة حتى يتسنى له القيام بمجهود أفضل في الإعلام والإرشاد الاقتصادي لدى الجالية.

- ❖ **إعادة هيكلة الديوان وتوفير اطار قانوي للاطار الاجتماعي بالخارج**
- ❖ **تكثيف العمل الإعلامي والتحسيسي :**

– تعزيز العمل التحسيسي والإعلامي لفائدة أفراد الجالية للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار وحثهم على تفعيل مساهمتهم في تحقيق الأهداف التنموية لتونس.

- ❖ **تعزيز فرص الشراكة مع مكونات المجتمع المدني:**

– مزيد الاتصال بجمعيات الكفاءات لما في ذلك من فائدة للاقتصاد التونسي في مجال نقل التكنولوجيا.

– مزيد التعريف بفرص الشراكة لحث المهاجر التونسي على التعامل مع رجال الأعمال المحليين وبعث مشاريع مشتركة بتونس.

– التنسيق مع مختلف الهياكل الرسمية للإستجابة لتطلعات الجالية في ما يخص التحكم في كلفة التحويلات وتيسير إجراءات الإستثمار .

## II- الميزانية على المدى المتوسط:

### 1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

**الوحدة : ألف دينار**

| البيان | إنجازات 2023 | 2024 | التقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2025 | 2026 | 2027 |
| **ميزانية التصرف:** | | | | | |
| **منها:**<br>- منحة بعنوان التأجير<br>- منحة بعنوان التسيير<br>-منحة الدولة بعنوان التدخلات | 27450<br>3509<br>800 | 27609<br>3500<br>1200 | 22000<br>3850<br>800 | 20353<br>3490<br>900 | 21350<br>3580<br>980 |
| **ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:** وإعادة هيكلة المؤسسة). | 550 | 370 | 345 | - | - |
| **المجموع** | **32309** | **32679** | **26995** | **24743** | **25910** |

# بطاقة النوع الاجتماعي للمهمّة :

# التعهدات

# بطاقة النوع الاجتماعي – تعهدات

## 1- السياق العام

يواجه قطاع الشؤون الاجتماعية تحديات هامة على مستوى توجيه الخدمات وتصويبها لفائدة الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة خاصة من النساء والفتيات باعتبارهن الأكثر عرضة للظواهر الاجتماعية حيث أفضى تشخيص القطاع إلى بيان عدد هام من الفوارق بين الجنسين على مستوى معدلات الفقر والأمية والتشغيل في القطاع غير المهيكل إضافة إلى كون النساء والفتيات الأكثر عرضة للعنف بمختلف تمظهراته.

إذ تعتبر النساء أكثر عرضة للفقر وتعاني الأسر التي ترأسها إمرأة من ارتفاع معدل الفقر(عمومًا الأرامل في فئة عمرية متقدمة أو ليس لديهن مستوى عالٍ من التعليم) ، حيث تعول هذه العائلات نفسها بشكل عام بفضل المساعدات الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن الأسر الأكثر فقرًا هي أيضًا تلك التي لديها أطفال أقل تعليماً أو الذين انقطعوا عن التعليم من المستوى الابتدائي. وهؤلاء الأطفال هم أكثر عرضة للصعوبات في الدراسة ولظاهرة الانقطاع المدرسي. حيث يعاني الطفل المنتمي إلى بيئة أسرية معوزة من عديد المشاكل كالتغيب والتسرب المدرسي وتمثل المعتمديات الأكثر فقرا تلك التي تسجل أعلى نسبة من الانقطاع المدرسي.

وتمثل جملة هذه الظواهر أحد أسباب لجوء عدد هام من العاملات النساء إلى العمل بالقطاع غير المهيكل حيث يعانين من ظروف عمل غير لائقة إضافة إلى عدم التمتع بالتغطية الاجتماعية خاصة في القطاع الفلاحي.

إذ يعتبر القطاع الفلاحي أحد ركائز الاقتصاد التونسي وهو يقوم بدرجة أولى على قوّة العمل النسائية، ويستوعب حوالي نصف مليون امرأة، أي ما يقدر بحوالي 43% من النساء الناشطات في الوسط الريفي، من بينهن 32.5 % أجيراتٌ في إطار العمل غير المهيكل داخل المقاطع الفلاحية، والمزارع الكبرى. و تعتبر النساء الريفيات من الفئات الأكثر هشاشة من منظور العمالة الفلاحية إذ يعملن كمعيناتٍ بدون أجر في الفلاحة الأسرية أو كعاملاتٍ موسميات بأجور متدنية وتعاني العاملات الفلاحيات أيضا من ظروف متدنية على مستوى التنقل ما يجعلهم ضحايا حوادث الشغل وحوادث الطريق الناتجة عن النقل غير المنتظم واللاقانوني . كما تعاني عدد من النساء الريفيات العاملات في القطاع الفلاحي من تقاطع الحقل العلائقي مع علاقات العمل ( تشغيل النساء في أراضي العائلة) وبالتالي لايتلقين أجرا نظير عملهن . حيث تتوفر 19.7 % فقط من الريفيات على دخل خاص، تدير 4.07% فقط مشاريع فلاحية، بينما لا تزال 80% منهن في حالة تبعية اقتصادية تامة للرجل، وهو ما ينجر عنه حرمان المرأة الريفية من فرصة التحرر الاقتصادي الذي يمكن أن يساعدها من الخروج من دائرتي الفقر والتهميش على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

كما تعاني النساء الفلاحيات من ظروف عمل غير لائقة وهن عرضة لعديد المخاطر ذات الصلة باستعمال المبيدات والأدوية وانعدام وسائل الوقاية الفردية وكيفية تنقلها الى المستغلات الفلاحية في ظروف مهينة وخطرة ومخالفة للقانون. كما توكل للمرأة عادة الأعمال الشاقة وذات الخطورة لساعات طويلة من اليوم (جني المحاصيل، مقاومة الأعشاب الضارة والبذر في الضيعات الخاصة..)

وبالتالي تبرز إشكالية عملة القطاع الفلاحي بصفة عامة والمرأة العاملة بالقطاع الفلاحي بصفة خاصة بخصوص التغطية الاجتماعية، فارق الأجور، توقيت العمل، ظروف العمل، الصحة والسلامة المهنية، المخاطر والحوادث، وسائل النقل والتنقل.

اما المرأة المهاجرة فهي كذلك تعاني من عديد المظاهر السلبية والتي تتفاقم تبعاتها بالنظر لظروف العيش بدول الإقامة إضافة إلى عديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى (البطالة، محدودية المستوى التعليمي، العنف الاسري، تنامي ظاهرة الهجرة الغير النظامية..) وهو ما يجعلها عرضة لعديد الإشكاليات خاصة في ظل محدودية شبكة العمل الاجتماعي مقارنة بتطور عدد الجالية خاصة الوافدة بطريقة غير قانونية. إذ تعترض المراة بالخارج عدة صعوبات لاسيما على مستوى الإقامة، دراسة الابناء، التشغيل (القبول بالأشغال الهشة وهو ما يؤدي الى استغلالها وعدم تمتعها بحقوقها خاصة في الميدان الفلاحي) إضافة إلى تنامي عدة ظواهر على غرار العنف الاسري، التبني، الزواج المختلط ببلدان الاقامة (سواء زواج مدني او عرفي ببلدان الخليج خاصة) الشيء الذي ينجر عنه تنامي المخاطر الاجتماعية على المرأة والاطفال وامكانية تأثر أبناء الجالية بأفكار وثقافات وأساليب حياة مجتمعات بلد الإقامة وانقطاع الصلة بالوطن الأم. كما يمثل ضعف التغطية الحالية للخدمات الإجتماعية الموجهة لأفراد الجالية عموما وللعنصر النسائي بالتحديد عاملا من عوامل التأثير على وضعية المرأة المهاجرة بدول الإقامة.

وإجمالا يمكن القول أن تشخيص الواقع الاجتماعي مكن من بيان تعدد مظاهر العنف المسلط على المرأة سواء تعلق الأمر بالعنف الاقتصادي (التبعية الاقتصادية) أو المادي والنفسي. كما تتفاقم هذه الوضعية بتعدد العوامل الاجتماعية والصحية والنفسية (الإعاقة الجسدية والذهنية، عدم وجود سند، الإضطرابات السلوكية...)

وتتّسم التدخلات الاجتماعية عموما لفائدة النساء ضحايا العنف بكونها غير مهيكلة ولا تستند إلى برنامج خصوصي لمقاومة العنف المسلط ضد النساء وهو ما يجعل التدخلات الاجتماعية في المجال لا تساعد على انتاج مؤشرات كمية ونوعية كافية حول هذه الظاهرة. إضافة إلى محدودية الموارد المادية والبشرية وضعف الآليات الملائمة للنوع الاجتماعي إَضافة إلى ضرورة مراجعة المنظومة القانونية التي تحول دون مزيد تصويب تدخلات وزارة الشؤون الاجتماعية.

وتتمثل أهم الإشكاليات المتعلقة بالمرأة والفتيات عموما في المجال الاجتماعي في :

- **استقطاب القطاعات الهشة لعدد هام من العمالة النسائية مقارنة بالرجال سيما في القطاع الفلاحي وعدم توفر مقومات العمل اللائق لفائدتهن.**
- **عدم توفر مسار خصوصي لرصد حالات العنف المسلط على الأجيرات داخل أماكن العمل.**
- **الهشاشة الاقتصادية ونقص التغطية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات.**

- **محدودية برامج دعم القدرات للمتدخلين الاجتماعيين في مجال التعهد النفسي و الاجتماعي بالنساء من القئات الهشة ضحايا العنف.**
- **محدودية التمكين الاقتصادي للنساء من الفئات الهشة سيما بالنسبة للمرأة الحاملة للإعاقة .**
- **ارتفاع ظاهرة الأمية لدى النساء مقارنة بالرجال خاصة بالمناطق الداخلية وصعوبة التمتع بخدمات تعليم الكبار.**
- **تنامي المخاطر الاجتماعية على المرأة المهاجرة والاطفال وخطر انقطاع الصلة بالوطن الأم.**

و للتقليص من هذه الفوارق ، إنخرطت مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ أثار الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي و تنزيلها على مستوها في برامجها وميزانيتها.

## 2- نزيل آثار الخطة الوطنية لإدراج ومأسسة النوع الاجتماعي

### الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات 2020

### 1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

## البرنامج 1 : الشغل والعلاقات المهنية

### الهدف الاستراتيجي عدد 1: ضمان مقومات العمل اللائق

| الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي | الأسباب المباشرة | الأسباب الرئيسية | الأسباب الجذرية |
|---|---|---|---|
| **تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنه** | محدودية تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنه | غياب إطار تشريعي وترتيبي يمكن متفقدي الشغل من رصد ومتابعة حالات العنف المسلطة على العامل في أماكن العمل (المرأة الأجيرة) | الاقتصار في القضايا الشغلية المرفوعة من طرف العاملات على اثارة الحقوق الشغلية فقط (أجور، عطل، منح) وعدم الخوض في مسألة العنف ضد العاملات في عالم العمل من طرف القضاء بل واعتباره شان مدني وليس شغلي بسبب عدم ملاءمة القانون 58 مع مقتضيات مجلة الشغل |
| | | | عدم القيام بجرد النصوص القانونية والقرارات الداخلية التي تتطلب التحيين |
| | | | عدم الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة داخل أماكن العمل على مستوى صياغة الفصل 14-9 من مجلة الشغل(صياغة مطلقة) |
| | | غياب معطيات إحصائية حول حالات العنف ومظاهره (عنف | تشتت المعطيات بين مختلف الهياكل المتداخلة في الموضوع وعدم السعي الى توحيد الجهود نحو انجاز منظومة معلوماتية مشتركة بين كافة المتدخلين |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | جسدي، عنف معنوي، تحرش جنسي.) | |
| | | محدودية تكوين متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل في كيفية التعامل مع حالات العنف المادي في أماكن العمل | نقص تكوين متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل حول العنف المسلط ضد المرأة في مكان العمل وكيفية التعامل مع الشكايات الواردة في الغرض |
| | | عدم وجود أليات تعاطي مع حالات العنف ضد المرأة في مكان العمل | عدم تحيين دليل العمل بالنسبة لمجال الشغل والعلاقات المهنية وادراج واجب الاشعار بهذا الدليل |
| | | | عدم وجود دليل إجراءات موحد للإطارات الرقابية (سلك تفقد الشغل + سلك تفقد طب الشغل |

## البرنامج 3 : النهوض الاجتماعي

### الهدف الاستراتيجي عدد 1: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

| الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي | الأسباب المباشرة | الأسباب الرئيسية | الأسباب الجذرية |
|---|---|---|---|
| **تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف** | محدودية تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف | عدم ملائمة النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة للنهوض الاجتماعي | عدم مراجعة النصوص القانونية |
| | | | غياب المناشير التفسيرية |
| | | نقص الموارد البشرية المؤهلة للتعهد بالنساء من الفئات الهشة ضحايالعنف | عدم توفر العدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعين المتكونين في مجال العنف ضد المرأة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | عدم توفر حقائب تكوينية خصوصية في مجال التعهد بالنساء ضحاياالعنف |
| **تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف** | محدودية تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف | عدم توفر فضاءات مخصصة للإنصات للنساء ضحايا العنف | عدم توفر آليات تفرض توفير فضاءات خاصة بالإنصات |
| | | | عدم ادراج حاجيات المرأة المعنفة ضمن البرامج الوظيفية لتهيئة البناءات الإدارية الخاصة بهياكل النهوض الاجتماعي |
| | | النقص في التحسيس بآليات الارشاد في مجال مناهضة العنف ضد المرأة | غياب أدلة إجراءات واضحة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة |
| | | | غياب خطة اتصالية خصوصية تعنى بمقاربة النوع الاجتماعي (تستهدف هياكل الوزارة والنساء ضحايا العنف) |
| | | غياب مسار خصوصي لمناهضة العنف ضد المرأة خصوصا من الفئات الهشة لفائدة الأخصائيين الاجتماعين | غياب أدلة منهجية |
| | | | نقص التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في مجال العنف ضد المرأة |
| | | عدم تطبيق مقتضيات الاتفاقية المشتركة بين قطاعات المرأة والأسرة والطفولة والعدل والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية للتعهد بالنساء ضحايا العنف (الممضاة بتاريخ 15 جانفي 2018) | عدم وضوح مشمولات الأطراف المعنية |
| | | | نقص المتابعة والتقارير (**reporting**) |
| | | | عدم تفعيل عمل لجنة المتابعة المنصوص عليها بالاتفاقية |
| | | عدم توفر آليات رصد النساء ضحايا العنف من الفئات الهشة في المجال الاجتماعي | غياب المعطيات الإحصائية موزعة وفقا للنوع الاجتماعي |
| | | | غياب أدلة ومذكرات توجيهية حول كيفية رصد حالات العنف |

## 2.1 خطة عمل الأثر 1

### 1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

| البرنامج 1 : الشغل والعلاقات المهنية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | |
| | *المؤشرات العملياتية* | | | | | |
| **الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي :** | **اسم المؤشر** | **إنجازات 2023** | **تقديرات 2024** | **تقديرات 2025** | **تقديرات 2026** | **تقديرات 2027** |
| **الهدف الاستراتيجي 1: ضمان مقومات العمل اللائق** | | | | | | |
| تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنها | نسبة النصوص المنظمة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية المحينة | | | لم يقع بعد، جرد وتقديم النصوص القانونية المنظمة للقطاع التي تتطلب تحيين | | |
| تدعيم التكوين الاستهدافي في مناهضة العنف بأماكن العمل بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة | نسبة مشاركة متفقدي الشغل وطبالشغل في الدورات التكوينية حول الوقاية والتعهد بحالات العنف ضد المرأة في العمل | | | نظرا للتأخر الحاصل في انجاز زيارات وحملات مراقبة مكثفة للقطاع الفلاحي سنة 2024 يتم من خلالها رفع المؤشرات والمعطيات الخاصة بالعنف ضد المرأة في القطاع الفلاحي (انواعه، مجالاته، نسبة النساء التي تتعرض للعنف سنويا، الجهات التي تكثر فيها ظاهرة العنف اكثر: الحضرية او الريفية ) ..) فانه تعذر برمجة دورات تكوينية في الغرض الى حين التمكن من جمع كل هذه المعطيات حتى يتم برمجة الدورات التكوينية حسب معطيات دقيقة. | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| إرساء آليات اشعار وتبليغ خاصة بسلك تفقد الشغل | نسبة التقدم في إنجاز أليات الاشعار الخاصة بالنساء ضحايا العنف في أماكن العمل (أليات الاشعار المنجزة / المبرمج) | | | | هذا المؤشر يعود الى الانتهاء من تحيين دليل الإجراءات المتعلق بتفقد الشغل الذي لا يزال في طور الانجاز |

| البرنامج 3 : النهوض الاجتماعي | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | |
| | | المؤشرات العملياتية | | | | |
| الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي | اسم المؤشر | إنجازات 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2027 |
| الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة | | | | | | |
| تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف | نسبة المكونين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة | | | 25% | 35% | 20% |
| تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف | نسبة النساء ضحايا العنف المتعهد بهن من قبل هياكل النهوض الاجتماعي من مجموع النساء من الفئات الهشة | | | 15% | 20% | 25% |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد فضاءات الإنصات المهيئة لفائدة النساء من الفئات الهشة ضحايا العنف | | | 15 | 15 | 19 |

### 2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 1

## البرنامج عدد 1 : الشغل والعلاقات المهنية

| الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي | | | مؤشرات الأنشطة | | | | | الميزانية حسب الروزنامة | | | | مصادر أخرى للتمويل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصنف | الصنف الفرعي | ملخص الأنشطة | اسم المؤشر | إنجازات 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | 2023 | 2024 | 2025 | 2026 | |
| الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تدعيم الرقابة لرصد حالات العنف (ضد المرأة) في أماكن العمل والتبليغ عنه | | | | | | | | | | | | |
| الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2 : تدعيم التكوين الاستهدافي في مناهضة العنف بأماكن العمل | | | | | | | | | | | | |
| تشريع تعزيز قدرات | اقتراح تكوين تنقيحي لفائدة متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل والأطباء المكلفين بالعنف في أماكن العمل | عدد حملات التحسيس والتوعية حول العنف في أماكن العمل | عدد | | | | 58 لسنة 2017 | | | | | |
| | | نسبة التقدم في مراجعة النصوص المنظمة لمشمولات متفقدي الشغل | | | | | | | | | | |
| | | عدد حملات التحسيس والتوعية حول العنف في أماكن العمل | | | | | | | | | | |

- عمل
- تحديد النصوص المزمع تنقيحها
- اعداد مقترحات التنقيحات
- العرض للمصادقة

لم يقع برمجة مقترح وورشات عمل تخص تنقيح النصوص المنظمة لمشمولات متفقدي الشغل

لم يتم برمجة دورات تكوينية في هذا الصدد على

يقع مراسلة مخرجات حملة مراقبة القطاع الفلاحي والأطباء متفقدي الشغل سيتم التأخر في انجاز

حملة الرصد الخاصة بوضعية العاملات الفلاحيات التي ستتم خلال شهر سبتمبر 2024

سنة 2024 الراجع بدوره الى الانشغال بإنجاز

حملات متأكدة لفئات وقطاعات هشة أخرى (حملة

| | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بالتنسيق مع | | | | | | | | | | | | | | |
| **تشريع** | برنامج القيادة والمساندة اقتراح تنقيح بعض أحكام محلة الشغل في | | | | | | | | نسبة التقدم في | | | | ذوي الإعاقة، حملة المشغلين بالمناولة ) ومحدو الوسائل اللوجستية (سيارات عمل + رصيد بشر للقيام بأكثر من حملة في السنة ..... | | | |
| **مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2** | | | | | | | | | | | | | | | |
| | الاجتماعي | | | | | | | | | | | | | | |
| **مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1** | | | | | | | | | | | | | | | |

| **الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 3 : إرساء آليات اشعار وتبليغ خاصة بسلك تفقد الشغل** | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **تنظيم وأساليب** | تحيين دليل الإجراءات وادراج انموذج للاشعار بحالات الإبلاغ عن العنف (تحيين انموذج تلقي الشكايات الفردية بإضافة خانة تتعلق بالتبليغ بحالات العنف) | • تكوين فريق عمل<br>• تحديد المسار<br>• إعداد مشروع وثيقة دليل الإجراءات<br>• المصادقة تعميم العمل بالدليل | | | عدم التمكن من انهاء اشغال تحيين دليل الإجراءات وتاجيل ذلك الى سنة 2025 | | | | | | يقوم بهذا العمل فريق من متفقدي الشغل بمقرات عملهم ومقرات الوزارة ولا يتطلب تمويلا | | | |
| **مجموع ميزانية الهدف العملياتي 3** | | | | | | | | | | | | | | | |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1** | | | | | | | | |

### 2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 1

**البرنامج عدد 3 : النهوض الاجتماعي**

| *الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي* | | | *مؤشرات الأنشطة* | | | | | *الميزانية حسب الروزنامة* | | | | مصادر أخرى للتمويل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *الصنف* | *الصنف الفرعي* | *ملخص الأنشطة* | *اسم المؤشر* | *إنجازات 2023* | *تقديرات 2024* | *تقديرات 2025* | *تقديرات 2026* | *2023* | *2024* | *2025* | *2026* | |
| **الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تعزيز آليات الحماية للنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف** | | | | | | | | | | | | |
| **تشريع** | التنسيق مع الأطراف المتدخلة لإعداد | • تكوين فريق عمل (الهيئة العامة وادراة الشؤون القانونية/ / نقاط الإتصال في ملف العنف | نسبة التقدم في الإنجاز | | | 100% | | | | 2.000 (خلاص خبير) | - | الوزارة |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مشروع منشور تفسيري يضبط تدخلات الأخصائيين الاجتماعين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة | المعينين من قبل مؤسساتهم)<br>• التعاقد مع خبير في مجال النوع الاجتماعي<br>• إعداد مقترح المنشور<br>• إصدار النشور التفسيري | | | | | | | | | | |
| **تعزيز قدرات** | تكوين العاملين حول آليات رصد واستقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف بالتنسيق مع مصالح برنامج القيادة والمساندة | | عدد الدورات التكوينية | | | 03 دورات اقليمية | 02 دورات | | | 75.000 (تتضمن تكاليف الدورات التدريبية+ تكاليف انتداب خبير | 50.000 | الوزارة /التعاون الدولي |
| | | | عدد الأعوان المكونين | | | | | | | | | |
| **تعزيز قدرات** | ادراج محور مناهضة العنف ضد المرأة صلب برامج التكوين الاساسي والتكوين المستمر (INTES/ISES) | • تركيز فريق عمل يضم الأكاديميين وممثلين عن الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي<br>• بلورة محتوى محاور التكوين المقترحة<br>• التنسيق مع سلطتي الإشراف (الشؤون الاجتماعية + التعليم | نسبة التقدم في الإنجاز | | | %40 (نقطة1 و2) من مراحل الانجاز | %40 (نقطة 3 و4) من مراحل الانجاز | | | | | |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة | العالي)<br>• المصادقة من طرف المجلس العلمي<br>• إدراج المحور التكويني ضمن محاور التكوين للسنة الدراسية /مرحلة التكوين | | | | | | | | | | | |
| **مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1** | | | | | | | | | | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة (الأثر 1)** | | | | | | | | | | |

## 3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 1

| الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2 : تدعيم التعهد النفسي والاجتماعي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **تنظيم وأساليب** | إعداد دليل الإجراءات في مجال مناهضة العنف ضد المرأة في القطاع الاجتماعي | • تكوين فريق عمل<br>• التعاقد مع خبير في مجال النوع الاجتماعي<br>• تحديد محتوى الدليل وعناصره<br>• ضبط رزنامة التنفيذ<br>• اصدار الدليل التعريف بالدليل لدى الاخصائيين الاجتماعيين | نسبة التقدم في انجاز الدليل | | | %75<br>(نقطة 1 و2 و3 و 4) من مراحل الانجاز | %25<br>(نقطة 5 و 6) من مراحل الانجاز | | | 5000(انتداب خبير) | 5000<br>(تتضمن تكاليف برمجة 03 ورشات عمل) | الوزارة / التعاون الدولي |
| **دراسات وإحصاء** | إعداد دراسة خصوصية لتحسين آليات الانصات والإحاطة | • التنسيق مع خبير في قانون مناهضة العنف<br>• اعداد استمارة موجهة للنقاط الاتصال حول اليات الانصات<br>• مدى تمثيله عدد الإجابات على الإستمارة الخاصة بتحسين آلية الإنصات والإحاطة للعدد الجملي لنقاط الاتصال<br>• برمجة ورشات تفكير ( atelier de reflexion)<br>• اعداد | نسبة التقدم في إنجاز الدراسة حول تحسين آليات الإنصات والإحاطة بضحايا العنف | | | %40<br>(نقطة 1 و 2و 3 من مراحل الانجاز | %40<br>(نقطة 4 و 5) من مراحل الانجاز | | | 03 ورشات عمل<br>75.000 | 03 ورشات عمل<br>75.000 | الوزارة / التعاون الدولي |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الدراسة من قبل الخبير بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة (الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي / CRES/ الأإدارة العامة للتخطيط والبرمجة والتحليل الاستراتيجي)<br>• ضبط آليات استغلال مخرجات الدراسة (النشر، إعداد مذكرة توجيهية ، تنفيذ التوصيات...) | | | | | | | | | | |
| **معدات وتهيئات** | تهيئة فضاءات خاصة باستقبال المرأة ضحية العنف (الهياكل الجهوية ومراكز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي) | • ضبط قائمة الهياكل المعنية<br>• تشخيص حالة الفضاءات<br>• تحديد الهياكل النموذجية للبدء بتركيز فضاءات استقبال<br>• تحديد معايير التهيئة بالاستئناس بالتجارب المماثلة<br>• البدء بأشغال<br>• التهيئة بالتنسيق مع مصالح برنامج القيادة والمساندة | عدد الفضاءات المهيئة لإستقبال ضحايا العنف | | | 3 فضاءات | 3 فضاءات | | | | 45.000 | 45.000 | الوزارة |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **تشريع** | مراجعة نظام التنقيط لادراج معايير تمييز ايجابي لمزيد التعهد بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف | • تركيز فريق عمل<br>• تحديد معايير التمييز الايجابي ومدى تلاؤمها مع مقتضيات النصوص المنظمة لبرنامج الضمان الاجتماعي<br>• تحديد الفئة المستهدفة وشروط الانتفاع (الحالة الاجتماعية والمدنية.)<br>• اعداد مقترح التنقيح المصادقة على مشروع التنقيح | نسبة التقدم في الجاز الدليل | | | 100% | | | بدون انعكاس مالي | | |
| **تنسيق** | الشراكة مع الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي لمزيد التمكين الاقتصادي بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف | • تحديد الجمعيات<br>• عقد اجتماعات<br>• تحديد أوجه التعاون<br>• ابرام اتفاقيات شراكة بلورة الآليات الكفيلة بتنفيذ الاتفاقيات في إطار التمويل العمومي | عدد الاتفاقيات المبرمة<br>عدد المشاريع المسندة لفائدة النساء من الفئات الهشة ضحايا العنف | | | 15% | 20% | | تمويل عمومي | | الوزارة |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| • | | | للجمعيات (مثال : الاستهداف وفق حصص) | | | | | | | | | |
| **مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2** | | | | | | | | | | | | |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 3** | | | | | | | | | | | |

**برنامج النهوض الاجتماعي :**

تم تحديد الهدف العملياتي المتعلق بالتعهد بالنساء من الفئات الهشة ضحايا العنف من خلال تعزيز آليات الحماية وتقديم التعهد النفسي والاجتماعي لهنّ وتوفير فضاءات الانصات وتكوين المكونين والمتدخلين الاجتماعيين حول آليات رصد واستقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف وذلك بهدف تقديم خدمات ذات جودة للنساء ضحايا العنف.

ومن المنتظر ان تتطور المؤشرات المتعلقة بنسبة المكونين والنساء ضحايا العنف المتعهد بهنّ والفضاءات الخاصة لاستقبالهنّ (الهياكل الجهوية ومراكز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي) بـنسبة 5% سنويا على المدى المتوسط 2025-2027.

## الأثر عدد 2 : الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس المنتخبة و الهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي

### 1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

## البرنامج 3 : النهوض الاجتماعي

**الهدف الاستراتيجي عدد 3: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية**

| الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي | الأسباب المباشرة | الأسباب الرئيسية | الأسباب الجذرية |
|---|---|---|---|
| **تدعيم تمثيلية المرأة الأمية في المجالس المنتخبة** | **محدودية تدعيم تمثيلية المرأة الأمية في المجالس المنتخبة** | نقص المعرفة بالحياة السياسية ومسار الانتخابات ومختلف الفرص المتاحة إثر المشاركة في المجالس والهيئات المنتخبة | نقص الكفاءة عند النساء لاسيما الأميات |
| | | | نقص التحسيس على طرق عمل والإضافات الممكنة للمجالس المنتخبة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | رفض و عزوف النساء عن المشاركة في المجالس المنتخبة | محدودية البنية التحتية (الربط بالوسائل التكنولوجية الحديثة / اشكالية النفاذ إلى المعلومة بالنسبة إلى متساكني المناطق الريفية) |
| | | | نقص المبادرة |
| | | | البيئة الاجتماعية والاقتصادية غير المحفزة للنساء (العمل بقطاعات هشة/ نقص الموارد المالية / اللجوء إلى العمل لتلبية الحاجيات اليومية عوض المشاركة في الحياة العامة) |

## 2.1 خطة عمل الأثر 2

### 1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوعالإجتماعي

| البرنامج 3 : النهوض الاجتماعي | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | |
| | | ***المؤشرات العملياتية*** | | | | |
| **الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي** | **اسم المؤشر** | **إنجازات 2023** | **تقديرات 2024** | **تقديرات 2025** | **تقديرات 2026** | **تقديرات 2027** |
| **الهدف الاستراتيجي 3 المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية** | | | | | | |
| تدعيم تمثيلية المرأة الأمية في المجالس المنتخبة | نسبة مشاركة النساء الأميات في المجالس المنتخبة (محليا/ جهويا/ ..) | | | في انتظار استكمال المعطيات | | |
| | نسبة النساء الأميات اللاتي تم تحسيسهن بأهمية المشاركة المجالس المنتخبة | | | في انتظار استكمال المعطيات | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نسبة استقطاب النساء الأميات | %22.3 | | | | | |

### 2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 2

## البرنامج عدد 3 : النهوض الاجتماعي

| *الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي* | | | *مؤشرات الأنشطة* | | | | | *الميزانية حسب الروزنامة* | | | | مصادر أخرى للتمويل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *الصنف* | *الصنف الفرعي* | *ملخص الأنشطة* | *اسم المؤشر* | *إنجازات 2023* | *تقديرات 2024* | *تقديرات 2025* | *تقديرات 2026* | *2023* | *2024* | *2025* | *2026* | |
| **الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تدعيم تمثيلية المرأة الأمية في المجالس المنتخبة** | | | | | | | | | | | | |
| **تعزيز قدرات** | التكوين الاستهدافي لفائدة النساء الأميات بالمراكز التابعة للمركز الوطني لتعليم الكبار بالتنسيق مع برنامج القيادة والمساندة | | نسبة النساء الأميات المتكونات | | في انتظار استكمال المعطيات | | | | | | | |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **معدات** | تهيئة وحدات متنقلة | | | | | | | | | | | | | |
| | من خلال إدراج محور يتعلق بالحقوق المدنية والعمل الجمعياتي | | | | | | | | | | | | | |
| **تواصل** | برمجة حملات تحسيسية لفائدة النساء الأميات للتعريف بالحقوق المدنية والمساهمة في الأنشطة العامة | | | | | | | | | | | | | |
| **مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1** | | | | | | | | | | | | | | |

**مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة (الأثر 2)**

## الأثر عدد 3 : سياسات تضمن التمكين الاقتصادي و المالي للنساء و الحق في العمل اللائق و الأجر العادل

### 1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

## البرنامج 1 : الشغل والعلاقات المهنية

### الهدف الاستراتيجي عدد 1 : ضمان مقومات العمل اللائق

| الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي | الأسباب المباشرة | الأسباب الرئيسية | الأسباب الجذرية |
|---|---|---|---|
| **تدعيم الرقابة (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي** | ضعف التغطية الرقابية لتثبت من ظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) | العامل الجغرافي المتمثل في تواجد هذه الوحدات في أماكن وعرة وبعيدة ومشتتة اغلبها بالمناطق الداخلية والريفية | طبيعة التوزيع الجغرافي بالبلاد |
| | | ضعف الموارد البشرية واللوجستية للرقابة على القطاعين المهيكل وغير المهيكل | توقف الانتدابات منذ مدة واحالة عدد هام من الاعوان على شرف المهنة دون سد الشغورات المترتبة عن ذلك |
| | | خصوصية نظام العمل في القطاع الفلاحي (موسمي، ميسرة، توقيت العمل (الصباح الباكر مثلا) | |
| | | غياب المعطيات الإحصائية للوحدات والعاملين فيها | تشتت المعطيات الإحصائية بين جميع المتدخلين |

## البرنامج 2 : الضمان الاجتماعي

### الهدف الاستراتيجي عدد 2 : تحسين التغطية الاجتماعية

| الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي | الأسباب المباشرة | الأسباب الرئيسية | الأسباب الجذرية |
|---|---|---|---|
| **تدعيم نفاذ النساء العاملات في القطاع غير المهيكل للتغطية الاجتماعية** | **محدودية تدعيم نفاذ النساء العاملات في القطاع غير المهيكل للتغطية الاجتماعية** | عدم معرفة العاملات في القطاع غير المهيكل بمزايا أنظمة التغطية الاجتماعية | غياب أنظمة تغطية اجتماعية خصوصية لبعض المهن |
| | | | محدودية وقدم أدوات التواصل لدى المصالح الإدارية |
| | | | عدم تواتر وظرفية الحملات التحسيسية |
| | | لجوء العاملات في القطاع غير المهيكل إلى أنظمة أخرى (برنامج الأمان الاجتماعي) عوضا عن الانخراط في أنظمة الضمان الاجتماعي (الانتفاع بجراية وعلاج مجاني دون دفع مساهمات) | استيعاب برنامج الأمان الاجتماعي لعدد هام من العاملين في القطاع غير المهيكل |
| | | | غياب نصوص قانونية ملزمة للتصريح بالوضعية تجاه الصناديق بالنسبة لبعض المهن و نقص الجانب الزجري المتعلق بالتصريح |
| | | غياب اليات موجهة لاستقطاب واستهداف الفئات الهشة للانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي | غياب برامج تحسيسية |
| | | | غياب معطيات إحصائية دقيقة حول الفئة المستهدفة |
| | | | ضعف آليات التنسيق بين الهياكل المتدخلة (أجهزة التفقد/ النهوض الاجتماعي/ الصناديق...) |

## البرنامج 3 : النهوض الاجتماعي

### الهدف الاستراتيجي عدد 2 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية

| الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي | الأسباب المباشرة | الأسباب الرئيسية | الأسباب الجذرية |
|---|---|---|---|
| **تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغيليتهن** | **محدودية تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغيليتهن** | عزوف النساء من الفئات الهشة ونقص المبادرة لديهن | عدم ملائمة الشهائد والتخصص/ بعد مؤسسات التكوين |
| | | | نقص الثقة في النفس والخوف من فشل المشاريع |
| | | | الأمية ومحدودية المستوى التعليمي |
| | | | ضعف الموارد المالية للنساء من الفئات الهشة وعدم التحكم في المداخيل والثروة (ملكية الأراضي) |
| | | صعوبة النفاذ إلى المعلومة خاصة في المناطق الداخلية والريفية | صعوبة النفاذ إلى المرافق العامة |
| | | | تعقد وثقل الإجراءات الإدارية |
| | | | ارتفاع كلفة الخدمات العامة ومحدودية البنية التحتية |
| | | صعوبة الولوج لمصادر تمويل المشاريع | ضمانات مالية مرتفعة من قبل البنوك المختصة |
| | | | عدم الدراية بمصادر التمويل و البرامج التي توفرها الوزارة |
| | | ضعف أليات التنسيق مع الجمعيات المختصة في المجال و مع الوزارات | نقص الإعلام والتواصل حول برامج وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الإحاطة بالفئات الهشة |

## البرنامج 4 : الهجرة والتونسيين بالخارج

### الهدف الاستراتيجي عدد 1 : تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية

| الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي | الأسباب المباشرة | الأسباب الرئيسية | الأسباب الجذرية |
|---|---|---|---|
| **تدعيم الاستراتيجية الاتصالية والتحسيسية للنهوض بالاستثمار لدى التونسيات المقيمات بالخارج** | **محدودية تدعيم الاستراتيجية الاتصالية والتحسيسية للنهوض بالاستثمار لدى التونسيات المقيمات بالخارج** | صعوبة نفاذ النساء المقيمات بالخارج إلى المبادرة الخاصة | صعوبات الحصول على التمويل |
| | | | التكلفة المشطة للتحويلات المالية للتونسيين والتونسيات المقيمين بالخارج مقارنة بدول ألأخرى |
| | | | نقص المعرفة بالتحفيزات والتشجيعات الممنوحة من الدولة التونسية |
| | | | ثقل الإجراءات الإدارية المنظمة للأنشطة الاقتصادية |
| | | | صعوبة تجميع المعطيات والبيانات لإصدار معطيات إحصائية خصوصية للنساء المقيمات بالخارج صاحبات المبادرة |
| | | | غياب الاتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي في عدد من الدول خاصة دول الخليج |
| | | محدودية وعدم كفاية آليات الحماية الاجتماعية | تعدد الهياكل المتدخلة سواء على المستوى الوطني أو بالخارج |
| | | | تعدد الهياكل المتدخلة سواء على المستوى الوطني أو بالخارج |

## 2.1 خطة عمل الأثر3

### 1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

## البرنامج 1 : الشغل والعلاقات المهنية

| الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي | المؤشرات العملياتية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | اسم المؤشر | إنجازات 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2027 |
| **الهدف الاستراتيجي 1: ضمان مقومات العمل اللائق** | | | | | | |
| تدعيم الرقابة (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في القطاع الفلاحي | تطور زيارات التفقد في مجال تفقد الشغل في مجال تفقد الشغل للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء | 299 زيارة (شملت 18733 عاملا: 12286 اناث و6447 ذكور) | | | | |
| | تطور زيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء | سيتم انجاز الزيارات خلال سنة 2024 في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للصحة والسلامة المهنية 2024-2025 | | | | |

## البرنامج 2 : الضمان الاجتماعي

| | المؤشرات العملياتية | |
|---|---|---|
| | | |

| الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي | اسم المؤشر | إنجازات 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2027 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف الاستراتيجي 2: تحسين التغطية الاجتماعية** | | | | | | |
| تدعيم التحسيس والنفاذ إلى المعلومة للنساء العاملات في القطاع غير المهيكل | نسبة التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي | %4.95 | | | | |
| توسيع التغطية بشبكة دور الخدمات والوحدات المتنقلة بالمناطق الداخلية والريفية | عدد دور الخدمات على المستوى الوطني | | | | | |

| البرنامج 3 : النهوض الاجتماعي | | |
|---|---|---|
| | | |
| | ***المؤشرات العملياتية*** | |

| الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي | اسم المؤشر | إنجازات 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | تقديرات 2027 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف الاستراتيجي 2 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية** | | | | | | |
| تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغيليتهن | عدد مشاريع بعث موارد الرزق المحدثة سنويا لفائدة النساء المعيلات لأسرهن خاصة من ضحايا العنف | | | 20 | 30 | 40 |
| | عدد مشاريع بعث موارد الرزق المحدثة سنويا لفائدة النساء حاملات لإعاقةالمرسمات بمراكز التربية المختصة | | | 10 | 13 | 16 |
| | عدد النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية | 180510 | | 185000 | 190000 | 195000 |

## البرنامج 4 : الهجرة والتونسيين بالخارج

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | *المؤشرات العملياتية* | | | |
| **الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي** | **اسم المؤشر** | **إنجازات 2023** | **تقديرات 2024** | **تقديرات 2025** | **تقديرات 2026** | **تقديرات 2027** |
| **الهدف الاستراتيجي 1: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية** | | | | | | |
| تدعيم الاستراتيجية الاتصالية والتحسيسية للنهوض بالاستثمار لدى التونسيات المقيمات بالخارج | عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيات المقيمات بالخارج | | | 105 | 110 | 115 |

### 2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 2

**البرنامج عدد 1 : الشغل والعلاقات المهنية**

| الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي | | مؤشرات الأنشطة | | | | | | الميزانية حسب الروزنامة | | | | | مصادر أخرى للتمويل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي2: توسيع التغطية بشبكة دور الخدمات والوحدات المتنقلة بالمناطق الداخلية والريفية** | | | | | | | | | | | | | |
| **معدات وتهيئات** | الترفيع في عدد الوحدات المتنقلة للضمان الإجتماعي | **الأنشطة** | | عدد الوحدات المتنقلة للضمان الاجتماعي | | **2024** | **2025** | **2026** | | | | | |
| **الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تدعيم الرقابة (تفقد الشغل + تفقد طب الشغل) المتعلقة بظروف عمل النساء في** | | | | | | | | | | | | | |
| **مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2** | | | | | | | | | | | | | |
| | لاستهداف القطاع الفلاحي بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل وطب الشغل | | | للشغل لفائدة النساء العاملات في الفلاحة | | | في اعداد خطة العمل الى حدود 2024 | | | | | | |
| | رصد الاخلالات المتعلقة بالتغطية الاجتماعية والحرمان من الاجر او جزء منه | | | عدد المخالفات المرفوعة في هذا الصدد وعدد المحاضر الموجهة الى مصالح الضمان الاجتماعي في الغرض | | | لا يمكن تقديم تقديرات الابعد استكمال الحملة المزمع إنجازها والاطلاع على مخرجاتها | | | | | | |
| **تشريع** | اقتراح تنقيح أحكام الاتفاقيات المتعلقة | | | نسبة التقدم في مراجعة هذه | | | - | | | | | | |

## البرنامج عدد 3 : النهوض الاجتماعي

| الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي | | | مؤشرات الأنشطة | | | | | | ميزانية حسب الروزنامة | | | | مصادر أخرى للتمويل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصنف | الصنف الفرعي | ملخص الأنشطة | اسم المؤشر | إنجازات 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | 2023 | 2024 | 2025 | 2026 | |
| الشراكة مع الجمعيات لتحفيز المبادرة النسائية | | | عدد النساء من الفئات الهشة المنتفعات بمشاريع بعث موارد رزق في إطار الشراكة مع الجمعيات | | 40 | 35 | 30 | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1 | | | | | | | | | | | | |

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة وتحسين تشغيليتهن

## البرنامج عدد 2 : الضمان الاجتماعي

| الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي | مؤشرات الأنشطة | ميزانية حسب الروزنامة | مصادر أخرى للتمويل |
|---|---|---|---|

## البرنامج عدد 4 : الهجرة والتونسيين بالخارج

| الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2 : المساهمة في تحسين فرص الاستثمار لفائدة التونسيات المقيمات بالخارج | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ***الصنف*** | ***الصنف الفرعي*** | ***ملخص الأنشطة*** | ***اسم المؤشر*** | ***إنجازات 2023*** | ***تقديرات 2024*** | ***تقديرات 2025*** | ***تقديرات 2026*** | |
| تحسين وتدعيم التنسيق مع الهياكل المتدخلة في مجال الإستثمار واتخاذ إجراءات لتخفيف | | | عدد الإجراءات | | | | | يقع رفع وعرض التوصيات المنبثقة عن الندوات في الغرض على وزارة المالية والبنك المركزي |
| **الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1 : تدعيم الإستراتيجية الاتصالية والتحسيسية للنهوض بالاستثمار لدى آلتونسيين** | | | | | | | | |
| **تعزيز قدرات** إعداد دراسة حول أسباب المالية | برمجة دورات تكوينية استهدافية لفائدة أعوان الصناديق الاجتماعية حول التكنولوجيات الحديثة وآليات التواصل (اعوان الشبابيك/ | | عدد الأعوان المكونين /عدد الدورات التكوينية | | في انتظار استكمال المعطيات | | | |
| المهاجرات عن إبرام إتفاقيات مع الإستثمار بالتنسيق البنوك والمؤسسات مع المرصد المالية لتسهيل الوطني للهجرة التحويلات المالية | | | عدد الإتفاقيات المبرمة مع البنوك والمؤسسات المالية | | | | | برمجة جلسات عمل في الغرض مع الجامعة العامة للبنوك والبنك المركزي للقيام بحملات تحسيسية حول الامكانيات و الحوافز المتوفرة لتطوير قيمة التحويلات المالية |
| | | | عدد الحملات | | | | | |
| **مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة (الأثر 3)** | | | | | | | | |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإجتماعي بالخارج بالتنسيق مع الجمعيات العاملة في مجال الهجرة لمزيد الإحاطة بالنساء من الجالية التونسية بالخارج | | | | | | | | | | | |
| برنامج القيادة و المساندة | | | | | | | | | | | |
| **مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1** | | | | | | | | | | | |
| التنسيق مع الجمعيات العاملة في مجال الهجرة لمزيد الإحاطة بالنساء من الجالية التونسية بالخارج | | عدد الإتفاقيات المبرمة مع الجمعيات العاملة في مجال الهجرة | | 1 | 1 | 1 | | العمل على حث السادة المندوبين الجهويين والملحقين الإجتماعيين ومديري المراكز الإجتماعية والثقافية على مزيد التنسيق مع الجمعيات الناشطة في المجال التنموي وإمكانية إبرام إتفاقيات شراكة في الغرض | | | |
| **مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2** | | | | | | | | | | | |

## 3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 3

- **برنامج الشغل والعلاقات المهنية :**

نظرا لتكليف متفقدي الشغل خلال سنة 2024 بإنجاز عمل يخص كل من ذوي الإعاقة والمشغلين في اطار المناولة، الى جانب العمل الميداني اليومي ونظرا لمحدودية الاطار البشري في مجال تفقد الشغل ونظرا لما يحيط بالقطاع الفلاحي من صعوبات ومعوقات (التوزع الجغرافي لوحدات العمل الفلاحي في أماكن وعرة بالمناطق الداخلية ....) حالت دون التمكن من الانطلاق في انجاز زيارات وحملات مراقبة وانشطة يتم من خلالها رفع المؤشرات الدقيقة واللازمة التي تمكن من برمجة خطة عمل مشتركة خاصة بالعاملات الفلاحيات. وعليه تم برمجة حملة مراقبة للقطاع الفلاحي شاملة، موسعة ومشتركة بين متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل الى شهر سبتمبر 2024 يقع فيها دراسة لمشاكل القطاع بما في ذلك المتعلقة بتشغيل النساء ومن خلال مخرجات هذه الحملة سيتم برمجة خطة عمل كاملة تحتوي على أنشطة ومؤشرات دقيقة وواقعية تتلاءم مع الأهداف المدرجة ببطاقة النوع الاجتماعي.

- **برنامج الضمان الاجتماعي :**

تعمل مصالح برنامج الضمان الاجتماعي على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف الفئات العاملة، كما تعمل على استقطاب القطاع غير المنظم لضمان الانخراط الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الاجتماعي من ذلك النساء العاملات بالقطاع الفلاحي باعتبار تدني نسب التغطية الاجتماعية لهذا القطاع.

| الأهداف الاستراتيجية للبرنامج | الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي | المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعية | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المؤشر | إنجازات 2022 | | | انجازات 2023 | | | إنجازات 2023 مقارنة بإنجازات 2022 | |
| | | | المجموع | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | أناث |
| **تحسين التغطية الاجتماعية** | تدعيم التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي | نسبة التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي* | %10.14 | %7.19 | %2.95 | % 17 | %12.5 | %4.95 | %167.65 | % 173.85 | %167.79 |

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية للأجراء الفلاحيون تطورا هام سنة 2023، حيث بلغت 17 % مقابل 10.14 % فقط سنة 2022. كما سجلت نسبة التغطية الاجتماعية للنساء العاملات في القطاع الفلاحي تطورا بنسبة 167.79% مقارنة بسنة 2022، ويعود ذلك إلى مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين عبر إحداث تمثيليات جديدة لهياكل الضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية أو الانخراط بدور الخدمات الاجتماعية، وتنظيم فرق متنقلة للضمان الاجتماعي لمزيد التعريف بخدمات الضمان الاجتماعي وخاصة في الوسط الفلاحي والتشجيع على التسجيل على عين المكان. هذا علاوة على الدور الهام للخدمات الرقمية التي يوفرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عبر تطوير عدد من التطبيقات الإعلامية الموجهة لفائدة منظوريه من المؤجرين والعملة غير الأجراء والمضمونين الاجتماعيين وتحسين إجراءات الولوج إليها مما يساهم في مزيد تحسين الخدمات المسداة لفائدتهم وتيسير استغلالها والولوج إليها ، إضافة إلى حملات المراقبة الميدانية التي يتولى الصندوق القيام بها بالشراكة مع تفقدية الشغل في إطار الاتفاقية الاطارية للتّعاون والتّنسيق التي تمّ توقيعها بين الهيئة العامة للشّغل والعلاقات المهنية وصناديق الضمان الاجتماعي بغاية تحسين مراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحدّ منه.

ولكن على الرغم من التطور الهام الذي عرفته نسبة التغطية الاجتماعية للعاملين في القطاع الفلاحي سنة 2023 إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع بقية الأنظمة، كما نلاحظ التفاوت الكبير في نسب التغطية بين الإناث (4.95%) والذكور (12.5 %) نتيجة لجملة من العوامل من أهمها:

**1. عدم ملائمة نظام الضمان الاجتماعي لخصوصية العمل في الميدان الفلاحي (عمل موسمي وظرفي، اختلاف المؤجرين وفقا لمتطلبات العمل، الهشاشة الاقتصادية للنساء العاملات ...)،**

**2. محدودية جاذبية نظام الضمان الاجتماعي للقطاع الفلاحي والمنافع التي يقدمها بالمقارنة مع بقية الأنظمة ومع برامج أخرى على غرار برنامج الأمان الاجتماعي،**

**3. البعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية وخاصة بالأوساط الريفية،**

**4. ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات وهو ما يتطلب مضاعفة الجهود لدفع هذه الشريحة للإخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي.**

**5. محدودية المراقبة الميدانية وعدم توحيد أعمال الرقابة نظرا لغياب نص تشريعي يحدد إجراءات المراقبة بكل دقة.**

**ولتجاوز الإشكاليات والرفع من نسب التغطية الاجتماعية للنساء العاملات في القطاع الفلاحي لرمجت الأنشطة التالية:**

1. مراجعة منظومة التغطية الاجتماعية للمرأة العاملة بالقطاع الفلاحيفي اتجاه تكريس نظام تحفيزي يشجع على الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي، بما يمكن من توفير التغطية الاجتماعية والصحية لفائدتهن وحمايتهن من وضعية الهشاشة الاقتصادية.
2. مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين عبر إحداث تمثيليات جديدة لهياكل الضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية أو الانخراط بدور الخدمات الإدارية والرقمية،
3. تنظيم أيام تحسيسية موجهة للنساء العاملات في القطاع الفلاحي لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي مع تنظيم فرق متنقلة لمزيد التعريف بخدمات الضمان الاجتماعي وخاصة في الوسط الفلاحي والتشجيع على التسجيل على عين المكان.
4. تكثيف حملات المراقبة الميدانية بالشراكة مع تفقدية الشغل في إطار الاتفاقية الاطارية للتّعاون والتّنسيق التي تمّ توقيعها بين الهيئة العامة للشّغل والعلاقات المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي لمراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم بما في ذلك القطاع الفلاحي.
5. تمّ اعداد استراتيجية المراقبة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للفترة 2024 -2026 تهدف إلى تحسين نسب التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وتوسيع قاعدة المنضويين تحت مظلة الضمان الاجتماعي.

6. تنفيذ الأنشطة المضمنة باتفاقية التعاون الفني التي تمّ توقيعها سنة 2024 بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والهادفة إلى "تعزيز مجالات التدخل بين مختلف السياسات القطاعية لأجل تحسين نسب التغطية الاجتماعية لفائدة العاملين بالقطاع الفلاحي في تونس".

كما ينتظر أن يتم في إطار هذه الاتفاقية وضع خطة عمل مشتركة مع مختلف الهياكل المتدخلة في هذا المجال تستهدف فئة من العاملين بالقطاع الفلاحي التي لا تزال تشكو من صعوبة الولوج إلى منظومة الضمان الاجتماعي من بينها النساء العاملات قصد تحسين نسب التغطية الاجتماعية لفائدتهن، وذلك من خلال:

- ✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة الهياكل المعنية بهدف تقريب المعلومة القانونية والاجرائية بخصوص الآليات والبرامج المعتمدة في مجال الضمان الاجتماعي.
- ✓ تنفيذ أنشطة وحملات تحسيسية مشتركة لتوعية العاملين والعاملات بالقطاع الفلاحي بأهمية خدمات الضمان الاجتماعي وتشجيعهن على الانخراط.

**• برنامج النهوض الاجتماعي :**

تم تحديد الهدف العملياتي المتعلق بتدعيم المبادرة النسائية للنساء من الفئات الهشة (النساء ضحايا العنف والأمهات العازبات، المسرحات من السجون، ذوات الإعاقة، المنتميات للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل) وتحسين تشغيليتهن بهدف ادماجهن اقتصاديا واجتماعيا وتحقيق استقلاليتهنّ المالية من خلال بعث المشاريع بالشراكة مع الجمعيات وتمكينهنّ من التحويلات المالية (منح ومساعدات) وذلك في إطار السّعي إلى حمايتهنّ من تداعيات الفقر والتهميش والاقصاء وجميع اشكال الاستغلال والجريمة. ومن المتوقع ان يرتفع عدد المشاريع المسندة لهذه الفئة بنسبة تقارب 10 بالمائة على المدى المتوسط 2025-2027.

**•برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج :**

سيتم العمل على تأمين جملة من الانشطة خاصة بفضاء "دور التونسي" ومن ذلك:

- توسيع دائرة النوادي والجمعيات النسائية وتدعيمها من اجل حمايتها وتشجيع المرأة المقيمة بالخارج فصد تسهيل عملية إدماجها ببلد الإقامة،
- القيام بحملات تحسيسية بخصوص مقاومة ظواهر عقود العمل المزيفة والاتجار بالبشر،
- تعزيز تغطية أفراد الجالية بالإطار الإجتماعي،
- إبرام اتفاقيات شراكة مع الهيئات القانونية تهدف إلى الدفاع عن حقوق المهاجرات ومتابعة قضاياهن داخل حدود الوطن وخصوصا خارجه ببلدان الإقامة.

# بطاقة حقوق الطفل للمهمّة :

# التعهدات

# بطاقة التعهدات تجاه حقوق الطفل

## I. الإطار العام المتعلق بحقوق الطفل :

تعتبر المساهمة ضمان الحقوق الأساسية للطفل إحدى الأولويات الاستراتيجية لمهمة الشؤون الاجتماعية والتي تندرج في إطار تجسيم تعهدات الدولة التونسية في هذا المجال والتي تم تكريسها سواء من خلال مصادقتها على جملة الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة أو من خلال مقتضيات الدستور التونسي ضمن الفصلين 39 و 47 منه والرامية إلى ضمان توفير الحقوق الاجتماعية للطفل كالحق في الصحة والتربية والتعليم فضلا عن حماية الأطفال من كل أشكال العنف والاستغلال الجسدي والمعنوي والاقتصادي. وتشمل تدخلات مهمة الشؤون الاجتماعية الأطفال من مختلف الفئات الاجتماعية سيما الفقيرة (أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل) أو التي تعاني من وضعيات الهشاشة و الأكثر عرضة للمخاطر الاجتماعية (الطفولة المهددة والجانحة وفي نزاع مع القانون...) وذلك عبر جملة من البرامج على غرار:

- "برنامج معا ضد تشغيل الأطفال" بالتنسيق مع مكتب العمل الدولي والهادف إلى وضع التصوّرات والآليات العملية الكفيلة بالحدّ من التحاق الأطفال بسوق العمل والدفع نحو تحقيق حماية فعلية بما يكفل لهم طفولة متوازنة وذلك في إطار تجسيم تعهدات الدولة في مجال مكافحة عمل الأطفال إثر المصادقة على إتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل سنة 1992 واتفاقية منظمة العمل الدولية عدد 138 المتعلقة بالحد الأدنى لسن التشغيل سنة 1995 واتفاقية منظمة العمل الدولية عدد182 المتعلقة باسوا أشكال عمل الأطفال سنة 2000.

- " برنامج حماية الأطفال في نزاع مع القانون" والرامي إلى مرافقة الأطفال في كافة مراحل الحكم عبر تدخلات الهياكل الاجتماعية (المركز الاجتماعي لملاحظة الأطفال بمنوبة، مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي وأقسام النهوض الاجتماعي) من خلال حضور الأخصائيين الاجتماعين و الأخصائيين النفسانيين للجلسات القضائية وتقديم تقارير حول الوضعية النفسية والاجتماعية للطفل لإنارة القاضي أو خلال طور الجكم عبر إيداع الطفل بقرار قضائي لفترة ملاحظة أو إثر الحكم من خلال متابعة الأطفال المسرحين من مراكز الإصلاح التربوي.

- "برنامج الإحاطة بالطفولة المهددة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية" ويتمثل البرنامج في احتضان الأطفال الذين يعيشون وضعيات تهديد على معنى الفصل 20 من مجلة حماية الطفل وتوفير الإقامة وتأمين مستلزمات الرعاية الأساسية والإحاطة الاجتماعية والصحية والنفسية والتربوية التي تتطلبها وضعياتهم وضبط برامج إفرادية ملائمة للأطفال بهدف إعادة إدماجهم أسريا وتربويا ومهنيا.

- مشروع "حماية الأطفال الأكثر هشاشة في تونس والاستثمار في الرأسمال البشري من خلال الخدمات الاجتماعية المتكاملة" بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة اليونيسيف والولايات المتحدة الأمريكية والرامي إلى توسيع تغطية برنامج "الأمان الاجتماعي" في تونس لمزيد تقديم الدعم المباشر للأطفال وللعائلات محدودة الدخل في جميع أنحاء البلاد من خلال تمتيع أطفال العائلات المحدودة الدخل بمساعدات في صيغة تحويلات نقدية شهرية لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و18 سنة والمنتمين للأسر المعوزة ومحدودة الدخل إضافة إلى مجموعة من التدابير المصاحبة من أجل جودة الخدمات الاجتماعية.

## II. مساهمة السياسات العمومية في تكريس حقوق الطفل

### 1. برنامج الشغل والعلاقات المهنية

تعتبر مسألة حماية الطفل من جميع أوجه الاستغلال في مجال العمل من الأولويات الهامة لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية وذلك لما يقضيه التزام الدولة التونسية بالمعايير الدولية في المجال والتي نصت عليها مختلف الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة على غرار الاتفاقية رقم 138 لمنظمة العمل الدولية لسنة 1973 المتعلقة بالسن الأدنى للاستخدام والتوصية رقم 146 المكملة لها و الاتفاقية رقم 182 لمنظمة العمل الدولية لسنة 1999 المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال والتوصية رقم 190 حول الأعمال الخطرة، إضافة إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل و اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي . وترمي مختلف هذه الاتفاقيات إلى القضاء على عمالة الأطفال في أسوا أشكالها وتأمين تأطير ورقابة أفضل للأعمال المنجزة في ظروف من شأنها أن تتسبب في أضرار جسدية ومعنوية للطفل.

وفي هذا الصدد يعتبر التشريع التونسي متناسقا مع المعايير الدولية المذكورة سواء على مستوى الدستور و بعض مقتضيات مجلة الشغل (سن القبول في العمل ، السن الدنيا للاستخدام في الأعمال الخطرة ، تشغيل الأطفال ليلا..) أو على مستوى القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

#### 1.1. الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل

**الهدف الإستراتيجي 1 : ضمان توفر شروط العمل اللائق**

| المحاور | الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل | الاشكالية | الأسباب المباشرة | الأسباب الجذرية |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **المحور عدد 1 : تعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال التهديد والاستغلال والعنف** | **الهدف العملياتي 1: تدعيم نشاط المراقبة في مجال تفقد الشغل في اتجاه افراد الأطفال العاملين والمتدربين ببرنامج زيارات يخصهم** | محدودية الرقابة وتشتتها بين عدة جهات | تداخل الأطراف الخاصة بمراقبة الطفل في مجال العمل (التكوين المهني، مندوب حماية الطفولة، مصالح الداخلية، مصالح تفقديات الشغل وتفقديات طب الشغل) | إعطاء صلاحيات مراقبة الطفل في مجال العمل لأكثر من جهة دون إرساء أرضية تناسق بين تدخلات هذه الجهات. |
| | | | | ضعف تدخل متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل لعدم توفر صلاحيات أكثر في مجال مراقبة الطفل |
| | | | تداخل القوانين الخاصة بحماية الطفل عموما وفي مجال العمل | تعدد التشريعات (الدولية والوطنية) الخاصة بحقوق وحماية الطفل وعدم التناسق بينها |
| | | | عدم نجاعة التشريعات الخاصة بحماية الطفولة | كثرة الاستثناءات في تحديد السن القانونية لتشغيل الطفل بين الاتفاقيات الدولية، ومجلة حقوق الطفل ومجلة الشغل ما أدى الى استغلال هذا والانحراف بالنصوص. |
| | | | عدم تحيين بعض الفصول الخاصة بحماية الطفل المضمنة بمجلة الشغل<br>عدم ملائمة بعض القوانين الجديدة لصلاحيات هياكل تفقد الشغل (قانون عملة المنازل) | عدم القدرة على تطبيق بعض القوانين الصادرة بشأن حماية الطفل بسبب عدم تلاءمها مع صلاحيات متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل وعدم وضوحها وعدم التمكن من تنفيذها على ارض الواقع (قانون عملة المنازل مثال) |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | **الهدف العملياتي 2: تدعيم الرقابة في مجال الصحة والسلامة المهنية للطفل في العمل (العامل (بما يسمح القانون) او الذي بصدد التكوين المهني)** | محدودية الرقابة من طرف الأطباء متفقدي الشغل في ما يخص الصحة والسلامة المهنية | محدودية صلاحيات الأطباء متفقدي الشغل في موضوع تطبيق قوانين وإجراءات الصحة والسلامة المهنية للطفل (تكفل هياكل التكوين بذلك مما يؤدي الى عدم نجاعتها) | عدم مراجعة صلاحيات الأطباء متفقدي الشغل ومتفقدي الشغل بخصوص الصحة والسلامة المهنية للجميع وخاصة الطفل في مجال العمل |
| | | | عدم إيلاء الجانب والتحسيسي الأهمية اللازمة في مجال مكافحة استغلال الأطفال و توفير السلامة لهم | عدم القيام بحملات تحسيسية في مجال مكافحة استغلال الأطفال وضمان سلامتهم. |
| | | | عدم بناء قدرات الأطباء متفقدي الشغل ومتفقدي الشغل لاستكشاف حالات الخروقات في مجال الصحة والسلامة وطرق التقصي وكيفية التعامل معها | انعدام حلقات التكوين في مجال حماية حقوق الطفل |

## 2.1. خطة العمل لتنفيذ التزامات برنامج الشغل والعلاقات المهنية تجاه حقوق الطفل

### i. الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية لحقوق الطفل

| المحاور | الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل | المؤشرات العملياتية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | اسم المؤشر | إنجازات 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
| **الهدف الإستراتيجي 1 : ضمان توفر شروط العمل اللائق** | | | | | | |
| **المحور 3 : تعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال التهديد والاستغلال والعنف** | تدعيم نشاط المراقبة في مجال تفقد الشغل في اتجاه افراد الأطفال العاملين | عدد زيارات المراقبة في مجال تفقد الشغل الخاصة بالأطفال في مجال العمل | عدم توفر المعطيات | 2% من عدد الزيارات الجملية | %3 | 4% |
| | | عدد الطفال الذين تمت زيارتهم | عدم توفر المعطيات | 2% من عدد الاجراء المشمولين بالزيارة | %3 | 4% |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | والمتدربين ببرنامج زيارات يخصهم | | | | | |
| | | عدد المخالفات المرصودة ونوعها | عدم توفر المعطيات | 3 مخالفات | 5 مخالفات | 5 مخالفات |
| | | عدد النصوص القانونية التي تم جردها واقتراحها لتنقيحها في اتجاه ضمان حقوق الطفل | عدم توفر المعطيات | 1 | 2 | 3 |
| | تدعيم الرقابة في مجال الصحة والسلامة المهنية للطفل في العمل (العامل (بما يسمح القانون) او الذي بصدد التكوين المهني) | عدد زيارات المراقبة في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية | عدم توفر المعطيات | 2% من عدد الزيارات الجملية | %3 | 4% |
| | | عدد الأطفال الذين تمت مراقبتهم مراقبة طبية من طرف الأطباء متفقدي الشغل | عدم توفر المعطيات | 2% من عدد الاجراء المشمزلين بالزيارة | %3 | 4% |
| | | عدد المخالفات المرصودة ونوعها | عدم توفر المعطيات | 3 مخالفات | 3 مخالفات | 4 مخالفات |
| | | عدد حلقات التكوين المخصصة لهياكل المراقبة بمجاليها | عدم توفر المعطيات | 2 | 2 | 2 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | بخصوص التصدي لاستغلال الاطفال | | | | |

### ii. الأنشطة المراعية لحقوق الطفل ومؤشراتها

| المحاور | أنشطة مراعية لحقوق الطفل | | مؤشرات الأنشطة | | | | | الميزانية حسب الروزنامة | | | | مصادر التمويل الأخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الفئات | الأنشطة | اسم المؤشر | إنجازات 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | 2023 | 2024 | 2025 | 2026 | |

| الهدف الإستراتيجي 1 : ضمان مقومات العمل اللائق | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الهدف العملياتي المراعي للطفل 1 تدعيم آليات المراقبة والتنسيق بين مختلف الهياكل الرقابية للطفل | | | | | | | | | | |
| تعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من جميع اشكال الاستغلال والعنف | التنسيق | تفعيل مقتضيات اتفاقية تبادل المعطيات بين الهيئة العامة للشغل ووزارة التكوين والتشغيل | لا يستوجب تحديد مؤشر حيث سيتم تحديد اهم العناصر او الإجراءات والمعطيات التي تم في شانها اتفاق التبادل بين الهيكلين (مثال: احصائيات | - | - | - | - | - | دون انعكاس مالي | - |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | بخصوص عدد المتدربين، قائمة المؤسسات التي تم توزيع المتدربين بها في اطار التربصات وذلك بهدف متابعتهم من طرف متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل) | | | | | | | |
| | **تنظيم وأساليب** | تحيين دليل إجراءات عمل متفقدي الشغل في اتجاه ملائمته مع معايير حقوق الطفل (إضافة | نسبة التقدم في الانجاز | | 80% | 90% | %100 | - | دون انعكاس مالي | - |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | آليات بدليل الإجراءات تخول لمتفقد الشغل التدخل كلما تعلق الامر بملاحظة استغلال لطفل (اشعارات، تحديد مخالفات...) | | | | | | | | | |
| | **تشريع** | جرد ومراجعة نصوص مجلة الشغل ذات العلاقة بتشغيل الاطفال | نسبة التقدم في الانجاز | | %10 | %20 | %30 | - | في انتظار مصادقة رئيسة البرنامج والتنسيق مع الأطراف المتداخلة (الأطراف الاجتماعية) لتحيين هذه الفصول او الاعتماد على هياكل تفقديات الشغل (الإدارة العامة لتشريع الشغل + الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية) | | - |
| | | **إجمالي ميزانية الهدف العملياتي 1** | | | | | | | | | |

| الهدف العملياتي المراعي للطفل 2: تدعيم الرقابة في مجال الصحة والسلامة المهنية للطفل في العمل (العامل (بما يسمح القانون) او الذي بصدد التكوين المهني) | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **تنظيم وأساليب** | اعداد دليل إجراءات خاص بمجال تفقد طب الشغل في اتجاه ملائمتها لأولويات حقوق الطفل | نسبة التقدم في الانجاز | | | | | | | | | | |
| | **دعم قدرات** | برمجة دورات تكوينية | عدد الدورات | - | للتنسيق مع رئيسة برنامج الشغل والعلاقات المهنية | | | - | ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية | | | - | |
| | **تواصل** | برمجة حملات تحسيسية بالتنسيق مع معهد الصحة والسلامة المهنية | عدد الحملات التحسيسية المبرمجة | - | للتنسيق مع رئيسة برنامج الشغل والعلاقات المهنية | | | - | ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية | | | - | |
| | **إجمالي ميزانية الهدف العملياتي 2** | | | | | | | | | | | | |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **الميزانية الإجمالية للأهداف العملياتية البرنامج 1** | | | | | | | | | | | |

### 3.1. ملاحظات متعلقة بحقوق الطفل

سعيا من المشرع لحماية الطفولة وتماشيا مع المعايير الدولية في التشغيل والتصدي لظاهرة الاستغلال الاقتصادي للأطفال، فقد منع تشغيل الأطفال الذين لم يبلغوا بعد سن 16 سنة في القطاعات غير الفلاحية (الفصل 53 من مجلة الشغل) الا انه جعل لهذا المبدأ استثناءات وهي التالية:

- الفصل 55 من مجلة الشغل : يمكن تشغيل الطفل البالغ من العمر13 سنة في القطاع الفلاحي سواء كان الطفل العامل ذكرا او انثى
- الفصل 54 من م ش: يخول للمؤسسة العائلية تشغيل الطفل دون السن القانونية شريطة ان لا يؤثر ذلك على صحته او تعليمه
- الفصل 56 من م ش: يسمح بتشغيل الطفل الذي بلغ 13 سنة في اشغال خفيفة في مجالات غير صناعية وغير فلاحية في حدود ساعتين في اليوم ولكنه يحجر تشغيل عؤلاء الأطفال خلال يوم الراحة الأسبوعية او في الأعياد
- الفصل 57 من م ش: يشترط الحصول على ترخيص للسماح بتشغيل طفل في السينما او في العروض الفنية
- الفصل 58 من م ش : يمنع تشغيل الأطفال دون 18 سنة في اعمال من شانها ان تهدد صحتهم او سلامتهم او اخلاقهم بالخطر
- الفصل 65 من م ش : يحجر العمل الليلي للأطفال دون 14 سنة من الساعة الثامنة مساءا الى الثامنة صباحا في النشاطات غير الفلاحية
- الفصل 66 من م ش: يحجر العمل الليلي للأطفال ما بين 14 و 18 سنة من الساعة العاشرة ليلا الى السادسة صباحا في القطاع الفلاحي
- الفصل 68 من م ش : يمكن رفع التحجير او تعديل مدته بترخيص من تفقدية الشغل بعد التثبت من وجود الضمانات الكافية من ناحية الصحة والامن والخدمات الاجتماعية والمساواة في المعاملة والتنقل
- الفصل 74 من م ش: يمكن الأطفال التمتع بساعات راحة للأطفال في القطاع الفلاحي لا تقل عن 12 سنة متوالية دون 16 سنة . و 10 ساعات متوالية للأطفال بين 16 و 18 سنة وذلك وجوبا بين الساعة العاشرة مساءا والخامسة صباحا
- الفصل 77 من م ش : يمنع تشغيل الأطفال دون 18 سنة باعمال تحت الأرض او في المناجم او المقاطع
- الفصل 78 من م ش : يمنع تشغيل الأطفال في مجال استرجاع المعادن
- الفصل 98 من م ش : لا يمكن من الاستثناء في اسناد الراحة الأسبوعية في خصوص الذكور دون 16 سنة والاناث دون 20 سنة
- الفصل 111 من م ش : لا يسمح بتشغيل الأطفال دون 18 سنة خلال أيام العطل.

وامام كل هذه الاستثناءات في تشغيل الأطفال ونظرا الى استحالة توحيد السن القانونية لتشغيل الأطفال على الأقل في الوقت الحالي يجدر التاقلم مع الواقع الموجود وحماية وتصويب التدخلات في مجال مكافحة الاستغلال الاقتصادي للأطفال في مجال العمل وذلك انطلاقا من تحديد:

#### 1) الفئات المستهدفة:

- الطفل العامل مع الاخذ بعين الاعتبار كل الاستثناءات التي يمكن ان يوجد فيها الطفل
- الطفل الذي هو بصدد التكوين المهني وما يتبع ذلك من تربصات بمؤسسات اقتصادية

## 2) الأهداف العملياتية:

- تدعيم آليات المراقبة والتنسيق بين مختلف الهياكل الرقابية للطفل (هياكل تفقد الشغل، هياكل طب الشغل، هياكل التكوين المهني، هياكل معهد الصحة والسلامة المهنية)
- تدعيم الرقابة في مجال الصحة والسلامة المهنية للطفل في العمل (العامل (بما يسمح القانون) او الذي بصدد التكوين المهني)

## 3) الإشكاليات المطروحة في هذه الحالة:

- محدودية الرقابة وتشتتها بين عدة جهات ما يؤدي الى نقص المعطيات والاحصائيات والبيانات الدقيقة حول المسألة وصعوبة تشخيصها تشخيصا دقيقا
- محدودية الرقابة من طرف الأطباء متفقدي الشغل في ما يخص الصحة والسلامة المهنية ما يؤدي الى عدم اخضاع الطفل العامل الى الرقابة الصحية اللازمة واجراء التقييمات الضرورية والمتابعات الدورية

## 4) الأثر المتوقع:

- التمكن من تشخيص الظاهرة بالتنسيق بين مختلف الهياكل والكشف عن حالات ووضعيات استغلال الأطفال والتصدي لها
- تدعيم آليات الحماية والوقاية من خلال الأنشطة المضبوطة بالجدول (التكوين، التحسيس، المراقبة)
- الوقاية وحماية الأطفال الأكثر عرضة للاستغلال الاقتصادي

## 2. برنامج الضمان الاجتماعي

### 1.2. الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل

**الهدف الإستراتيجي 2 : تحسين التغطية الاجتماعية**

| المحاور | الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل | الاشكالية | الأسباب المباشرة | الأسباب الجذرية |
|---|---|---|---|---|
| **المحور عدد 4 : تعزيز الحماية الاجتماعية** | **الهدف العملياتي 1: تحسين المنافع المسداة لفائدة أبناء المضمونين الاجتماعيين** | محدودية المنافع المسداة لفائدة أبناء المضمونين الاجتماعيين | عدم تمكين الأبناء الذكور للمضمونين الاجتماعيين البالغين من العمر بين 16 سنة و18 سنة من الانتفاع بالتغطية الصحية دون شروط | عدم مراجعة الشروط القانونية للانتفاع بنظام التأمين على المرض للمضمونين الاجتماعيين وأولي حقهم |

## 2.2. خطة العمل لتنفيذ التزامات برنامج الضمان الاجتماعي تجاه حقوق الطفل

### iii. الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية لحقوق الطفل

| المحاور | الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل | المؤشرات العملياتية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | اسم المؤشر | إنجازات 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
| الهدف الإستراتيجي 2 : تحسين التغطية الاجتماعية | | | | | | |
| **المحور عدد 4 : تعزيز الحماية الاجتماعية** | **تحسين المنافع المسداة لفائدة أبناء المضمونين الاجتماعيين** | **نسبة التغطية الصحية لأبناء المضمونين الاجتماعيين البالغين من العمر إلى حدود 18 سنة** | | في انتظار استكمال المعطيات | | |

### iv. الأنشطة المراعية لحقوق الطفل ومؤشراتها

| المحاور | أنشطة مراعية لحقوق الطفل | | مؤشرات الأنشطة | | | | | الميزانية حسب الروزنامة | | | | مصادر التمويل الأخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الفئات | الأنشطة | اسم المؤشر | إنجازات 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | 2023 | 2024 | 2025 | 2026 | |

| الهدف الإستراتيجي 2 : تحسين التغطية الاجتماعية | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الهدف العملياتي المراعي للطفل 1 : تحسين المنافع المسداة لفائدة أبناء المضمونين الاجتماعيين | | | | | | | | | | | | |
| **تعزيز الحماية الاجتماعية** | **تشريع** | مراجعة النص القانوني المحدث لنظام التأمين على المرض | نسبة التغطية الصحية لأبناء المضمونين الاجتماعيين البالغين من العمر إلى حدود 18 سنة | | في انتظار استكمال المعطيات | | | | | | | |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **إجمالي ميزانية الهدف العملياتي 1** | | | | | | | | | | | |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **الميزانية الإجمالية للأهداف العملياتية البرنامج 2** | | | | | | | | | | | |

### 3.2 ملاحظات متعلقة بحقوق الطفل

يعتبر التأمين على المرض أحد المكونات الأساسية لمنظومة الحماية الاجتماعية في تونس ويمثل أحد أهم آليات تنفيذ السياسة الصحية الوطنية. ويقوم نظام التأمين على المرض المحدث بمقتضى القانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 02 أوت 2004على مبادئ التضامن وتكافئ الفرص في إطار منظومة صحية متكاملة وشاملة.

وحدد الفصل 4 من القانون عدد 71 لسنة 2004 الأشخاص الذين يشملهم نظام التأمين على المرض من بينهم أبناء المضمونين الاجتماعيين في الكفالة الآتي ذكرهم:

- الأبناء القصر بشرط أن لا يكونوا منتفعين بتغطية قانونية إجبارية ضد المرض.
- البنت مهما كان سنها ما لم تجب نفقتها على زوجها أو طالما ليس لديها مورد رزق.
- الأبناء الحاملون لإعاقة تجعلهم غير قادرين على ممارسة عمل مؤجر.

وبالرجوع إلى شروط الانتفاع بنظام التأمين على المرض، فإن الأبناء الذكور للمضمونين الاجتماعيين البالغين من العمر بين 16 سنة و18 سنة لا يمكنهم مواصلة الانتفاع بالتغطية الصحية إلا باستظهارهم ما يفيد مزاولتهم لتعليم ثانوي أو عالي أو تكوين مهني وهو ما يجعل فئة هامة منهم ممن لم تسنح لهم الفرصة لمواصلة التعليم أو مزاولة تكوين مهني غير مشمولة بالتغطية الصحية (غير منتفعين بتغطية قانونية إجبارية ضد المرض).

ولتجاوز هذا الإشكال، ولضمان حق الطفل في تغطية صحية شاملة ومتكاملة وجب مراجعة شروط الانتفاع بمنظومة التأمين على المرض لتشمل كافة أبناء المضمونين الاجتماعيين البالغين من العمر إلى حدود 18 سنة وذلك دون تمييز.

## 3. البرنامج : الهجرة و التونسيين بالخارج

### 1.3. الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل

**الهدف الإستراتيجي :تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج**

| المحاور | الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل | الأسباب المباشرة | الأسباب الرئيسية | الأسباب الجذرية |
|---|---|---|---|---|
| **تعزيز بيئة ملائمة لنمو الأطفال و لتحقيق ذواتهم** | **الهدف العملياتي 1: تعزيز روابط الطفل المقيم بالخارج مع الوطن الأم و تجذير الهوية** | ضعف صلة الطفل المقيم بالخارج مع الوطن الأم | نقص في تشخيص واقع العائلة و الطفل المقيم بالخارج | عدم ادراج هذا الجانب في التعداد العام للسكان |
| | | | | ضعف البحوث والدراسات |
| | | | ضعف اقبال الأطفال المقيمين بالخارج على الأنشطة بالمراكز الاجتماعية والثقافية | ضعف الخطة الاتصالية |
| | | | | أنشطة غير ملائمة لمتطلبات الطفل المقيم بالخارج |

## 2.3. خطة العمل لتنفيذ التزامات البرنامج نتجاه حقوق الطفل

### v. الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية لحقوق الطفل

| المحاور | الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل | المؤشرات العملياتية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | اسم المؤشر | إنجازات 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
| الهدف الإستراتيجي: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج | | | | | | |
| تعزيز بيئة ملائمة لنمو الأطفال و لتحقيق ذواتهم | تعزيز روابط الطفل التونسي المقيم بالخارج مع الوطن الأم وتجذير الهوية | تطور عدد الاطفال المشاركين في انشطة المراكز الثقافية بالخارج | 1405* | 1545 | 1700 | 1870 |
| | | | | +10% | +10% | +10% |

*إحصائيات سنة 2022 (سنة مرجعية )

## i. الأنشطة المراعية لحقوق الطفل ومؤشراتها

| المحاور | أنشطة مراعية لحقوق الطفل | | مؤشرات الأنشطة | | | | | الميزانية حسب الروزنامة | | | | مصادر التمويل الأخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الفئات | الأنشطة | اسم المؤشر | إنجازات 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 | 2023 | 2024 | 2025 | 2026 | |
| الهدف الإستراتيجي :تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج | | | | | | | | | | | | |
| الهدف العملياتي المراعي للطفل: تعزيز روابط الطفل التونسي بالخارج مع الوطن الأم وتجذير الهوية | | | | | | | | | | | | |
| تعزيز بيئة ملائمة لنمو الأطفال و لتحقيق ذواتهم | تنسيق | ابرام اتفاقية مع المرصد الوطني للهجرة | نسبة تقدم انجاز الاتفاقية | 0 | 0 | 0 | %100 | | | | | بدون انعكاس مالي |
| | تنسيق | ابرام اتفاقية مع المعهد الوطني للإحصاء | نسبة تقدم انجاز الاتفاقية | 0 | 0 | 0 | %100 | | | | | بدون انعكاس مالي |
| | دراسات وإحصاء | تحيين البحوث والدراسات المنجزة من قبل الديوان في مجال الطفولة | عدد البحوث المحينة | 0 | 0 | 0 | 1 | | | | | بدون انعكاس مالي |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | | | |
| | **دراسات وإحصاء** | القيام بدراسة من قبل الديوان (علاقة الأجيال الجديدة للهجرة بتونس) | نسبة تقدم إعداد الدراسة | 0 | 0 | %100 | | | | 40000 | | | | |
| | **تواصل وتحسيس** | التعريف بالأنشطة عبر المنصات وموقع الواب الخاص بالديوان | عدد المتفاعلين مع الأنشطة المعرف يها و الموجهة للطفل | معطى غير متوفر حاليا | معطى غير متوفر حاليا | معطى غير متوفر حاليا | | | | | | | | بدون انعكاس مالي |
| | **تنظيم وأساليب** | تقييم أنشطة المراكز الاجتماعية الموجهة للطفل المقيم بالخارج | عدد المراكز التي تم تقييم نشاطها | 0 | 0 | 6 مراكز | 6 مراكز | | | | | | | بدون انعكاس مالي |
| | **إجمالي ميزانية الهدف العملياتي 1** | | | | | | | | | | | **40000** | | |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **الميزانية الإجمالية للأهداف العملياتية**<br>**البرنامج 3** | | | | | | | | **40000** | | |

**ii. ملخص تعهدات المهمة تجاه حقوق الطفل**

**1. ملخص الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل حسب المحور**

| البرامج | الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل | المؤشرات العملياتية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | اسم المؤشر | إنجازات 2023 | تقديرات 2024 | تقديرات 2025 | تقديرات 2026 |
| **المحور 1 : تعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من جميع اشكال الاستغلال والعنف** | | | | | | |
| **البرنامج 1 : الشغل والعلاقات المهنية** | **تدعيم آليات المراقبة والتنسيق بين مختلف الهياكل الرقابية للطفل** | عدد زيارات المراقبة في مجال تفقد الشغل الخاصة بالأطفال في مجال العمل | عدم توفر المعطيات | 2% من عدد الزيارات الجملية | %3 | 4% |
| | | عدد الطفال الذين تمت زيارتهم | عدم توفر المعطيات | 2% من عدد الاجراء المشمولين بالزيارة | %3 | 4% |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | |
| | | عدد المخالفات المرصودة ونوعها | عدم توفر المعطيات | 3 مخالفات | 5 مخالفات | 5 مخالفات |
| | | عدد النصوص القانونية التي تم جردها واقتراحها لتنقيحها في اتجاه ضمان حقوق الطفل | عدم توفر المعطيات | 1 | 2 | 3 |
| | **تدعيم الرقابة في مجال الصحة والسلامة المهنية للطفل في العمل (العامل (بما يسمح القانون) او الذي بصدد التكوين المهني** | عدد زيارات المراقبة في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية | عدم توفر المعطيات | 2% من عدد الزيارات الجملية | %3 | 4% |
| | | عدد الأطفال الذين تمت مراقبتهم مراقبة طبية من طرف الأطباء متفقدي الشغل | عدم توفر المعطيات | 2% من عدد الاجراء المشمزلين بالزيارة | %3 | 4% |
| | | عدد المخالفات المرصودة ونوعها | عدم توفر المعطيات | 3 مخالفات | 3 مخالفات | 4 مخالفات |
| | | عدد حلقات التكوين المخصصة لهياكل المراقبة بمجاليها بخصوص التصدي لاستغلال الاطفال | عدم توفر المعطيات | 2 | 2 | 2 |

| المحور 4 : تعزيز الحماية الاجتماعية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البرنامج 2 : الضمان الاجتماعي | **تحسين المنافع المسداة لفائدة أبناء المضمونين الاجتماعيين** | نسبة التغطية الصحية لأبناء المضمونين الاجتماعيين البالغين من العمر إلى حدود 18 سنة | | في انتظار استكمال المعطيات | | |

| المحور 5 : تعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من جميع اشكال الاستغلال والعنف | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البرنامج 3 : الهجرة والتونسيين بالخارج | **تعزيز روابط الطفل التونسي المقيم بالخارج مع الوطن الأم وتجذير الهوية** | تطور عدد الاطفال المشاركين في انشطة المراكز الثقافية بالخارج | 1405* | 1545 | 1700 | 1870 |